تحليل السياسة الخارجية التركية

وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة



تأليف

فراس محمد إلياس



مدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد





تحليل السياسة الخارجية التركية

وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة

الطبعـة الأولـى

1436هـ - 2016م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2015/12/6031

رقم التصنيف:327.953

المؤلف ومن في حكمه:

فراس محمد الياس

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة

الواصفات:

/العلاقات الدولية//تركيا/

ISBN :978-9957-590-67-3

تحليل السياسة الخارجية التركية

وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة

تأليــف

فـراس محمد الياس

مدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(**نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**) القلم: 1

صدق الـلـه العظيم

الإهـــداء

إلى والدي ... اعترافا بالفضل

إلى والدتي ... حبا ووفاء

إلى زوجتي ... تقديرا للموقف

إلى ولدي ... محمد وهاشم

فراس الياس

المقدمة

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، امتلكت تركيا خصائص الدولة القادرة على ممارسة سياسة خارجية فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي، وهذا الإدراك نابع من طبيعة الموقع الجغرافي وتأثيراته، فقد أتاح تحكمها التام في المضايق الدولية السيطرة على خطوط المواصلات العالمية الرئيسة، كما إن إطلالتها المائية على (البحر الأسود، بحر مرمره، بحر إيجة، البحر الأبيض المتوسط) ذات المواصفات الملاحية الهامة خاصة تلك الدافئة منها والمفتوحة، أعطت لتركيا أهمية كبيرة في الإستراتيجية البحرية الإقليمية و الدولية.

هذا الموقع حتم عليها وبحكم عوامل أخرى، أن تكون طرفا في الحرب العالمية الأولى التي انتهت بتمزيق أوصال الدولة العثمانية، وهو ذات الموقع الذي جعل منها محط أنظار القوى المتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية، كما إن محاولات استمالتها والضغط عليها من قوى المعسكرين الشرقي والغربي الذي انضوت تحت مظلته في إطار الحرب الباردة لموالاة إحداهما ضد الآخر هو انعكاس لما تملكه من موقع استراتيجي يساعد في إتمام التحالفات التي أريد بها إحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي السابق.

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية يرى إن هذه السياسة قد ساهمت في تشكيل إطارها العام مجموعة من المدارس الفكرية التي مثلت المرجعية الفلسفية لها، فضلا عن مجموعة من الأدوات والأهداف والاستراتيجيات والمتغيرات التي مثلت مخرجات التحرك السياسي التركي الخارجي.

وبالحديث عن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط وتحليلها وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، نجد إن تركيا طرحت نفسها برؤية سياسية جديدة قوامها تكييف سياستها الخارجية بشكل يتلائم مع متغيرات الواقع الإقليمي والدولي والتي انعكست وبشكل مباشر على إقليم الشرق الأوسط، سيما التطورات التي جاءت بعد أحداث 11 أيلول 2001 واحتلال أفغانستان والعراق، وتطورت التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، وثورات الربيع العربي، وبروز إيران كقوة نووية، فضلا عن التحديات الجيو أمنية الجديدة، كل هذه المتغيرات فرضت على تركيا إعادة تشكيل سياستها الخارجية وفق المستجدات الإقليمية والدولية.

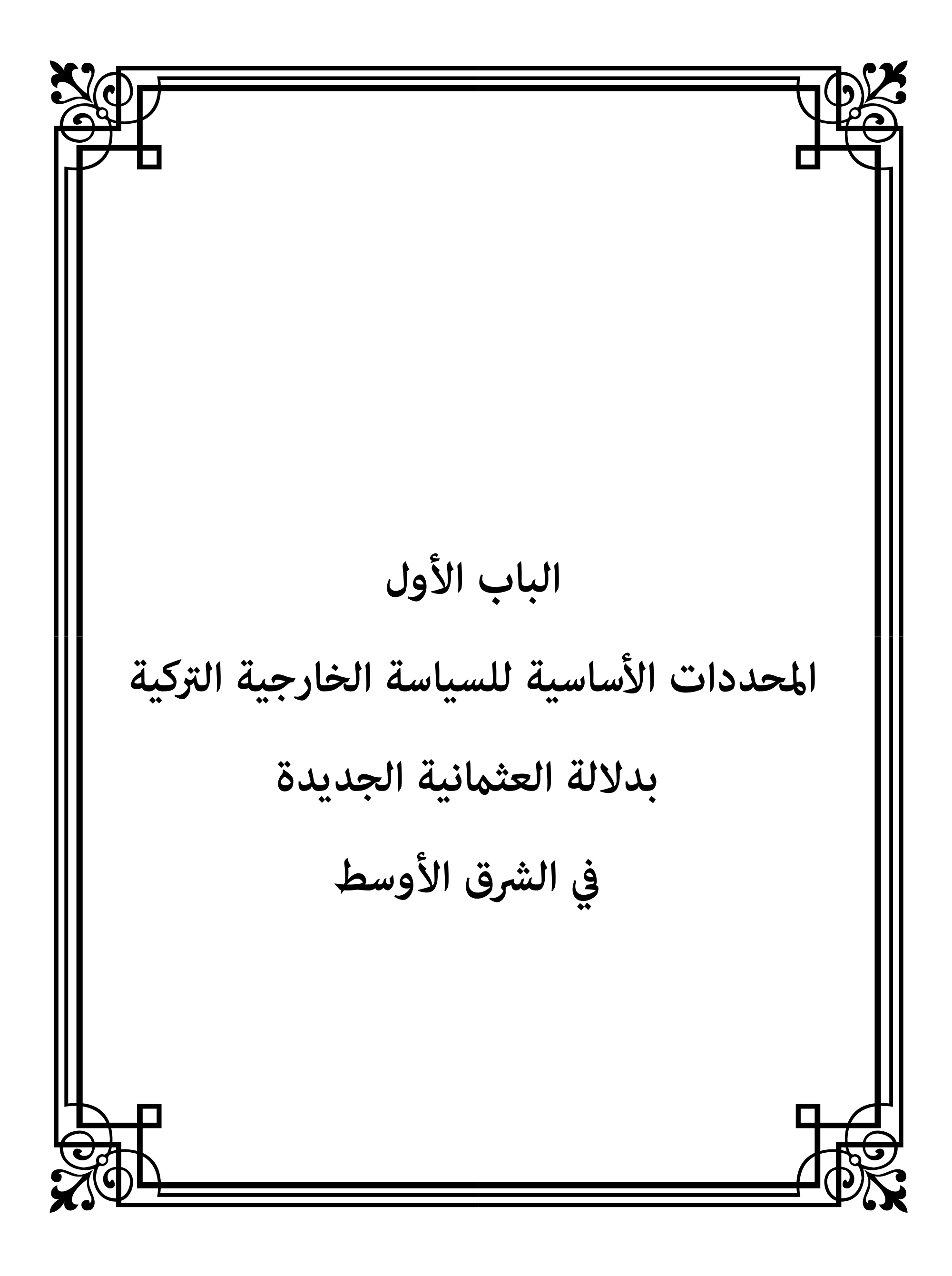
وتأسيساً على ما تقدم جاءت الرؤية السياسية التي تحملها المدرسة العثمانية الجديدة كموجه عام للإستراتيجية السياسية الخارجية التركية، ووضعت إطاراً عام للتحرك السياسي الخارجي قوامه إقامة نظام إقليمي جديد يعكس الفلسفة السياسية للقيادة التركية الجديدة، ويستجيب في الوقت نفسه للمصلحة القومية التركية العليا.

يتكون الكتاب من بابين:

الباب الأول عنوانه:(المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط) و يتضمن خمسة فصول : يمثل الأول: مد خل فكري للمدارس السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، في حين يتناول الثاني: معالم السياسية الخارجية التركية وفق منظور العثمانية الجديدة، أما الثالث: فيتناول عملية صنع السياسة الخارجية التركية، في حين يناقش الرابع: مقومات السياسة الخارجية التركية، أما الفصل الخامس: فيبحث

في العثمانية الجديدة والمحفزات الدافعة لأداء سياسة خارجية فاعلة في الشرق الأوسط.

أما الباب الثاني فعنوانه : (العثمانية الجديدة والرؤية السياسية التركية حيال التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط) : ويضم هذا الباب خمسة فصول أيضا: اهتم الأول: بتوضيح الإشكاليات السياسية الخارجية والأداء السياسي الخارجي التركي، أما الثاني: فتناول المتغيرات الإقليمية الجديدة والسياسة الخارجية التركية أما الفصل الثالث: فقد ركز على إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الجديدة، في حين ناقش الرابع: العثمانية الجديدة والأدوار الإقليمية التركية الممكنة بدلالة التحرك السياسي الخارجي (على مستوى التطبيق)، أما الفصل الخامس: فقد ركز على مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية (على مستوى النظرية).



الباب الأول

المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط

لقد أضحى موضوع السياسة الخارجية التركية يتمتع بأهمية تكاد تكون خاصة في الوقت الراهن، سواء على صعيد صناع القرار، أم صناع الرأي من أكاديميين وإعلاميين وسياسيين، وذلك بسبب تأثير مجموعتين أساسيتين من المتغيرات، المجموعة الأولى هي التي تعكس نتائج عملية التغيير المستمرة تدريجياً في بنية النظام الدولي المعاصر، أما المجموعة الثانية فهي تلك الحقائق التي تنبع منها أهمية السياسة الخارجية التركية، إذ ترتبط بانعكاسات مركز ظواهر الصراع والتعاون الدوليين في النظام السياسي الدولي ككل.

إن قضية أهمية السياسة الخارجية التركية ليست مجرد قضية نظرية تتعلق بسمات هذه السياسة ولكنها أيضاً قضية عملية ترتبط بنجاحها أو فشلها، فصانع السياسة الخارجية التركية مطالب بصياغة سياسة خارجية تحقق التوازن بين الموارد المتاحة، وبين المتطلبات في البيئة الخارجية، فإذا صاغ سياسة خارجية تتخطى الموارد المتاحة، بمعنى أن تلعب الدولة دوراً خارجياً يفوق إمكانياتها الحقيقية، فإن السياسة الخارجية قد تمنى بالفشل.

وبالحديث عن المحددات الأساسية للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة في الشرق الأوسط، يمكن القول انه وبموجب العثمانية الجديدة حدث هناك تحول بالتوجه العام لهذه السياسة من حيث النظرية والتطبيق، إذ وبموجب هذه المدرسة أصبحت تركيا تنظر إلى نفسها على أنها قوة إقليمية ودولية لا يمكن تجاوزها، وإنها تحولت إلى المبادرة دون الاكتفاء بالمشاركة، وإنها تسعى إلى صياغة جديدة لإقليم الشرق الأوسط انطلاقا من الثوابت التاريخية والشخصية القومية والمصلحة الوطنية التركية.

الفصل الأول

مد خل فكري للمدارس السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 وحتى الوقت الراهن حالة من التحول المستمر في المسار الفلسفي الذي تقوم عليه، ويبدوا هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات التي طرأت على السياق العام للسياسة الخارجية التركية في القرن الحادي والعشرين.

فالمتتبع للسياسة الخارجية التركية يرى أن هناك ثلاثة مدارس سياسية حكمت التوجهات العامة لهذه السياسة، فالمدرسة المحافظية الكمالية التي وضع أسسها مؤسس الجمهورية التركية (مصطفى كمال أتاتورك) والذي أكد بالمحافظة على المبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة (المبادئ الكمالية) والتي شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم تكن السياسة الخارجية بدورها بمنأى عنها، وبحلول عقد التسعينات من القرن العشرين مع وصول (توركوت اوزال) إلى السلطة، حصل هناك تغير في التوجهات السياسية التركية، إذ سيطر الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية التركية والذي تمثل بانتهاج سياسة خارجية اقتصادية منفتحة على العالم الخارجي، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين حصل تغير أخر تمثل بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 حاملاً معه رؤية جديدة لسياسة خارجية تركية أكثر انفتاحا وواقعية تتجاوز القيود التقليدية التي لطالما مثلت قيود أمام الحركة الخارجية الفاعلة، إلى الحد الذي وصفه البعض بولوج السياسة الخارجية التركية مرحلة العثمانية الجديدة.

أولاً: المدرسة المحافظية الكمالية

عندما تسنم (مصطفى كمال أتاتورك) سدة الحكم في تركيا عام 1923، شرع إلى التخلص من الإرث العثماني بكل توجهاته الأيديولوجية، وفي مقدمتها فكرة الجامعة الإسلامية.[1] وهي الفكرة التي تتمثل بإعلاء شان رابطة الدين كمقوم أساسي لهويات الشعوب والأمم، بحيث تحجب ما عداها من روابط وثقافات، فقد دشن العثمانيون دولتهم كدولة للمسلمين ودار للإسلام لا دولة للطورانية التركية أو غيرها [2]. وعلى نحو متصل كان من الطبيعي أن تكون السياسة الخارجية للدولة العثمانية ذات طابع انفتاحي على الشؤون الدولية، إذ خاضت حروب توسعية ودفاعية عدة، كما أسهمت بفاعلية في العديد من التحالفات والمؤتمرات الدولية، وسيطرت على مساحات شاسعة في قارات العالم الثلاث القديمة [3].

وعلى النقيض من ذلك راح (مصطفى كمال أتاتورك) يؤسس الجمهورية التركية الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فقد سعى إلى الخلاص من الموروث العثماني الأيديولوجي، وبالتالي نبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية على حد سواء، واعتبر أن الثقافة العثمانية هي سبب التخلف الذي مرت به تركيا، وانه لا يمكن تحقيق التمدن إلا بتخليص الجمهورية التركية من التراث العثماني الإسلامي، وبناءً على ذلك انتهجت تركيا في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي سياسة راديكالية متطرفة، تهدف إلى إزالة الصبغة الإسلامية عنها.[4]

وعليه أضحت العلمانية هي الدعامة الرئيسة للكمالية، إذ اعتمد أتاتورك نهجا علمانياً متشدداً، فألغى السلطنة العثمانية وعزل الخليفة وشطب الأحرف العربية واعتبر الدين رمزاً للنظام القديم والرجعية ومعارضة الجمهورية.[5]

وتتلخص المبادئ الكمالية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة فيما يأتي:

1. إعلاء شأن العلمانية كبديل أيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية الحديثة، وما يحكمها من أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية.
2. التخلص من الصبغة الإسلامية الموروثة والاتجاه صوب التغريب والتحديث.
3. اعتماد القومية التركية (الطورانية) مقوماً لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي الذي اعتمده العثمانيون.
4. فصل تركيا عن محيطها الإسلامي والتأكيد على كونها دولة أوربية حضارةً وجغرافية.
5. وتأسيساً على ما تقدم، فقد أخذت السياسة الخارجية التركية نصيبها من عملية التحول الجذري الذي حدث في المجتمع التركي، إذ سيطرت المفاهيم الكمالية على التوجهات الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، إذ أبدى صانع السياسة الخارجية التركية تمسكه بالمبدأ الاتاتوركي القائل: (السلام في الداخل والسلام في الخارج)، والذي كان يعني عدم الانغماس في الشؤون الدولية والتركيز على بناء الدولة العلمانية ذات الصبغة الأوربية التي أرادها مؤسس الجمهورية، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط تحديداً، اتسمت

السياسة الخارجية التركية بدرجة عالية من الحذر وصلت إلى درجة الـتردد السـياسي في الدخول إلى (المستنقع الشرق أوسطي).

لقد كان جوهر الاتاتوركية هو توجيه تركيا وبشدة نحـو أوربـا، بغيـة تحويلهـا إلى دولة متقدمة، لذلك فان سيادة المبادئ الاتاتوركية لأكثر من نصف قـرن، أدى إلى تجاهـل منطقة الشرق الأوسط وكأنها غير موجـودة، واعتبـار الارتبـاط التـاريخي بهـا أمـر مؤسـفاً شهده التاريخ التركي.[6]

إن أول تعبير عن توجـه السياسـة الخارجيـة التركيـة في طابعهـا الكـمالي إلى الشرق الأوسط، تمثل في اعترافهم بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام1949، لتصبح أول دولة إسلامية تعـترف بهـا، واسـتمرار لسياسـة التوجـه نحـو الغـرب، أقـدمت تركيـا عـلى الانضمام لحلف الشمال الأطلسي عام 1952، إذ أضحت تركيـا بـذلك حـارس الغـرب عـلى الجناح الجنوبي لأوربا في مواجهة الاتحـاد السـوفيتي السـابق، واعتـبر الساسـة الأتـراك إن عضوية بلادهم في حلف الشمال الأطلسي دلالة على هويتها الأوربية.[7]

واستمرت السياسة الخارجيـة التركيـة بمجاملـة السياسـات الأوربيـة والأمريكيـة في قضايا ومناسبات كثيرة، وفي الجملة ظل التوجه الغربي بوصـفه العمـود الفقـري للسياسـة الخارجيـة التركيـة، يحظـى بـأقوى درجـات التأييـد لـدى نخـب الجـيش ورجـال الأعـمال والأحزاب السياسية ورجال الصحافة والإعلام، وقد لعبت المؤسسة العسكرية التي هـيمن عليها تقليدياً أكثر المتمسكين بالمبادئ الكمالية دوراً بارزاً في الحفاظ على الأسس العلمانية للسياسة الخارجية التركية، إذ منحت معظم الدساتير التركيـة سـلطات واسـعة للمؤسسـة العسكرية التركية في الشؤون الخارجية.[8]

وارتباطا بهذا التوجه الكمالي، ظلت تركيا لعقود عدة تمثـل الحليـف الـرئيس لكـل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، إذ أصبحت منذ بدء الحرب الباردة جزء رئيساً من سياسة الاحتواء الأمريكية الموجه ضد الاتحـاد السـوفيتي السـابق ودولاً أخـرى في الشرق الأوسط مثل العراق وإيران.[9]

وصفوة القول، إن السياسة الخارجية التركية واسـتناداً إلى المبـادئ الكماليـة قامـت بصفة عامة بالابتعاد عن الدائرة العربية والإسلامية والانحياز للغرب وعلى رأسه الولايـات المتحدة الأمريكية، كما أن صانعي السياسـة الخارجيـة التركيـة عنـدما قـرروا الـدخول إلى سـاحة الشرق الأوسـط دخلـوا بصـفة حليـف للولايـات المتحـدة الأمريكيـة بثوابتهـا واستراتيجياتها حتى وان أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بجوارها العربي والإقليمي.

ثانياً: المدرسة البراغماتية الاوزالية

تبدأ هذه المرحلة مع اعتلاء الرئيس التركي الأسبق (توركوت اوزال) السلطة في تركيا العام 1989، إذ شهدت تلك الفترة سقوط جدار برلين الذي يمثل نهاية الحرب الباردة التي استمرت قرابـة النصـف قـرن. [10] وقـد سـعى (توركـت اوزال) إلى الإفـادة مـن الظـروف الدولية الجديدة والفرص المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي في إضفاء توجهه الـبراغماتي على مسار السياسة الخارجية التركية. [11] هذا التوجـه الـذي عـبر عنـه في مناسـبات عـدة بقوله: ((أنا مقتنع بان على تركيا أن تضع جانباً سياساتها السلبية والمـترددة السـابقة، وان تدخل في سياسة خارجية نشطة)).[12]

وارتباطاً بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط ومنـذ بدايـة عقد التسعينات مـن القـرن العشريـن في مجـال اهـتمام الساسـة والعسـكريين الأتراك مدفوعين في ذلك باعتبارات جيو أمنية.[13] غير انه تجدر الإشـارة إلى أن

(توركوت اوزال) واجه صعوبات جمة من اجل أن يؤسس لسياسة خارجية تعكس رؤيته السياسية، إذ عارضت الجمعية الوطنية التركية منحه سلطات واسعة حينما طلب قيان تركيا بدور رئيس في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام 1991، إلا انه على الرغم من ذلك قام بإغلاق خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية، كما سمح لطائرات التحالف الدولي بشن غارات عسكرية انطلاقاً من قاعدة انجرليك التركية، وحشد القوات العسكرية على طول الحدود العراقية.[14] وهي الإجراءات التي لقيت معارضة شديدة من قبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية، ومهما يكن من أمر، فانه يمكن القول بان عقد التسعينات كان يمثل بالنسبة للسياسة الخارجية التركية عقد إسرائيل، ذلك بان هذا العقد شهد تقارباً دبلوماسياً وتعاوناً عسكرياً غير مسبوقين بين تركيا وإسرائيل، في ذات الوقت الذي شهد تصاعد أجواء التوتر العسكري مع سوريا والأيديولوجي مع إيران، وبدت تركيا خلال العقد الأخير من القرن العشرين وكأنها على استعداد لاستخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية دفاعاً عن مصلحتها القومية.[15] ولابد من الإشارة إلى أن التقارب الكبير في العلاقات التركية الإسرائيلية خلال عقد التسعينات، كان يرتد إلى اعتبارات براغماتية بحته، إذ أن تركيا كانت تهدف إلى تحقيق :[16]

1. الحصول على باب خلفي مؤدي إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساعي الحميدة لإسرائيل في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني في الكونغرس الأمريكي.

2. تأكيد التوجه الغربي لتركيا في أعقاب رفض الاتحاد الأوربي لمحاولاتها الحصول على عضويته، وبالتالي أراد الأتراك أن يدعموا أوراق اعتماد بلادهم ومؤهلاتها العلمانية كدولة أوربية.
3. التصدي للدعم الإقليمي (وبالأخص من قبل إيران وسوريا) للجماعات الإسلامية وحزب العمال الكردستاني.
4. تامين مصدر جديد معتمد للتقنيات العسكرية لا يخضع للقيود المرتبطة بحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد وصول أحزاب إسلامية حاولت أن تؤسس لسياسة خارجية جديدة، إلا أن الطابع الاوزالي ظل مسيطراً على توجهات السياسة الخارجية التركية، فقد واجهت اغلب تلك الأحزاب مصير الحل أو منعهم من ممارسة الحياة السياسية بسبب الضغوط التي كانت تمارسها المؤسسة العسكرية، انطلاقاً من الحفاظ على علمانية الدولة، ولعل الظروف السياسية التي مرت بها تركيا بعد فوز حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي بقيادة (نجم الدين اربكان) هي خير مثال على ذلك. [17]

وفضلاً عن ما تقدم فان إقصاء حزب الرفاه عن السلطة في تركيا، لم يكن الحلقة الأخيرة في الصراع التاريخي بين التيار العلماني والإسلامي في تركيا، إذ مهدت هذه الظروف الأرضية الخصبة لتشكيل حزب سياسي جديد ذو توجه إسلامي وهو حزب العدالة والتنمية على يد (رجب طيب اردوغان و عبدالله غول)، والذي لم يمضي فترة وجيزة على تأسيسه حتى اعتلى سدت الحكم في تركيا عام 2002، لتدخل السياسة الخارجية التركية مرحلة جديدة سميت بالعثمانية الجديدة.

ثالثاً: المدرسة العثمانية الجديدة

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية في تركيا سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية والمسافة مع الغرب، وفي الوقت ذاته تعميق الفجوة مع إسرائيل في سياق مسار تصادمي صعدت إليه الدولتان التركية والإسرائيلية، وإعادة تم وضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع، أي العودة إلى العالمين العربي والإسلامي، يمكن ملاحظته منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي التركي، وانبعاث ما يمكن تسميته بـ(العثمانية الجديدة) حديث الأوساط الأكاديمية والإعلامية. [18]

ويقوم هذا المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على ما يسمى بمبدأ (العمق الاستراتيجي) بالتركية (Stratejik Derinlik)، وهو المبدأ الذي صاغه رئيس الوزراء الحالي (أحمد داود أوغلو) تحت عنوان(العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا الدولي)، ويبدو المتأمل في دراسة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، إن رئيس الوزراء الحالي (أحمد داود أوغلو)، كان متأثراً بنظرية (صراع الحضارات) التي وضعها المفكر الأميركي (صموئيل هانتنغتون) في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وما أثارته هذه النظرية من جدل فكري وثقافي وحضاري بين العالمين العربي الإسلامي والعالم الغربي.[19].

وتقوم الرؤية التركية الجديدة على ما يأتي: [20]

1- إعادة صياغة الهوية الوطنية التركية

كانت تركيا الدولة العلمانية التي تملك روابط قوية مع أوروبا، والمشاركة الأساسية في حلف شمال ألأطلسي، والمنتقلة منذ نهاية الحرب الباردة من الهامش إلى الواجهة في موضوع الأمن في منطقة أوراسيا، تطمح إلى أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وأن تؤدي دوراً إقليمياً في جنوب شرق أوروبا، والشرق الأوسط والقوقاز، بيد أن تركيا تعاني من أزمة في هويتها الوطنية، التي لم تكن محل إجماع في البلاد منذ إعلان الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 على يد (مصطفى كمال أتاتورك) وحتى اليوم، وتعد الهوية باعتبارها إدراك الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، من أهم العوامل الحاكمة في رسم السياسة الإقليمية للدول، وبالرغم من دورها الأساسي في رسم السياسات الإقليمية والخارجية، فإن الهوية الوطنية لا يمكن حسابها بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي، أو قياس نسبة الصادرات إلى الواردات، وغير ذلك من المعايير الثابتة، لذلك فمن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه الهوية من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل خصوصاً في دول العالم الثالث، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعاً السياسات الداخلية والخارجية.

ولا يمكن لتركيا البلد العلماني الكبير، أن يشكل جسراً بين العالم الغربي والشرق الأوسط، جغرافياً واقتصادياً وثقافياً، إلا إذا تمكن من حل معضلة الهوية الوطنية بدلالة الهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والفكرية والسياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي.

لاشك أن التطبيق الميكانيكي والتسلطي للشعارات العلمانية لفترة زمنية طويلة في تركيا هو الذي أوجد حالة من الاغتراب الثقافي وخلق أزمة هوية شعرت بها مختلف الفئات الاجتماعية، خصوصاً الطبقات الوسطى والكادحة، وهو عامل ساعد على توليد آليات ضغط شعبي للمطالبة بتوسيع نطاق الحريات الدينية والسماح لها بممارسة الشعائر الإسلامية، ولا جدال في أن وجود هذه الحال المجتمعية الرافضة للاغتراب والراغبة في استعادة هويتها الثقافية والدينية مهد في ما بعد لقيام أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية، على رغم من أن هذه الأحزاب لم تبدأ بالظهور إلا عام 1970، حين قام (نجم الدين أربكان) بتأسيس "حزب النظام الوطني"، ومعنى ذلك أن تيار الإسلام السياسي في تركيا يعد في الواقع تياراً حديث النشأة إذا ما قورن بالدول العربية والإسلامية الأخرى، وهو ما من شأنه طرح تساؤلات عديدة حول أسباب النجاح المذهل الذي حققه في تلك الفترة الوجيزة نسبياً والتي لا تزيد عن ثلث قرن.

2- مركزية الدولة التركية

التحول النوعي في السياسة الخارجية التركية، يكمن في استطاعة حزب العدالة والتنمية أن يدرك بشكل متميز الهوية الوطنية لتركيا، من حيث هي أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، وأن يبلور الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية، التي تستند على الركائز المعروفة في العلوم السياسية مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، فضلاً عن الروابط التاريخية لتركيا في محيطها الإقليمي والدولي، ودورها الكبير في رسم السياسة الإقليمية لتركيا .

ويرجع (أوغلو) كـون تركيـا "دولـة مركزيـة" إلى موقعهـا الجغـرافي الفريـد عنـدما يقول:((جغرافيا تركيا تعطيهـا حـال دولـة مركزيـة فريـدة تختلـف عـن الـدول المركزيـة الأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيـدة جغرافيـاً عـن إفريقيا وآسيا، وروسيا أيضا دولة مركزية في أوروبـا ولكنهـا بعيـدة جغرافيـا عـن إفريقيـا، وإيران دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن أوروبا وإفريقيا، وبنظرة أوسع، فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبيـة وآسـيوية في الوقـت عينـه، كما أنها قريبة من أفريقيا أيضاً عـبر شرق البحـر المتوسـط، ومـن ثـم فـإن دولـة مركزيـة تحتفظ بموقع متميز هكذا لا يمكن لها أن تعرف نفسها من خلال سلوك، ولا يجب النظـر إليها كدولة ممر تربط نقطتين فحسب، ولا دولة طرفية، أو كدولة عادية تقع عـلى تخـوم العالم الإسلامي أو الغرب)). [21] وفقاً لهذا المنظور، بلـور حـزب العدالـة والتنميـة الأسـس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة مع التكامل بين أبعادهـا، وتقـوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركيـة بمـا يتفـق وطبيعـة تركيـا كدولة ذات (عمق استراتيجي) مستمد من وقوعها في قلب العالم .

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسـة الخارجيـة التركيـة خروجـاً عـن الإطـار القديم المألوف زمن الحـرب البـاردة، الـذي تسـود فيـه سياسـة خارجيـة منغلقـة، فتركيـا تتصرف للمرة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقـة تعكـس حقـائق مرحلـة مـا بعـد الحـرب البـاردة، وإذا كانـت هنـاك شـعوب وبلـدان لا تـزال تعـيش في عـالم الـديناميات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، فإن تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جداً في القرن الحادي والعشرين، لجهة اعتمادها عـلى تنويـع سياسـتها الخارجيـة المتحركـة في اتّجاهات متعدّدة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها، والمنطلقة أيضاً مـن خدمـة مصالحها الوطنية.

الفصل الثاني

معالم السياسية الخارجية التركية الجديدة

شهدت السياسة الخارجية التركية الجديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين تصاعداً ملحوظاً في حركتها السياسية الخارجية إقليمياً ودولياً، ولعل ذلك ناجم من اعتقاد صناع القرار في تركيا انه لابد من الاضطلاع بادوار خارجية فاعلة تتناسب ومكانة تركيا الإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك راح التفكير السياسي الخارجي التركي بطابعه الجديد يعيد قراءة الأحداث الإقليمية والدولية الجديدة بصورة متأنية من اجل استشفاف الخيارات السياسية التي من يمكن أن تتخذها تركيا في سياستها الخارجية، فضلاً عن انه كان لابد من وضع آليات جديدة للتعاطي مع المتغيرات الإقليمية الجديدة وإعطاء قوة لدورها تعكس رؤية تركية جديدة للتعامل السياسي الخارجي.

أولاً: النظام السياسي التركي

يشير الدستور التركي لعام 1982 [22] إلى أن نظام الحكم في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني, وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور العام 1982، من الناحية النظرية، فأننا لن نرى ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش، وعلى هذا فهو نظام علماني متشدد في بلد شكل في وقت من الأوقات مركزاً للحضارة الإسلامية لعدة قرون، و99% من شعبة من المسلمين.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج ، حتى في

الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد تغيراً على هذا الصعيد كان الجيش يتدخل لإجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد، لكن الحقيقة إن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ العام 2002، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا أنموذجاً يلفت الانتباه ، وقد أصبح الجميع يتحدث عن " الأنموذج التركي " الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام. [23]

لم ينبثق حزب العدالة والتنمية من العدم ، فقد نشأ من سلسة من الحركات والأحزاب الإسلامية في تركيا ، تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى 35 عاماً ، لكن حزب العدالة والتنمية كان أول حزب يتحرر من النفوذ الإسلامي الأكثر تقليدية لـ(نجم الدين أربكان) الذي قاد أربعة أحزاب أسلامية متتالية خلال المدة 1970 – 1997، مع حظر كل منها في نهاية المطاف. [24]

لقد أسس (رجب طيب أردوغان) [25] ورفاقه حزب العدالة والتنمية في صيف العام 2001 ، وفاز الحزب في انتخابات العام 2002 ، وكان هذا نصراً ساحقاً فقد حصل على نسبة 34% في التصويت القومي وأحتل المركز الأول في عدد من المقاعد التي شغلها والتي وصلت إلى 363 مقعداً. [26] وقد وضع أعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم ، إذ مر أعضاؤه بمده عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات ومطلع القرن الجديد ، وقد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافي وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية.

أن حزب العدالة والتنمية الذي تأسس تحت قيادة (رجب طيب اردوغان) عمدة اسطنبول في السابق ، يعتبر أكثر اعتدالاً ومهنية ونجاحاً في

السلسلة الطويلة للأحزاب الإسلامية في تركيا، وبمعايير مطلقة كـان الحـزب أكـثر مهـارة في أدارة السياسة الخارجية والاقتصادية وقضايا الإصلاح من كل أحزاب الاتجاه التركية تقريبـاً في العقود الأخيرة، وقد تعلم بحكمة من أخطـاء الأحـزاب الإسـلامية السـابقة، التـي كـان عليها كما هو متعارف أن تعمل تحت أحوال سياسية أكثر صعوبة فرضها الجيش، نتيجـة لذلك جـاء حـزب العدالـة والتنميـة إلى السـلطة في العـام 2002، بمفـرده بـالفوز بأغلبيـة واضحة في انتخابات حرة، ولكن حزب العدالة والتنمية عرف نفسـه بلغـة تختلـف بحـدة عن الأحزاب الإسلامية السابقة في تركيا.

إذ تبنى مؤسسوا حزب العدالة والتنمية ما أطلق عليه " الديمقراطية المحافظة "، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثـة والـتراث مـن جانـب والقـيم الإنسـانية والعقلانية من جانـب آخـر، فهـي تقبـل التجديـد ولا تـرفض القـديم وتحـترم الأخـر وتـؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقـف دورها عند يسير الأمور عن طريق الحد من التناقض عـبر التوفيـق بـين مختلـف الاتجاهـات بتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بمـا يسـهم في أيجـاد بيئـة يتعـايش فيهـا الجميـع ودون اسـتقطاب أو اسـتئثار.[27] أن تأسـيس حـزب العدالـة والتنميـة في العـام 2001 وحصـوله في انتخابات تشرين الثاني من العام 2002 على 34% من الأصوات وتبنيه لأيديولوجية ديمقراطية محافظة جعلته يبدو متواصلاً مع الخط السياسي للحزب الديمقراطي في الخمسينات ولحـزب العدالـة في السـتينيات، والسـبعينيات وحـزب الـوطن الأم في الثمانينيـات ومـن ثـم قـدر لـه الاسـتمرار، وكـل هـذه الأحـزاب بدرجـة مـا هـي (ديمقراطيـة محافظـة) أي أنهـا تحـترم

الإسلام كهوية للدولة وترفض العلمانية ألاستئصالية، وتحاول أن تدعو لعلمانية متسـامحة كما في الغرب، وإذا كان (توركـوت أوزال) أسـس الجمهوريـة الثانيـة، فـأن (رجـب طيـب أردوغان) يؤسس لجمهورية ثالثة. [28]

ويهدف مشروع الحزب في إطار النظام السياسي إلى تخفيف الهواجس التي يثيرهـا صعود الأحزاب الإسلامية عن طريق التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عـن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفيـق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بـين الاتجاهـات مـا دام تهيـأت البنيـة الداخلية لذلك، ورضى الفاعلين الأساسين في هذا النظـام عـن نتـائج الأنمـوذج الـذي يمثلـه حزب العدالة والتنمية.[29]

وقد اسـتأنفت حكومـة حـزب العدالـة والتنميـة المشروع الإصـلاحي الـذي كانـت حكومة (بولنت أجاويد) السابقة قد بدأته عـن طريـق تقـديم لائحـة تضـم العديـد مـن الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن الـتركي بــ(الرزمـة السادسة) المتعلقة بـ(معايير كوبنهاكن)، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية تركيا السياسية والاقتصادية مع بنية دول الاتحاد الأوربي وذلك بتاريخ 26 حزيران عام 2003. [30]

وقد شهدت تركيا تعـديلات دسـتورية وقانونيـة في عهـد حـزب العدالـة والتنمية. [31] إذ كان هـذا مـن أولويـات حكومـة (أردوغـان) لتنفيـذ مشروعهـا الإصـلاحي الهـادف إلى تقـويض تـراث 12 أيلـول 1982 ودسـتوره الـذي وضـع بإرادة العسكر، فحـزب العدالـة والتنميـة رأى أن دسـتور العـام 1982، لم يعـد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجيـة وضرورة الإعـداد لدسـتور

عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي. [32]

وقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية بحماس شديد للتعجيل بالتشريع الذي كان قد بدأ في عهد (أجاويد) فقد قللت امتيازات مجلس الأمن القومي، وفي العام 2004، أطلقت سراح النواب الأكراد ، وبدأ بث برنامج باللغة الكردية باسم " ثروتنا الثقافية " على قناة (TRT) التي تديرها الدولة [33]، وكذلك فقد شهدت تركيا تطوراً نسبياً فيما يتعلق بالحريات وتفهماً أكبر فيما يخص المسألة الكردية والارمنية والعلوية والشأن الداخلي عموماً. [34] إذ عمل النظام السياسي على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت مدة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاح ديمقراطي مهم، تمثل بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجال أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية والأزمة الارمنية، وبهذا يمكن القول أن النظام السياسي في تركيا والمتمثل بحكومة حزب العدالة والتنمية أصبح يعبر عن طموح وآمال قطاع عريض من أبناء الطبقة الوسطى في تركيا و الذين نجح الحزب في الارتقاء بمعيشتهم، فضلاً عن الشرائح الأخرى في المجتمع التركي.

أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت نظرة أكثر ايجابية عن النظام السياسي في تركيا من قبل دول الجوار والعالم العربي والإسلامي والاتحاد الأوربي، كما اتجهت الحكومة التركية إلى تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية، أسهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه المدة كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة ومشاركة في القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي، [35] ويمكن القول أن السياسة الخارجية التي أتبعتها

حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الانضمام للاتحاد الأوربي بعد أن وصلت إلى الحكم عقب انتخابات العام 2002، سياسة ملفته للنظر، فرغم أن أصول هذا الحزب ترجع إلى الأحزاب التي كانت تخالف فكرة الانضمام للاتحاد الأوربي، إلا أن حكومته أبدت سعياً حثيثاً نحو التكامل مع الاتحاد الأوربي أوعد بعض المراقبين أن حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر الحكومات التي أبدت حماساً في هذا المجال. (36)

وجاءت انتخابات العام 2007 لتؤكد صواب المنهج المتبع من قبل حزب " العدالة والتنمية " ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها والتي عززت مكانتها السياسية والإقليمية و الاقتصادية أيضاً.

إذ أستطاع الحزب أن يحقق انجازاً في انتخابات 22 تموز عام 2007 بحصوله على نسبة(47%) أي أن نسبة تأييده اتسعت بشكل لم يحدث في الحياة السياسية التركية منذ خمسين عاماً وصار له (340) مقعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (112) مقعد، وحصل حزب الحركة القومية على (70) مقعد، وحصل المستقلون الأكراد على (24) مقعد ، وشكل الحزب حكومة أغلبية وهو ما يعني الحفاظ على استمرار الاستقرار الذي حققه لتركيا منذ أن جاء إلى السلطة و التي لم تنعم به منذ العام 1980، ثم أستطاع أن ينجز معركة انتخابات (عبد الله غول). (37) رئيساً للبلاد ليكون الرئيس التركي الأول غير العلماني في عهد الجمهورية التركية، وأستطاع " حزب العدالة والتنمية " أن يفلت في العام 2008 من دعوى حله والتي كان قدمها المدعي العام التركي مطلع العام 2007 بسبب تعديل دستوري قام به الحزب يضمن

للفتيات الأتراك الحق في تعليم متكافئ ومتساو، واكتفى حكم المحكمة الدستورية العليـا بحرمانه من نصف مخصصات الدعم التي توجه له من الدولة.[38]

وختاماً يمكن القول أن حقائق التطور للنظام السياسي في تركيا تتجه لمصلحة تعزيز مكانة تركيا السياسية على المستويين الإقليمي والدولي، وأيضـاً لمصـالحة دولـة ديمقراطيـة تحترم الإسلام ولا تتصادم مع العلمانية وإنما تهذبها وتروضها لتكون أكثر إنسانية وتجاوبـاً مع حقائق العصر وموازين القوى على الأرض.

ثانياً: الفلسفة السياسية التركية الجديدة

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة إلا أن الخطاب السياسي التركي استمر بـالتحرك ضمن الثوابت التي كان يتحرك عبرها خلال تلك الحرب، أي النظر إلى تركيا على أنها جـزء من المحور الغربي مع بعض التعديلات المحدودة في المكان والزمان، لكن يمكن القـول أنـه ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السـلطة حصـل تغيـير جـذري لـيس في التوجهـات التكتيكية فقط، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، وللمرة الأولى يأتي إلى السلطة حـزب يحمل مسبقاً رؤية مسبقة مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

لقد نقلت أحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001 العالم كلـه إلى مرحلة جديدة سـعت عـن طريقهـا الولايـات المتحـدة إلى تأسـيس نظـام دولي جديد ينطلق من (مفهوم الأمن القومي الأمـريكي)، ومـن ثـم كـان عـلى تركيـا تطوير سياستها الخارجية وأتباع سياسة مؤثره وفاعلة ومتعددة المحاور لـترسي لها موقعاً مركزياً في الساحة الإقليمية والدوليـة، وكـذلك كـان للغـزو الأمـريكي

للعراق وتطورات القضية العراقية وتحول المسألة في شمال العراق إلى خطر فعلي على وحدة الكيان الاجتماعي لدول الجوار العراقي مفصلاً في إحداث تحول في طريقة تعاطي الحكومة التركية مع عدد من القوى الإقليمية والدولية.[39] وهنا كان اضطلاع تركيا بدور المبادر في حل الأزمات الإقليمية يؤشر بوضوح إلى وجود توجهات جديدة في السياسة الخارجية، ويمكن تقويم هذه التوجهات الجديدة ضمن إستراتيجية تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ توليها السلطة عـــام (2002) تقوم على سياسة (تعدد المحاور) على صعيد السياسة الخارجية للخروج بتركيا من سياسة (الدولة الطرف) إلى سياسة (الدولة المركز).

ونستطيع القول أن هذه التحولات ترتبط أكثر بمنظر السياسة الخارجية التركية الجديدة (أحمد داود أوغلو) [40] رئيس الوزراء الحالي.

وقد جسد (أحمد داود أوغلو) ذلك في كتابه الشهير (العمق الاستراتيجي: رؤية لموقع تركيا الدولي) الذي صدر في العام 2001، وان وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ومروره في الممارسة العملية، وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي حولت هذه النظرية إلى الممارسة التطبيقية، ويمكن القول بحسب (داود أوغلو) أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 أيلول: المرحلة النفسية وتجلياتها في حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية الثانية التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد إذ ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام، لذلك يرى (احمد داؤود أوغلو) إن خروج تركيا بموقع

ومكانه من هذه المرحلة مـرتبط بـاعتماد رؤيـة ديناميكيـة مـؤثرة في السياسـة الخارجيـة تفضي لأن تكـون قوة مركزية. [41]

ويحدد (أحمد داود أغلو) خمسة أسس للسياسة الخارجيـة الجديـدة التـي تعمـل تركيا على تطبيقها، وهي :

أ- تحقيـق التـوازن بـين الحريـة والأمـن: فالدولـة يجـب أن تسـعى لتحقيـق الحريـة لمواطنيها ويجب أن تسعى في الوقـت نفسـه إلى تحقيـق الأمـن للمجتمـع والـوطن، وهنا يجب ألا يطغى مسعى تحقيق الأمن على هدف تحقيق الحرية كـما يجـب أن لا يـؤدي الاهـتمام بتحقيـق الحريـة إلى تهديـد الأمـن ، لـذلك فـأن التـوازن هـدف إستراتيجي يجب أن يتحقق بين الحرية والأمن. [42]

ب- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ " تصفير المشكلات، ومن ثم أخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقـات الجيـدة مـع الجميـع ، وهـذا إن تحقـق يمـنح السياسـة الخارجيـة قـدرة استثنائية علـــى المناورة. [43]

ج- أتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا عـلى تقـاطع طـرق القـوى والمناطق الحيوية في العالم ، ومن ثم لابـد مـن المشـاركة التركيـة الفاعلـة في مجمـل قضايا الأقاليم التي تنتمي أليها تركيا مع الوعي والحرص بأن تركيا يجب أن لا تكـون لها عداوات. [44]

د- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجيـة، وحتـى الآن تعـرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عـدة، هـذا يعنـي أن دور الجسر هو الاكتفاء بمرور الآخرين فوقه، في حين أن تركيا يجـب أن تعـرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركز، وهنا عـلى الدبلوماسـية التركيـة أن

توائم حركتها تبدأ للساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها، وتكون تركيا بذلك مساهمة لا عبئ في التفاعل الدولي. [45]

٥- الانتقال من السياسة الجامدة والسكون إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا. [46]

وفي هذا السياق، كانت تركيا تتقدم على طريق الإصلاح السياسي، ولتخرج رابحة كان لابد لها أن تتبع سياسة خارجية مؤثرة وديناميكية ومتعددة الإبعاد، ترسي موقعا مركزيا في الساحة الدولية. [47] وكان أمامها ثلاث عقبات: (الإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية). ويرى (احمد داود اوغلو) إن تركيا نجحت في استيعاب هذه العقبات وتجاوزها، ومن إتباع سياسة خارجية مرنة.

وتراعي تركيا في سياستها الخارجية الجديدة عدم استغلال العلاقات بين التوازنات الدولية، والوضع الإقليمي في شكل يؤدي إلى استقطاب متبادل، وكذلك لفت أنظار الدول العربية إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية، وإنها لم تعد محور أو طرف لحسابات الدول الأخرى. وفي مسعاها هذا، يركز صانع القرار على تدعيم وتطوير العلاقات مع الدول العربية كل على حدة وفي المجالات كافة، عن طريق علاقات متنوعة (كما ونوعا وكيفا) مع توسيع ساحة المصالح المشتركة.

وتتطلع تركيا لان تصبح دولة محورية في المنطقة، وترى أن ما لديها من إمكانات (جيواستراتيجية، واقتصادية، وحضارية) يمنحها القوة التي تستطيع عن طريقها التدفق نحو محيطها الإقليمي.

ثالثاً: مرتكزات السياسة الخارجية التركية

أن السياسة الخارجية التركية الجديدة التي حددها (أحمد داود أوغلو) كانت تتطلب ركائز لنجاحها، ويرى (أوغلو) أن تركيا تمتلكها سواء أكانت أدوات دبلوماسية أو اقتصادية وثقافية لكن القوة العسكرية ليست أبداً ضمنها، وهكذا فقد جسدت تركيا سياستها الجديدة على امتداد سنوات حكم حزب العدالة والتنمية وفقاً لعدة تكتيكات منها:

1- الدبلوماسية الناعمة:

لقد عملت تركيا على تجسيد نهج القوة الناعمة، أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تشرين الثاني العام 2002، انتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري، ولقد جاءت أولى هذه التجسيدات عبر مبادرة غير مسبوقة، وهي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في شباط العام 2003، ولم يكن قد أحتل بعد ومن ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وقد كانت هذه الفكرة التي تجسدت في الواقع بأولى الرسائل للدخول التركي وفقاً لسياستها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل ، وهو دور الوسيط والساعي لحل المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة.[48] وتولت بعد ذلك تجسيد القوة الناعمة في عدد كبير من القضايا منها :[49]

أ- الوساطة بين باكستان وإسرائيل والتواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع العام 2007، واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة في 16 شباط من العام 2006، ومحاولة أدراج حماس في العملية السياسية بدلاً من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك

إسرائيل والغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين حركة فتح وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما.

ب- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة (محمود عباس) وإسرائيل ، عبر الاجتماع الشهير بين (محمود عباس) والرئيس الإسرائيلي (شيمون بيريز) بدعوة من الرئيس (عبدالله غول) في تشرين الثاني من العام 2007 فيما يشبه " كامب ديفيد " تركي، والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي و(محمود عباس) بالتحدث قبالة البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة.

ج- الانفتاح الواسع على أرمينيا وكسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية وعمق الخلاف بينهما وترحيب المجتمع الدولي بهذه المبادرة التاريخية. (50)

د- الوساطة بين سوريا وإسرائيل في العام 2008، إذ انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول ، وكذلك التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و 14 آذار. (51)

ه- خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا وروسيا في آب من العام 2008 وطرح تركيا مبادرة " منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز " وقيام (أردوغان) رئيس وزراء تركيا آنذاك بحركة مكوكية بين موسكو وتبليسي. (52)

و- التحرك بين أذربيجان وأرمينيا من أجل حل مشكلة قرة باغ في شباط من العام 2009 ، وكذلك سعي تركيا لوقف فوري للنار في العدوان على غزة في كانون الثاني من العام 2009 عبر تحرك (أحمد داود أوغلو) نفسه بين القاهرة وحركة حماس ودمشق.

ز- الانفتاح على العلاقات مع اليونـان، إذ قـام رئـيس وزراء تركيـا آنـذاك (اردوغـان) بزيارة إلى اليونان في 14 أيار من العام 2010 وكانت الغاية منها تطـوير العلاقـات بين البلدين إذ تم تشكيل الهيئة العليا للتعاون الاستراتيجي بين البلـدين والسـعي لحل المشاكل القائمة بين البلدين، مثل: قضية قبرص والجزر المتنازع عليهـا في بحـر ايجة والهجرة غير الشرعية.

2 – المشاركة في قوات حفظ السلام[53]:

لم تترد تركيا أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التـوتر، فشـاركت في قـوات (اليونيفيل) في جنوب لبنان بعد عدوان تموز 2006، وكانت عـودة عسـكرية للمـرة الأولى لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائياً في العام 1918. [54]

3 - ألاهتمام بالمؤسسات الإقليمية:

إذ أدركت تركيا أهمية المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي ، وقد أصبحت تركيـا عضـواً مراقبـاً في جامعـة الـدول العربيـة، ولم تتخلـف عـن المشاركة في " الاتحاد من أجل المتوسط " الذي دعا أليه الرئيس الفرنسي السابق (نيكولاي سـاركوزي) في تمـوز مـن العـام 2009، وأيضـاً فـأن تركيـا أحـد مؤسـسي ملتقـى تحـالف الحضارات بالشراكة مع أسبانيا.

وأن كانت تركيا عضواً في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصباً على تفعيـل منظمـة المؤتمر الإسلامي، نظراً لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، سـيما بعـد غـزو أفغانسـتان والعـراق، وتجلى إبلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسـلامي في سـعيها لانتخـاب تركيـا لأمانتهـا العامـة، وهـو ما تم بالفعل مع (أكمـل الـدين أحسـان أوغلـو) وهـو وأن كـان رئيسـاً لمنظمـة تمثـل كـل العـالم

الإسلامي، إلا أنه كان يعمل مناخاً قريباً جدا" من ذهنية حزب العدالة والتنمية لجهة تفعيل دور المنظمة.[55]

4 - الانفتاح الاقتصادي والثقافي:

لقد برز الدور التركي بقوة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي ، فقد تنامى حجم التجارة بين تركيا والدول العربية بشكل ملحوظ في عهد حزب العدالة والتنمية إلى أكثر من ثلاث مرات، وأيضاً وقعت تركيا اتفاقيات ثنائية للتعاون مع معظم الدول العربية، وكذلك مع منظمات إقليمية عربية مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008 [56]، وكذلك فقد دعى (رجب طيب أردوغان) إلى توجيه المكاسب الفائضة من أسعار النفط المتصاعدة على نحو متزايد إلى الاستثمار في الدول الإقليمية [57].

أذا هذه كانت بعض الأدوات أو التكتيكات التي استخدمتها حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياساتها، وفضلاً عن هذه التكتيكات والأدوات فكانت هناك عوامل أخرى أسهمت في قبول الدور التركي في محيطها الإقليمي وعززت مكانة تركيا الإقليمية والسياسية، فكان للموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات والمحاولة إلى حد بعيد لنسج خيوط التواصل والثقة مع كل الأطراف دون استثناء أثر مهم، حتى يمكن القول أنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط ولا في العالم أمسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل تركيا، وكذلك كان للجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الأثر الفاعل في قبول الدور الإقليمي التركي وذلك لأنه في السابق كان التوجه العلماني ينعكس سلباً على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من العلمنة لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية زالت الحواجز قبالة ثقة دول العالم الإسلامي بنيّات تركيا.

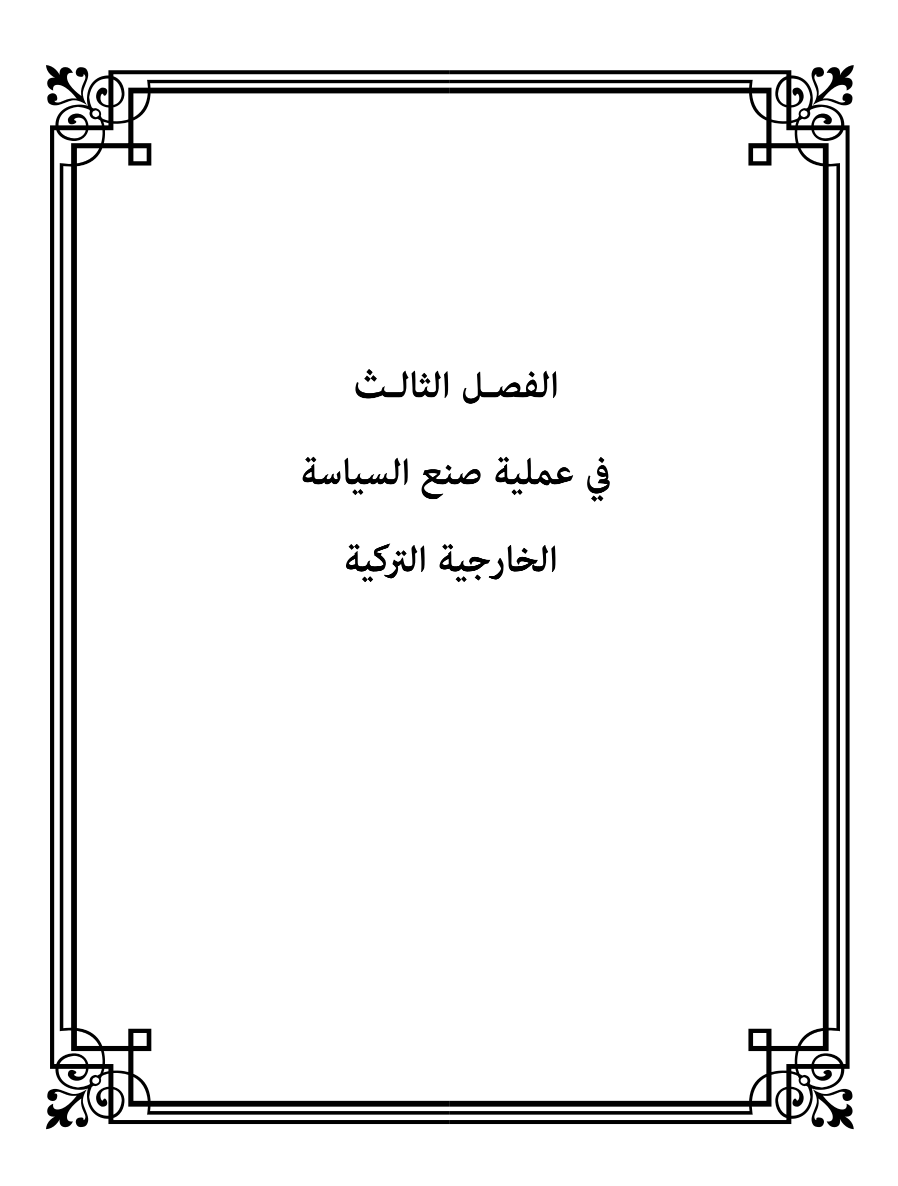
وهنا نستطيع القول أن مكمن التحول السياسي التركي إلى أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي هو أنه: [58]

أ- يمثل أنموذجاً للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عن طريق نهج الواقعية والبرغماتية والاعتدال.

ب- يمثل أنموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.

ج- يمثل أنموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الإسلامية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

وأخيرا يمكن القول أن انفتاح حزب العدالة والتنمية على العرب والمسلمين وغيرهم وإقامة أفضل العلاقات معهم و لعب دور إقليمي فاعل هو ليس بديلاً أو متعارضاً مع الخيار الاستراتيجي لتركيا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي كما جاء على لسان الرئيس التركي السابق (عبد الله غول): " أن علاقتنا مع العالم العربي ليست بديلاً عن العضوية في الاتحاد الأوربي وجميع الأطراف تدرك ذلك ".



الفصـل الثالـث

في عملية صنع السياسة

الخارجية التركية

مع إنشاء الجمهورية التركية الحديثة عام 1923 تبلور مفهوم (قومية السياسة الخارجية التركية)، وإذا كان الأمر طبيعيا في المدة التي هيمن فيها حزب الشعب الجمهوري في ظل نظام الحزب الواحد على الحياة السياسية في تركيا، فان تبني الأتراك للفلسفة السياسية الغربية كمبادئ وآليات للنظام السياسي القائم على الحرية الفردية بكل أبعادها والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وبعد انخراط تركيا في الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952، كان قد أضفى على ذلك المفهوم أبعاد محددة، وذلك بانصرافه إلى حتمية الإبقاء على مكانة تركيا لدى الغرب، بمعنى أن قرارات السياسة الخارجية التركية عدت بمثابة (قرارات قومية) يؤدي نقدها أو عدم الاتفاق بشأنها إلى إلحاق ضررا بالأهداف والمصالح القومية العليا.

إلا أن التطورات السياسية اللاحقة في تركيا أظهرت تباين في الرؤى حول (سرمدية) ذلك المفهوم بعد أن أخذت التيارات السياسية الإسلامية والقومية تنتقد قرارات وتوجهات السياسة الخارجية التركية الموالية للغرب بشكل كامل، وتدعو إلى إنهاء ارتباطات تركيا الغربية، أو على اقل تقدير تحقيق موازنة بين مدى تحقق الأهداف والمصالح التركية الذاتية وبين المهام والأعباء التي تتحملها تركيا لصالح حلفائها الغربيين، الأمر الذي أنعكس كليا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي، فلم تعد قرارات السياسية الخارجية التركية كافة تحظى بإجماع الأحزاب والقوى السياسية، وأضحى هناك ثمة افتراق في المواقف بين هذا الحزب أو ذاك، وانسحب تأثير ذلك على عملية صنع السياسة الخارجية التركية.

أولاً: دور المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية

يتطلب إدراك وتفهم عملية صنع السياسة الخارجية التركية البحث في بنية نظامها السياسي، والأطر القانونية والدستورية التي تحكم أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي تساهم في هذه العملية بشكل مباشر أو غير مباشر، لتأثير هذه المؤسسات على رؤية صانعي القرارات لكيفية تحقيق تركيا لمصالحها، وإدارتها لعلاقاتها السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتتغير هذه الرؤية طبقاً للتغيرات الحاصلة داخل تركيا، كتغير الحكومة، أو رئيس الدولة[59]، أو نتيجة لوقوع أحداث كبرى مثل حرب الخليج الثانية عام 1991، وتعرض العراق للاحتلال في عام 2003، ويضاف إلى ذلك مواقف أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوربي إزاء مطالب معينة لتركيا.

إن حركة أي دولة وسلوكها خارج حدودها السياسية بغية تحقيق هدف، أو أهداف سياسية خارجية، يعكسها أو يعبر عنها سلوك أشخاص تناط بهم دستورياً وظيفة تمثيل هذه الدولة والتصرف بأسمها من خلال المؤسسات السياسية الرسمية التي يكلفون بإدارتها، وهكذا يرتبط سلوك الدولة بسلوك صانعي قراراتها، مما يتطلب الإلمام بالخلفية الاجتماعية والمهنية، والخبرة السياسية والخصائص النفسية والسلوكية لصانعي القرارات، مع معرفة طبيعة النخبة السياسية[60]، والمؤسسات الرسمية المعنية بصنع القرار في تركيا هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فضلا عن المؤسسة العسكرية التي تلعب دورا مهما في هذه العملية[61].

1- السلطة التشريعية (المجلس الوطني التركي الكبير)

تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني التركي الكبير، وتشمل اختصاصاته بموجب دستور 1982 الأتي[62]:

1. سن القوانين وتعديلها وإلغائها.
2. تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير.
3. انتخاب رئيس الجمهورية.(تم تعديل هذه المادة بموجب التعديل الدستوري في عام 2007، إذ أصبحت عملية انتخاب رئيس الجمهورية تتم من قبل الشعب مباشرة أي بطريقة الانتخاب المباشر).
4. الإشراف على مجلس الوزراء، وتتم عملية الإشراف من خلال الوسائل التالية[63]:

أ. الاستفسار، ويتم عن طريق توجيه طلب للمعلومات للحصول على إجابة شفهية أو مكتوبة من قبل رئيس الوزراء.

ب. التحقيق البرلماني، والغاية منه الحصول على معلومات تتعلق بموضوعات محددة.

ج. المناقشات العامة، وتهدف إلى النظر في قضايا معينة تتعلق بنشاطات الحكومة.

د. الاستجواب والتحري البرلماني.

ه. الرقابة المالية.

5. تخويل مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل في حالات الطوارئ، أو أثناء فترة سريان القوانين العرفية.
6. مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

7. التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعلان الحرب، واتخاذ القرارات المتعلقة بصك العملة، وإقرار إرسال القوات المسلحة التركية إلى بلدان أجنبية، والسماح بتواجد الجيوش الأجنبية على الأراضي التركية، وقد وضعت هذه الفقرة موضع التنفيذ أبان حرب الخليج الثانية عام 1991، إذ سمح بتواجد القوات المسلحة الأجنبية التي شاركت في الحرب على العراق في قواعد: "انجرليك"، و"باطمان" و"سلوبي"، وكان تجديد فترة بقاء هذه القوات يتم كل ستة أشهر بقرار من المجلس الوطني التركي الكبير.

8. التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم[64].

كان المجلس الوطني التركي الكبير يتألف من 400نائب، ثم زيد العدد إلى 450 نائباً بموجب التعديل الدستوري لعام 1987، وأصبح عدد النواب 550نائباً اثر انتخابات 1995 البرلمانية، ومدة العضوية في المجلس خمس سنوات، وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث عدد الأعضاء، وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، على أن لا تقل عن ربع عدد إجمالي الأعضاء مضافاً إليه صوت واحد، ومناقشات المجلس علنية، وتنشر في الجريدة الرسمية، وتبدأ الدورة الأولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في الأول من شهر أيلول، ولا تتجاوز إجازته التشريعية ثلاثة أشهر في السنة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك الفترة بناء على طلب رئيس الجمهورية بمفرده، أو مجلس الوزراء، أو رئيس المجلس بمفرده، أو طلب مكتوب من قبل خمس عدد الأعضاء، وتتكون رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير من رئيسه ووكلائه وأعضاء أمانة المجلس، والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه، وتعكس هذه التشكيلة التمثيل النسبي للأحزاب السياسية الممثلة في المجلس[65]، ومن الملاحظات المهمة التي تتعلق بطبيعة المجلس الوطني التركي الكبير ما يلي:

أ- يحق لكل مواطن تركي تجاوز عمره الثلاثين سنة، ويتمتع بأهلية مباشرة حقوقه السياسية الترشيح لعضوية المجلس، أي أن العضوية لا تقتصر على أعضاء الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس، وقد حدد دستور 1982 هذا الحق للمواطنين بموجب المادة (76).

ب- للحزب الممثل في المجلس الوطني التركي الكبير الحق في تشكيل مجموعة برلمانية إذا كان عدد نوابه في المجلس 20نائباً.

ت- للمجلس بموجب المادة (84) من الدستور سلطة التصويت على إنهاء، أو إسقاط عضوية النواب المنسحبين، أو المنشقين عن أحزابهم في حالة انضمامهم إلى أحزاب أخرى.

ث- يقوم رئيس المجلس بمهام رئيس الجمهورية في حالة مرض الأخير أو سفره خارج البلاد(66).

يعد المجلس الوطني التركي الكبير من الناحية النظرية أعلى سلطة في تركيا، فالحكومة تقوم بعد حصولها على ثقة المجلس، وتسقط عندما يسحبها، ويقوم المجلس بانتخاب رئيس الجمهورية، ويستطيع عزله، ويملك المجلس السلطة التشريعية، وعلى رئيس الدولة والحكومة التوقيع على القوانين التي يصادق عليها المجلس، ولا يملك رئيس الدولة أو الحكومة، أو السلطة القضائية حق النقض للتعبير عن معارضتهم لهذه القوانين.

أما من الناحية العملية فأن المجلس الوطني التركي الكبير لا يساهم بشكل فعال في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية، إذ تتولى السلطة التنفيذية الدور الأكبر في هذه العملية، ومن الأمثلة على ذلك إرسال الجيش التركي إلى كوريا عام 1950، وعملية قصف القواعد القبرصية عام 1964 من قبل البحرية التركية، والاعتراف بالصين الشعبية عام 1971، وقد تم اتخاذ القرارات

بصدد هذه القضايا دون اخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير[67]، إذ أن صلاحيات الأخير مقيدة بدرجة كبيرة لوقوعه تحت هيمنة الحكومة التي تمتلك الأغلبية البرلمانية، كما أن دور ونفوذ المجلس مستمدان من دور الأحزاب التي تؤلف الحكومة، لذلك تبقى مسألة مراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها مسألة شكلية[68].

2- السلطة التنفيذية

أ- مؤسسة الرئاسة (رئيس الجمهورية)

يعد رئيس الجمهورية ممثلاً للدولة ووحدة الأمة والضامن لتنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، ويتم انتخابه من قبل المجلس الوطني التركي الكبير من بين أعضائه لفترتين رئاسيتين مدة الواحدة خمس سنوات بموجب التعديل الدستوري لعام 2007، على أن لا يقل عمره عن أربعين سنة، وان يكون قد أنهى تعليمه العالي، وقد ينتخب من بين المواطنين ممن يتوفر فيهم هذان الشرطان، ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس، مع شرط إضافي يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس عدد أعضاء المجلس ترشيحه لمنصب رئاسة الدولة، ويتوجب على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه أن كان عضواً في حزب سياسي.

وتشمل مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الدستور ما يلي[69]:

1. الفقرات المتعلقة بالتشريع وتتضمن:

أ. دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد، وعند الضرورة.

ب. إلقاء خطاب افتتاح المجلس الوطني في بداية الدورة التشريعية.

ج. حق مطالبة المجلس الوطني بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بأجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

د. دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين، أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها، وقد استخدم الرئيس الأسبق (كنعان افرين) هذه الصلاحية عندما اعترض على قانون أصدره المجلس الوطني التركي الكبير سمح فيه بارتداء الحجاب في الجامعات من قبل الطالبات، على أساس تعارض ذلك مع الدستور ومبادئ الكمالية والعلمانية، وقررت المحكمة الدستورية إلغاء هذا القانون في آذار 1989[70].

2. الفقرات المتعلقة بالوظائف التنفيذية وتشمل:

أ. تعيين رئيس الوزراء، وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

ب. دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.

ج. الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأخرى لدى تركيا.

د. التصديق على الاتفاقيات الدولية.

ه. تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني التركي الكبير، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوات المسلحة، وتعيين رئيس الأركان العامة.

و. دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد برئاسته.

ز. إعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون، بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برآسته، والتوقيع على القرارات.

ح. تخفيف، أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات الشيخوخة والمرض والعجز الدائم.

ط. تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة، وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم العالي، ورؤساء الجامعات.

3. الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية وتشمل:

أ. تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، و25% من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، والمدعين العامين.

4. من صلاحيات رئيس الجمهورية، تكليف شخص آخر غير رئيس الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، وهذا ما قام به الرئيس الأسبق (سليمان ديميريل) في أعقاب انتخابات 24 كانون الأول 1995 البرلمانية عندما تحالفت أحزاب اليمين واليسار العلمانية لمنع"حزب الرفاه" من الوصول إلى السلطة، ويقضي الدستور التركي بأنه في حالة إخفاق قادة الأحزاب السياسية بتشكيل حكومة خلال خمسة وأربعين يوماً، فأن رئيس الدولة يختار احد الأشخاص لتشكيل حكومة لا يتم الاقتراع عليها بالثقة في المجلس الوطني التركي الكبير، لان هدفها محدد وهو إعداد البلاد لانتخابات برلمانية جديدة خلال ثلاثة أشهر[(71)]، وحدد دستور 1982 أسلوب ضمان التوازن بين رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، والمجلس الوطني التركي الكبير، إذ يتمتع الأخير بحق إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة بها في حال نشوب خلاف بينه وبين مجلس الوزراء حول القائمة التي تتضمن أسماء الوزراء، والتي تقدم إلى المجلس الوطني التركي الكبير، ولرئيس الجمهورية الحق في ظل ظروف معينة الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، ومنح الرئيس الأسبق (كنعان افرين) صلاحية

ممارسة حق النقض على التغييرات المقترحة على الدستور، وهي صلاحية مؤقتة لم تمنح لمن أتى بعده إلى السلطة، ويمكن لأغلبيـة مـن أعضـاء المجلـس الـوطني الـتركي الكبـير (75%) تجاوز حق النقض هذا، وبعد انتهاء فترة رئاسة (كنعان افرين) لم يعـد رئـيس الدولة يمتلك حق ممارسة النقض على التعديلات الدستورية، ولكن له الحق في الدعوة إلى إجراء استفتاء عام حول التعديلات[72].

ب- مجلس الوزراء

يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء، ويقوم رئيس الجمهوريـة بتعيـين رئيس الوزراء، ويكـون عـلى الأغلـب رئـيس الحـزب الحـائز عـلى أغلبيـة مقاعـد المجلـس الوطني التركي الكبير، ويقوم رئيس الوزراء باختيـار الـوزراء وعـرض قائمـة بأسـمائهم عـلى رئيس الجمهورية الذي يوافق في الغالب عليهـا، وقـد لا يكـون هـؤلاء أعضـاء في المجلـس الـوطني الـتركي الكبـير، وقـد يطلـب رئـيس الجمهوريـة في بعـض الأحيـان إدخـال بعـض التغييرات على القائمة، وطبقاً للدستور ينبغـي أن يقـوم رئـيس الـوزراء المكلـف بتشـكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة خلال فترة معقولة لم تحدد بدقـة، وأجـاز الدسـتور لـرئيس الجمهورية الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في حال عدم تشكيل حكومة خلال خمسـة وأربعين يوماً كما أسلفنا، وبعد موافقة رئيس الجمهورية عـلى القائمـة تقـدم إلى المجلـس الوطني التركي الكبير، ليبدأ مجلس الوزراء بممارسة وظائفه دون انتظـار نتيجـة التصـويت على ثقة المجلس الوطني التركي الكبير به[73].

وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياستين الداخليـة والخارجيـة، وضمان تنفيذها، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعـات القـوانين إضـافة إلى الاختصاصـات التالية[74]:

1. إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفـويض مـن المجلـس الـوطني الـتركي الكبـير، دون تحديد مجالات معينة لهـذا التفـويض، ويتمتـع مجلـس الـوزراء بسـلطة إصـدار القرارات عند إعلان حالة الطوارئ، أو الأحكام العرفية.
2. لمجلـس الـوزراء سـلطة تنظيميـة في المجـالات الاقتصـادية والماليـة، كاتخـاذ قـرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الكمركية في مجال التجارة الخارجية.
3. تقـوم الحكومـة (السـلطة التنفيذيـة) بصـنع السياسـات الأمنيـة والخارجيـة للدولـة، وأعداد القوات المسلحة للحرب، ويقترح مجلس الوزراء على رئيس الجمهوريـة تعيـين رئيس الأركان العامة، ويتولى رئيس الوزراء رئاسة اجتماعات مجلس الأمـن القـومي في حال عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

إن الحكومة تخضع نظرياً لسلطة المجلس الوطني التركي الكبير، ورغـم ذلـك فأنهـا تتمتع بصلاحيات قانونية ونفوذ أوسع، ويرجع سبب ذلك إلى أن الحكومة تقـود المجلـس الوطني التركي الكبير في اغلب الأمور، كما أنها تتمتع بصلاحيات تنفيذيـة لا يشـاركها فيهـا احد، فهي تقـرر السياسـة العامـة الداخليـة للدولـة، وتنفـذ القـوانين، ولهـا حـق المبـادرة التشريعية بعد إحالة قراراتها المتخذة إلى المحكمـة الدسـتورية للحكـم عليهـا مـن ناحيـة عدم تعارضها مع الدستور[75].

3- مجلس الأمن القومي

يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الـوزراء، ورئـيس الأركـان العامـة، ووزراء الــدفاع والداخليـة والخارجيـة، وقـادة أفـرع القـوات المسـلحة (البريـة والبحريـة والجويـة)، والقائـد العـام لقـوات"الجندرمـة"، ويمكـن دعـوة وزراء آخرين، أو غيرهم لحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي طبقاً لجدول أعماله، ويبحث المجلس في الشؤون المتعلقة بـالأمن القـومي، ويقـدم توصـياته بشـأنها إلى مجلس الوزراء، ويتخذ الأخير التدابير الضرورية للحفـاظ عـلى امـن الدولـة

وسلامتها، وتعقد اجتماعات مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء.[76] وقد تم تأسيس مجلس الأمن القومي بموجب المادة (126) من الدستور، وحصلت الموافقة على هذه المادة خلال فترة الإدارة العسكرية لحكومة انقلاب 12أيلول 1960، واخذ المجلس شكله الحالي عام 1983 استناداً إلى المادة (111) من دستور 1982، ويعقد المجلس اجتماعاً عادياً مرة واحدة في الشهر، وتدخل الاجتماعات الطارئة ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، ويقوم مجلس الأمن القومي بالوظائف التالية[77]:

1. اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بتطبيق سياسة الأمن القومي.
2. وضع التدابير المتعلقة بالخطط والبرامج القومية، وتحديد الأهداف التي تتعزز بتحقيق سياسة الأمن القومي للدولة.
3. وضع الأسس العامة المتعلقة بتطوير عناصر القدرة للدولة، ذات التأثير المستقبلي في سياستها، وتشمل هذه العناصر الجوانب الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية.
4. اتخاذ الإجراءات التي يراها المجلس ضرورية للحفاظ على وجود الدولة ووحدتها واستقلالها، وحماية امن المجتمع ورفاهيته.
5. الحفاظ على المبادئ الكمالية.
6. وضع إستراتيجية لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها تركيا.
7. قيادة الدولة في حالات الطوارئ، وإعلان الأحكام العرفية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البلاد أثناء الحرب.
8. القيام بالإجراءات لتأمين الميزانية السنوية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية والدفاعية والخدمات العامة.

9. اتخاذ القرار بقبول أو رفض الاتفاقيات التي تعقد بين تركيا وبين الدول الأخرى، أو التي ستعقد مستقبلاً، والتي تدخل ضمن إطار الأمن القومي.

إن مجلس الأمن القومي التركي الذي يمثل هيئة استشارية تختص ببحث المسائل المتعلقة بشؤون الأمن القومي، والخاضع لهيمنة المؤسسة العسكرية، يقوم عملياً بإصدار قرارات ملزمة للحكومة، وان عارضت الأخيرة أو ترددت في التنفيذ، فأن ذلك يكون إيذانا بإسقاطها كما حدث مع حكومة (نجم الدين اربكان)، عندما تقاعست عن تنفيذ قرارات ومطالب المجلس بشأن حماية العلمانية، ويعد مجلس الأمن القومي احد مسالك تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، وهو المسؤول منذ عام 1994 عن تبني الحكومات التركية المتعاقبة لسياسات متشددة في التعامل مع المسألة الكردية[78].

4- السلطة القضائية

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي، وتتألف السلطة القضائية من محكمة الاستئناف، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية، ومحكمة المحاسبات، والمحكمة الدستورية، وتعد الأخيرة من ابرز أجهزة السلطة القضائية، وتتألف من احد عشر عضواً ثابتاً، وأربعة أعضاء احتياط يتم اختيارهم من قبل الرئيس من بين ثلاثة مرشحين لكل مقعد مقترح من الهيئات القضائية الكبرى الأخرى، وتتولى السلطة القضائية، فضلاً عن وظائفها القضائية، إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها[79]، وتختص المحكمة الدستورية بالوظائف التالية[80]:

1. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، وتبت في التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

2. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وإصدار القرار بحلها بناء على دعوى مكتب الادعاء العام.
3. للمحكمة حق استخدام النقض في الأحكام المتعلقة بالقوانين والمراسيم، ولها صلاحية محاكمة رئيس الدولة ورئيس الوزراء والمسؤولين الكبار عند ارتكابهم مخالفات تتعلق بمهامهم.
4. النظر في الالتماس الذي يرفعه أي نائب في المجلس الوطني التركي الكبير، عند صدور قرار يقضي بإلغاء حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حال تعارضه مع الدستور، أو القواعد الإجرائية للمجلس الوطني التركي الكبير.

إن دور السلطة القضائية غير مباشر في صنع السياسة الخارجية في تركيا، ويتضح هذا الدور في اخذ النظام السياسي التركي بمبدأ المراجعة القضائية، إذ يكون للمحكمة الدستورية سلطة الفصل في دستورية القوانين، وإبطال بعض القوانين، أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس مخالفتها للدستور[81].

5- المؤسسة العسكرية.

للمؤسسة العسكرية دور في إدارة شؤون الدولة، فضلاً عن دورها الرئيس في الحرب منذ العهد العثماني، وقد تولى العسكريون العثمانيون معظم المناصب المدنية العليا، ما عدا الوظائف المتعلقة بالدين والقضاء[82]، وقد عمل (مصطفى كمال أتاتورك) على إبعاد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي، وحظر عضوية الضباط في المجلس الوطني التركي الكبير، إلا في حالة تخليهم عن البزة العسكرية، واقتصر دور المؤسسة العسكرية على التمسك بمبادئ الكمالية وحماية الجمهورية ونظامها العلماني، وترسخت هذه الصفة في سلوك هذه

المؤسسة[83]، التي تعد من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظيماً، وهي سلطة عليا تفوق في نفوذها وصلاحياتها الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى، وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من[84]:

1. التنظيم الداخلي القوي لهذه المؤسسة، واستقلالها الكامل في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بصدد دورها، وتنتقي هذه المؤسسة العناصر القيادية المرشحة لتولي المناصب العليا في داخلها، ولا يستطيع رئيس الجمهورية الخروج عن هذه الترشيحات، إلا انه تم تقليص الكثير من هذه الصلاحيات بموجب التعديل الدستوري لعام 2007، إذ تم سحب الكثير منها لصالح مؤسسة الرئاسة.
2. قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب دستور 1982 الذي منحها حق التدخل لحماية الأمن القومي التركي داخلياً وخارجياً، ويرى قادة المؤسسة العسكرية أن تدخلهم لا يعد انقلاباً، بل هو إجراء دستوري لحماية البلاد، ويغرس هذا المفهوم في عقول ضباط الجيش منذ بداية التحاقهم بالأكاديميات العسكرية، إذ تؤكد مناهج دراساتهم فيها على أن من الواجبات الأساسية للقوات المسلحة التركية الدفاع عن الجمهورية استناداً إلى مبادئ الكمالية الستة، لان هذه المبادئ (من وجهة نظر المؤسسة العسكرية) وضعت من اجل الحفاظ على كيان الدولة التركية الحديثة[85]، وللدلالة على الدور المهيمن للمؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في تركيا نشير إلى ما يلي:

أ. الضغوط التي تمارسها هذه المؤسسة على الحكومات التركية للحيلولة دون خفض الإنفاق العسكري الذي يرهق ميزانية الدولة، وقد احتلت تركيا عام 1996 المرتبة السابعة بين اكبر مستوردي السلاح في العالم، ويدخل ضمن هذا الإطار اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1985 بتطوير

قدرات البلاد العسكرية وتحديثها، من خلال تبني برنامج"الصناعات الدفاعية" الهادف لزيادة وتطوير القدرات التسليحية وقابلية الحركة للجيش التركي، ويعتمد هذا البرنامج في تمويله على"الصندوق الخاص لدعم الصناعات الدفاعية"، ويستمد هذا الصندوق موارده من المخصصات السنوية للميزانية العامة، والرسوم المفروضة على مبيعات سلع المشروعات العامة ونسبة من ضريبة الوقود، وضريبة الدخل، والضرائب المفروضة على الشركات، وفي نيسان 1997 أعلنت المؤسسة العسكرية عن برنامج أمده ست سنوات(للفترة 1997-2003) بكلفة 31مليار دولار لتحديث القدرات العسكرية لتركيا[86].

ب. دور المؤسسة في الحفاظ على مصالحها، ومنح العسكريين مزايا خاصة في مجالات الإسكان والرواتب، والقيمة الاعتبارية على الصعيد الاجتماعي.

ج. ممارسة الضغوط على القيادة السياسية على صعيد القرار السياسي الخارجي، ومثال على ذلك الضغوط التي مارستها على الرئيس الأسبق (توركت اوزال) للحيلولة دون تنفيذ رغبته في اشتراك تركيا بشكل مباشر في حرب الخليج الثانية عام 1991، وكان (اوزال) متحمساً لهذه المشاركة، وسعى لإرسال قوات برية تركية إلى الخليج للمشاركة مع قوات التحالف الدولي، مع إرسال سفينتين حربيتين إلى الخليج، غير أن ضغوط المؤسسة العسكرية حالت دون تنفيذ هذا القرار [87].

د. تعبر المؤسسة العسكرية على صعيد الداخل التركي عن استعدادها للتدخل في مواجهة أي حدث ترى فيه تهديداً لمبادئ الكمالية وللنظام السياسي العلماني، وهذا ما حدث خلال فترة حكم الرئيس الأسبق (كنعان ايفرين) ضد التنظيمات اليسارية والماركسية [88].

٥. الـدور الـذي مارسـته المؤسسـة العسـكرية لمنـع"حـزب الرفـاه" مـن الوصـول إلى السلطة بعد انتخابات 1995، ثم السماح له بذلك في ظل الائتلاف مع "حزب الطريـق الصحيح" وفي إطار توازن بين طرفيه تمسـك بـه وتـديره هـذه المؤسسـة، ثـم إجبارهـا (لنجم الدين اربكان) على الاستقالة من رئاسة الحكومة في 29حزيران 1997.

ويتسم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية بتعدد مظاهره، وعرفـت تركيـا ظاهرة الانقلابات العسكرية في تاريخها المعاصر بعد تطبيق التعدديـة الحزبيـة، فوقعـت انقلابات الأعوام 1960و1971و1982، وتتولى المؤسسة العسـكرية السـلطة بشـكل مبـاشر بعد كل انقلاب، ومن ثم يتم التحـول تـدريجياً إلى الحيـاة المدنيـة عـبر السـماح للأجهـزة السياسية بممارسة نشاطها جزئياً أو كلياً[89]، وتمارس المؤسسة العسكرية دوراً غـير مبـاشر، من خلال مشاركتها مع الأجهزة المدنية بصورة فعلية في صنع القرار السـياسي، وممارسـتها للضغوط عـلى المؤسسـة السياسـية وقيادتهـا لفـرض هيمنتهـا، ولا تتخـذ هـذه القيـادات قراراتها دون أن تضع في اعتبارها المؤسسة العسـكرية ودورهـا[90]، وتظهـر دراسـة سـلوك وقرارات بعض القادة السياسيين الأتراك أنهم كانوا يتصرفون على الضد من قناعاتهم وعلى نحو متطرف أحياناً حتى يتكيفوا مع ضغوط المؤسسة العسكرية وتوجهاتهـا، ومثـال عـلى ذلك (نجم الـدين اربكـان) الـذي كانـت رؤيتـه تتعـارض مـع رؤيـة المؤسسـة العسـكرية وبشـكل خـاص حـول القضـايا المتعلقـة بالتعـاون العسـكري مـع إسرائيـل، والانضـمام إلى الاتحاد الأوربي، والمدارس الدينية، غير أن (اربكان) المنتخب لم يكن حريصاً على رؤيته وقـراره، وتبنـى قـرارات المؤسسـة العسـكرية[91]، واسـتمد الـرئيس الأسـبق (توركـت اوزال) تأثيره السياسي وقوته من توافقـه وانسـجامه مـع توجهـات المؤسسـة العسـكرية،

وحرص الرئيس الأسبق (سليمان ديميريل) على التعامل بحذر مع القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية سواء كانت مرتبطة بالأمن القومي، أو بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الناتو، وإسرائيل، أو كانت من القضايا الداخلية كالمسألة الكردية، وتصاعد نشاط التيار الإسلامي[92].

إن الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مستمد من دستور 1982، ومن خلال مجلس الأمن القومي، فالعلاقة بين الأخير ومجلس الوزراء متداخلة ومتشابكة، وقد يطغي دور مجلس الأمن القومي على دور مجلس الوزراء، إذ أن للأول سلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب، وبالمقابل يلتزم مجلس الوزراء بالتوصيات التي يتقدم بها القادة العسكريون الأعضاء في مجلس الأمن القومي ويصادق مجلس الوزراء على قراراته بصورة آلية، ورغم قوة وفاعلية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، فإنها لا تهدف إلى احتكار السلطة وإزاحة المدنيين عنها، بل تتدخل لتغيير التشكيلة الحكومية، أو تفرض قراراً معيناً، وتنسحب تاركة الحكم للمدنيين، وهذه ميزة تنفرد بها المؤسسة العسكرية التركية عن مثيلاتها في العديد من البلدان النامية، ويمكن إجمال العوامل التي تدفع إلى هذا السلوك بالآتي:

1. ارتباط تركيا بالغرب، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي.
2. سعي تركيا لدخول الاتحاد الأوربي، واعتمادها على المساعدات الاقتصادية والعسكرية يجعل من إمكانية قيام حكم عسكري مباشر امراً متنافياً مع الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي.
3. قيام المؤسسة العسكرية بدور ثقل الموازنة في العلاقة بين الأحزاب السياسية الكثيرة العدد، والمتسمة بشكل عام بضعف التنظيم والالتزام الحزبي، وتغلب المصالح الشخصية والتناقض داخل الحزب الواحد،

وتعدد الأجنحة والكتل في معظم الأحزاب، كل هذه العوامل أدت إلى حالـة مـن التفكـك السياسي والفرقة وانعدام الاستقرار، فتتدخل المؤسسة العسكرية لفرض الأمـن والاسـتقرار بالقوة، وهذا ما حصل في الانقلابات العسكرية الثلاثة التي شهدتها تركيا، وبهذا الأسـلوب تمنع المؤسسة العسكرية تطور الصراع والتنافس بين الأحزاب وتحوله إلى ممارسات للعنف وعدم الاستقرار الذي قد يدفع بالبلاد إلى أتون حرب أهلية مـدمرة، لـذلك فـأن المؤسسـة العسكرية هي التي تضبط إيقاع العمليـة السياسـية في تركيـا، رغـم مظـاهر الديمقراطيـة والنظام البرلماني[93].

6- دور النخبة وشخصية صانع القرار

النخبـة السياسـية هـي مجموعـة الأفـراد الـذين يمتلكـون مصـادر وأدوات التـأثير السياسي في عمليـة رسـم السياسـة العامـة وصـنع القـرارات الرئيسـة في المجتمـع، وتضـم قيادات المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويتوقف تأثير النخبة السياسية على بنية النظام السـياسي ودرجـة تجـانس النخبـة واتفاقهـا عـلى الخطـوط العامـة والأساسـية للسياسـة الخارجية وأصول تكوين النخبة، وتزداد قدرة النخبة على التأثير في السياسة الخارجية كلما ازدادت درجة مؤسسيه النظام السياسي، أي توفر مؤسسات سياسية فعالة لاتخـاذ القـرار، فالنخبة تحتل المواقع المهمة في هذه المؤسسات[94].

وللنخـب التركيـة دور وتـأثير في عمليـة صـنع القـرار السـياسي الـتركي، وتصنف هذه النخب إلى: نخب سياسية تضم السياسيين الذين اشغلوا مراكـز سياسية وحزبية، أو إدارية سابقة في مؤسسات الدولة، وقـادة أفـرع القـوات المسلحة الأعضاء في مجلـس الأمـن القـومي، ونخـب مثقفـة تشـمل أسـاتذة

الجامعات وطلابها، والكتاب والأدباء[95]، ويصنف البعض هذه النخب استناداً إلى دورها في عملية صنع القرارات إلى:

أ- النخبة الوزارية، ويقصد بها رئيس الحكومة ونائبه وبعض الوزراء ممن يستمدون أهميتهم من أهمية مناصبهم الوزارية، أو من تاريخهم ووزنهم السياسي والحزبي.

ب- النخبة البرلمانية، وتضم رئيس المجلس الوطني التركي الكبير والنواب المؤثرون، أي قادة الأحزاب الممثلة في المجلس وكوادرها، سواء كانوا في الحزب الحاكم، أو من أحزاب الائتلاف الحاكم في حالة الحكومات الائتلافية ومن أحزاب المعارضة، وتزداد فاعلية أحزاب المعارضة عند التصويت على الثقة بالحكومة، سيما في حال عدم تمتعها بأغلبية كبيرة في المجلس الوطني التركي الكبير (مثل موقف "حزب اليسار الديمقراطي" من التصويت على الثقة بحكومة (مسعود يلماز) في آذار 1996، وموقف"حزب الشعب الجمهوري" عند التصويت على الثقة بحكومة (مسعود يلماز) الائتلافية الثانية في تموز 1997)، أو عند إقرار مشروعات قوانين معينة مقدمة من قبل الحكومة.

ج- النخبة المحلية، وتضم المحافظين وأمناء البلديات الكبرى، وهم يتمتعون بتأثير اكبر في مسائل السياسة الداخلية، بحكم توليهم المسؤولية الأولى في إدارة الشؤون المحلية في المحافظات والمدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وأزمير وغيرها، أو في محافظات جنوبي شرق الأناضول التي تعيش المشكلة الكردية.

د- النخبة المعارضة، وتؤثر بشكل غير مباشر في عملية صنع القرار عبر تأثيرها في الرأي العام، وفي النشاطات التنفيذية والتشريعية على الصعد

المحلية، وتضم هذه النخبة قادة الأحزاب المعارضة ذات الوزن الكبير نسبياً في السياسة التركية[96].

ويأتي في مقدمة الفاعلين الأساسيين في عملية صنع القرار في تركيا رئيس الدولة، وخاصة في ظل أوضاع معينة تبيح له ممارسة دور أوسع من نطاق اختصاصاته الدستورية، وقد تهيأت مثل هذه الأوضاع بدرجة كبيرة للرئيس الأسبق (توركوت اوزال)، وخلفه (سليمان ديميريل)، بينما كان الحال مختلفاً مع الرئيس (كنعان افرين)، ويعتمد دور القيادة في النظام السياسي التركي بالدرجة الأساس على عدة اعتبارات واقعية، ولا يتوقف دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ما تقره النصوص الدستورية من صلاحيات وسلطات فقط، ومن بين هذه الاعتبارات[97]:

1. الشخصية القيادية (الكاريزما) لرئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية، والانتماء الاجتماعي والمهني للقائد، ودوره السياسي والأسلوب الذي يتبعه في القيادة.
2. الخبرة السياسية والتدرج في تولي المناصب القيادية، والمكتسبة من دور القائد في تكوين حزب سياسي، والسيطرة على الصراعات الداخلية فيه بفاعلية للمحافظة على تماسكه ووحدته، وتولي هذا القائد زعامة الحزب ورئاسة الحكومة ومنصب رئاسة الدولة.
3. تمتع القائد بدعم ومساندة قوى وجماعات مؤثرة، وطموحه الشخصي لتحقيق أهداف تتعلق بالمصالح القومية التركية، ولعل الحياة السياسية التركية شهدت أمثلة كثيرة على ذلك.

ثانيا: دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية.

في إطار أي نظام سياسي تتواجد قوى ومؤسسات غير تلك المنوط بها دستورياً، صناعة القرار السياسي عموماً وعلى صعيد السياسة الخارجية تحديداً، وهذه القوى والمؤسسات تمارس أدوارها بصورة مباشرة من خلال ما يتاح لها دستورياً الإسهام بهذه العملية كالأحزاب السياسية التي قد تكون في موقع السلطة أو في المعارضة، وهناك قوى يكون تأثيرها غير مباشر كجماعات الضغط والمصالح التي تدفع أولئك الذين في مراكز صنع القرار وبطرق شتى إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالحها.

في تركيا، ورغم أن السياسات الكمالية في تقليد الأنموذج الغربي كانت تفترض ظهور قوى وفعاليات تمارس أنشطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية خارج إطار المؤسسات الحكومية كالتي لدى الغرب، إلا أن قوة سلطة الدولة وهيمنتها وسيادة نظام الحزب الواحد حال دون ظهور هكذا مؤسسات، إلا بعد إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا، لكن على نحو بطيء وتراكمي، وهو ما أدى إلى صعود الطبقة الوسطى فيها الأمر الذي أتاح تعدد وتنوع في ما يعرف بـ (مؤسسات المجتمع المدني) التي سيتاح لها لاحقا القيام بادوار مهمة من خلال المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية وبغية استجلاء حقيقة تلك المؤسسات وأدوارها سيتم دراستها حسب ما يأتي:

1- الأحزاب السياسية

للأحزاب دور في الحياة السياسية لا تقل أهمية عن ادوار المؤسسات السياسية الأخرى في الدولة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، ولارتباط النشاط السياسي للأحزاب بالحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد السياسي، ازداد دورها وتأثيرها في توجيه الرأي العام، وفي

أسلوب ممارسة السلطات العامة في الدولة، فهـي قـوة سياسـية تمتلـك القـدرة عـلى منـع الحكومة من إساءة استخدام السلطة في الدول الديمقراطية[98]، ويختلـف مفهـوم الحـزب السياسي من مجتمع لآخر، لأنه يعكس واقعاً اجتماعياً معيناً، فهـو يضـم أفـراداً تجمعهـم وحدة فكر وهدف يسعون لتحقيقه، والحزب منظمة غايتها الوصول إلى السـلطة[99]، عـبر المشاركة في الحملات الانتخابية لإيصال مرشحيها إلى مواقـع وظيفيـة تـفضي إلى سـيطرتها على المؤسسة السياسية الرسمية[100]. بعد حصولهم على تأييـد ومسـاندة النـاخبين الـذين يصوتون لصالح مرشحي الحزب[101].

ولطبيعة وشكل النظام السياسي اثر في عملية صـنع القـرار في السياسـة الخارجيـة، والنظام البرلماني (كما هو الحـال في تركيـا) يعنـي المشـاركة الواسـعة، عـلى عكـس النظـام السياسي الذي يعتمد نظام الحزب الواحد، إذ يكون للحزب الحاكم الدور الأساس في صنع القرارات، وللأحزاب وظائف تؤثر عـلى صـياغة السياسـة الخارجيـة، ويمكـن إجـمال هـذه الوظائف بالآتي[102]:

أ- وظيفة ذات طبيعة إعلامية، فهي تؤثر على الرأي العام، وتدفع المواطنين لتأييد قـرار حكومي معين، أو الوقوف ضده إذا كان لا يتوافق مع مصالحهم، لأنها تكـون بمثابـة وسيلة الاتصال بين الحكام والمحكومين.

ب- تقوم الأحزاب بدور في التكوين السياسي من خـلال أيـديولوجياتها التـي يـؤمن بهـا أعضاؤها ومؤيدوها، ويكون لهذه الأيديولوجيات اثر على القـرار السـياسي الخـارجي عنـد وصـول مرشـحي هـذه الأحـزاب إلى السـلطة ومراكـز القـرار بعـد فـوزهم في الانتخابات.

ج- مراقبة السلوك السياسي للحكومة عندما تقوم بدور المعارضة السياسية.

وتقوم بين الحزب الحاكم، أو الائتلاف السياسي الحاكم (في حالة تشكيل الحكومات الائتلافية)، وبين أحزاب المعارضة علاقات متبادلة، رغم اختلاف وتباين وجهات نظر هـذه الأحـزاب فـيما يتعلـق بصـنع القـرارات في السياسـة الخارجيـة، وتشـمل هـذه العلاقـات الآتي[103]:

1. وحدة موقف الأحزاب السياسية إزاء موضوعات السياسة الخارجيـة في حالـة تعلقهـا بالمصالح القومية، وتؤدي هذه الحالة إلى وحدة الـداخل، خاصـة عنـد الاتفـاق عـلى المواقف.
2. توظف الأحزاب السياسـية موضـوعات السياسـة الخارجيـة بوصـفها وسـيلة لكسـب الأعضـاء والمؤيـدين لتوسـيع قاعـدتها الجماهيريـة، فضـلاً عـن كونهـا مـن المسـائل الأساسية في البرامج السياسية للأحزاب.
3. يوظف رؤساء الأحزاب تصريحـاتهم المتعلقـة بالسياسـة الخارجيـة لأغـراض الدعايـة، ولتثبيت مواقف توصف بأنها وطنية على صعيد السياسة الخارجية.

لقد ساد في تركيا في بداية قيام الجمهورية رأي مفاده أن تعدد الأحـزاب يـؤدي إلى الانقسام والتفكك وإضعاف الدولة، ثم انحسرت هذه النظرة بعد إقرار التعددية الحزبية، وحلت محلها نظرة ايجابية ترى في وجود الأحزاب ضرورة لتنظيم الحيـاة السياسـية عـلى وفـق النظـام الـديمقراطي البرلمـاني، وأصـبح للأحـزاب التركيـة دوراً محوريـاً في العمليـة السياسية، وان كانت هناك قيود على سلوكها وتوجهاتها بفعل الضغوط التي تفرض عليهـا التقييد بمبادئ الكمالية التـي تعتمـدها الدولـة عقيـدة سياسـية لهـا، ولم يتعـرض نشـاط الأحزاب السياسية للتوقـف في تركيـا منـذ قيـام الجمهوريـة إلا بعـد انقـلاب 1980، وقـد عاودت الأحزاب عملها بعد السـماح بتأسـيس أحـزاب بأسـماء جديـدة، وتحـت زعامـات

جديدة في أيار 1983، ومنعت النقابات والتنظيمات المهنية من مزاولة أي نشاط سياسي بموجب دستور عام 1982، ولأجل إعادة الحياة الحزبية إلى حالتها الطبيعية، سمح (توركوت اوزال) بتشكيل أربعة أحزاب جديدة هي:"الحزب الشعبي الديمقراطي" و"حزب الطريق الصحيح" و"حزب اليسار الديمقراطي" و"حزب الرفاه"، لإضفاء شرعية اكبر على الحكومة وإظهارها بمظهر ديمقراطي من خلال تعزيز دور المجلس الوطني التركي الكبير، ثم أعقب ذلك قرار الحكومة التركية برفع الحظر عن الأحزاب السياسية التي منعت من مزاولة النشاط السياسي، وقد صدر ذلك القرار في نيسان 1991، وبلغ عدد الأحزاب السياسية التركية العاملة بشكل رسمي بعد هذا القرار 21حزباً، عدا الحزب الشيوعي التركي الذي قررت المحكمة الدستورية غلقه في 23 تموز 1991، إذ عدته حزباً غير شرعي لتعارض مبادئه مع مبادئ الدستور التركي على وفق ما جاء بقرار المحكمة الدستورية [104]. ويتوقف دور وتأثير الأحزاب السياسية في تركيا على عوامل عدة هي:

1. وجود الأحزاب في الحكومة أو في المعارضة.
2. مدى توافق توجهات الأحزاب أو تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية.

ويكون للحزب دوراً اكبر في رسم السياسة العامة للدولة في حال توافقه مع المؤسسة العسكرية، ويضعف هذا الدور إذا ما اختلف مع هذه المؤسسة، وقدمت نتائج انتخابات 24 كانون الأول 1995 الدليل على ذلك، حين فاز" حزب الرفاه" بأغلبية مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير، وتم تشكيل حكومة ائتلافية من"حزب الرفاه" و"حزب الطريق الصحيح"، وكان واضحاً منذ البداية عدم قدرة (نجم الدين اربكان) رئيس الحكومة الأسبق على إجراء تغييرات

جوهرية في ملامح السياسة الخارجية التركية، بسبب القيود التي وضعت على ذلك الائتلاف، وبعد اقل من سنة من البقاء في السلطة أجبرت المؤسسة العسكرية (اربكان) على الاستقالة، ولم تكن استقالته ناجمة عن ضغوط هذه المؤسسة والأحزاب العلمانية فقط رغم دورهما الأساس، إذ كان للرئيس الأسبق(سليمان ديميريل) دور في إسقاط الحكومة الائتلافية، إذ كلف زعيم المعارضة (مسعود يلماز) بتشكيل حكومة جديدة، واستبعد السيدة (تانسو شيللر) شريكة (اربكان) في الائتلاف، رغم عدم تمتع (مسعود يلماز) يوم تكليفه بتشكيل الحكومة بأغلبية برلمانية، وكانت الحجة التي تذرع بها (ديميريل) الصلاحيات الدستورية التي تمنحه ذلك الحق، وكان دافعه الحقيقي لاتخاذ ذلك القرار إرضاء المؤسسة العسكرية التي كانت مستاءة من طرفي الائتلاف (نجم الدين اربكان والسيدة تانسو شيللر)[105]. ومن الملاحظ على الأحزاب السياسية التركية اتفاقها على موقف موحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وينبع هذا الموقف من اتفاقها على تحقيق المصالح القومية التركية، وتعد هذه الأحزاب القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية بمثابة قرارات قومية، وترى أن الاختلاف وعدم الاتفاق حول هذه القرارات يلحق الضرر بالمصالح التركية، وقد تعرض هذا الموقف لبعض التغيير بعد انقلاب 27 أيار 1960، وبعد تصاعد الأزمة القبرصية عام 1964[106].

إن مدى تأثير الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي يتضح من خلال دورها في اختيار صانعي القرارات، وإيصالهم إلى مناصبهم عن طريق الترشيح والانتخاب، لذلك يتأثر صناع القرار بالبرنامج السياسي للحزب الذي رشحهم، ولأحزاب المعارضة تأثير على السياسة الخارجية من خلال النقد الذي تمارسه في المجلس الوطني التركي الكبير الذي

توظفه كمنبر لعرض أفكارها وبرامجها السياسية، ومن بينها ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وتستثمر الأحزاب هذه العملية لتعبئة الرأي العام لصالحها استعداداً لخوض الانتخابات اللاحقة، كما تقوم أحزاب المعارضة بدور في المحافظة على ديمومة النظام السياسي واستمراره، وتساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فعندما يدافع حزب ذو توجه إسلامي على سبيل المثال، عن مطالب التيار الإسلامي، فهو يؤدي دور المدافع عن وجهة نظر هذا التيار ومطالبه أمام الحكومة، وتحقق هذه العملية دمج التيار الإسلامي مع النظام السياسي، وتحول بينه وبين سلوك سبل العنف، وبهذه الوسيلة تحفظ أحزاب المعارضة النظام السياسي وتندمج معه بوصفه جزءاً مكملاً للحياة السياسية وليس جزءاً رافضاً(107)، والإجماع القومي على ضرورة تحقيق أهداف الدولة ومصالحها في تركيا يدفع الحزب الحاكم، أو الأحزاب المؤتلفة في الحكم وأحزاب المعارضة للاتفاق على كيفية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، ويتيح هذا الاتفاق للأحزاب السياسية بشكل عام ممارسة قدر من التأثير في السياسة الخارجية، ومن هنا فأن الأحزاب السياسية ترتبط بالسياسة الخارجية سواء كانت في السلطة أو في المعارضة(108).

2- جماعات المصالح

جماعات المصالح عبارة عن مجموعات من الأفراد تربطهم مصلحة مشتركة تدفعهم للائتلاف مع بعضهم لتحقيقها، وهم يدافعون عن سياسات معينة تضمن لهم الوصول إلى غاياتهم، وتتفاعل هذه الجماعات مع صانع القرار السياسي الخارجي سعياً لترجمة مصالحها إلى سياسات وقرارات رسمية، ويحدد هذا التفاعل شكل السياسة الخارجية طبقاً لقوة وتأثير كل مجموعة، وتختلف جماعات المصالح عن الأحزاب السياسية في عدم سعيها للوصول إلى

السلطة السياسية، لكنها تحاول التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، وتتخذ جماعات المصالح ثلاثة أشكال هي[109]:

أ- جماعات المصالح غير المنظمة وهي مجموعة أفراد يشتركون في مصلحة واحدة بحكم الانتماء الديني أو العرقي أو الطائفي، لكنها لا تعكس ذلك الانتماء في شكل تنظيمي، كما أنها لا تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلا بشكل سلبي، وعندما تتعرض مصالحها للتهديد بشكل مباشر.

ب- جماعات المصالح المؤسسية، وهي الجماعات التي ينتمي أفرادها بحكم المهنة إلى تنظيم رسمي في الدولة، ويوحد هذه الجماعات الانتماء المهني والعمل في إطار مؤسسة محددة.

ج- جماعات المصالح المنظمة، وهي جماعات منظمة بشكل خاص للتعبير عن مصالح أعضائها، وتتميز هذه الجماعات بوجود كيان تنظيمي، ونظم للاتصال الداخلي والخارجي، ومن أشكال هذه الجماعات تنظيمات رجال الأعمال ونقابات المحامين والأطباء ونقابات العمال.

وتضم جماعات المصالح في تركيا الأشكال التي ذكرناها آنفاً، ولهذه الجماعات اثر على عملية صنع القرار، إذ تشكل بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، ويضاف إلى ذلك انضمام بعض قيادتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة، وتتصف جماعات المصالح في تركيا بالآتي:

1. تكتسب بعض جماعات المصالح أهمية خاصة بسبب تأثيرها في صنع القرارات الداخلية مثل نقابات العمال، أو تأثيرها على صنع قرارات السياسة الخارجية التركية مثل جماعات رجال الأعمال ذات المصالح في عدد من البلدان العربية.

2. إن هذه الجماعات ممنوعة من المشاركة بأي دور سياسي بموجب دستور 1982، ولكنها تمارس في الواقع دور جماعات ضاغطة[110]. وتواجه تركيا منذ عودتها إلى الحكم المدني عام 1983 مشكلة في المحافل الدولية بسبب القيود الواردة في الدستور على نشاطات هذه الجماعات، كما تشكل هذه القيود عامل خلاف بين القوى التركية، ففي الوقت الذي تطالب فيه نقابات العمال برفعها، وتدعمها في موقفها الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، تعارض منظمات رجال الأعمال والقوى المحافظة أي تغيير في هذا الصدد، مدعية أن نتائج التغيير ستؤدي إلى الإخلال بالتوازن السياسي والاجتماعي في تركيا، وقد أصدرت الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1983 عدة قوانين لتخفيف القيود المفروضة على نقابات العمال، إلا أن الأوساط العمالية ترى أن هذه التعديلات غير كافية، إذ يمكن للحكومة تفسير أي عمل تقوم به النقابات بأنه يتعارض مع الدستور، ويمنحها ذلك المبرر لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، وقد عرف قانون العمل الذي أصبح نافذ المفعول في أيار 1983 النقابات بأنها منظمات معنية بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للعمال فقط، وبذلك لا يحق لها القيام بأي دور أو نشاط سياسي، والقانون يبيح للعمال حق الإضراب، لكن هناك حظر على الإضرابات ذات الطابع السياسي، أو الامتناع عن العمل، والتلكؤ في عملية الإنتاج، ويعني ذلك عملياً تجريد هذا النص القانوني من معناه، ورغم تحجيم الدور السياسي للنقابات مارست الأخيرة ضغوطاً على الحكومة التركية عام 1991 عندما نظمت حركة احتجاجات عمالية، أدت في النهاية إلى تغيير المسودة النهائية الخاصة بقوانين العمل[111].

3- النقابات والاتحادات العمالية

ومن أبرزها [112]:

1. اتحاد النقابات العمالية التركية "TÜRK-İŞ"، وقد تم إنشاؤه عام 1952، واتصف منذ قيامه بموالاة الحكومات القائمة، ويعمل على وضع الحلول لمشكلات العمال عبر الحوار، وقد يلجأ إلى إتباع أساليب أخرى عند تعرض حقوق العمال لتهديد جدي، ومن ذلك تنظيمه مظاهرات عدة في أزمير عام 1986 احتجاجاً على تدني الأجور وارتفاع الأسعار، وقام بتنظيم إضراب شامل في كانون الثاني 1991 شارك فيه 1.5 مليون عامل للاحتجاج على السياسة الاقتصادية للحكومة وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلاً عن تنظيم إضراب أخر في أيلول 1995 للسبب نفسه، وكانت هذه النشاطات من الأسباب التي أدت إلى سقوط الحكومة، وإجراء انتخابات مبكرة في نهاية عام 1995 والتي فاز فيها "حزب الرفاه".
2. اتحاد النقابات التقدمية "DİSK": وقد أسسه عام 1967 قادة خمس نقابات عمالية انشقوا عن اتحاد النقابات العمالية التركية، ثم انضمت إليه 25 نقابة، وبعد انقلاب عام 1980 أصدرت الحكومة قراراً يقضي بحله، وحوكم العديد من أعضاء قيادته بتهمة الفساد والتورط في إعمال العنف، وألغت محكمة الاستئناف العسكرية العليا هذه الأحكام في 16 تموز 1991، مما دفع بأخر رئيس منتخب لهذا الاتحاد إلى الدعوة لمواصلة نشاط الاتحاد.
3. الاتحاد النقابي لحق العمل "HAK-İŞ"، تأسس عام 1976، وكان معظم أعضائه من منتسبي اتحاد النقابات التقدمية، ويغلب على توجهاته الطابع الديني، وارتبط بعلاقة قوية مع "حزب الرفاه"، وقد اشغل رئيسه منصب وزير العمل في حكومة(اربكان).

وفي تركيا عدد من النقابات المهنية التي تمارس تأثيراً سياسياً من أهمها:

1. نقابة المحامين الأتراك وهي من الجماعات المؤثرة، وتتركز مطالبها السياسية في الدعوة إلى تدعيم سلطة البرلمان إزاء سلطة الحكومة، وتدعو إلى تعديل بعض مواد دستور عام 1982، وبعض القوانين المقيدة للحريات، فضلاً عن مطالبتها بإلغاء عقوبة الإعدام.
2. نقابة الأطباء الأتراك، وتضم في عضويتها الأطباء في تركيا، وهي نقابة نشطة سياسياً، وغالباً ما تنتقد الحكومات بصدد عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لأغراض الصحة العامة، وتطالب بتحقيق إصلاحات ديمقراطية.
3. مجلس الصحافة، ويعمل على حماية مهنة الصحافة وتطويرها في تركيا، وينتقد بشدة القيود الحكومية المفروضة على الصحافة، ويضم في عضويته القسم الأكبر من الناشرين والمحررين وكبار الكتاب والصحفيين.
4. نقابات وجمعيات الصحفيين، وتضم عدداً من الجمعيات من أهمها "جمعية الصحفيين في اسطنبول" وهي من أقوى تنظيمات الصحفيين الأتراك، وهناك "جمعية الصحفيين المعاصرين"، وتضم العناصر الصحفية الشابة في المدن الكبرى، وتوصف بأنها الأكثر نشاطاً من بين النقابات الصحفية[113].

4- رجال الأعمال

وهم شريحة تحتل موقعاً متميزاً في المجتمع التركي، وتتمتع بتأثير ملحوظ في عملية صنع القرار بدرجة غير متاحة لجماعات وقوى اجتماعية أخرى، وتضم هذه الشريحة أصحاب المشروعات المالية والصناعية والتجارية، وشركات المقاولات والإنشاءات والنقل والملاحة، والشركات الكبرى المرتبطة بالشركات الأجنبية أمثال مجموعة شركات "كوج Koc" و"صبانجي Sabanci" و"يشار Yşşar" و"شكروفا Şkurova" و"دوغوش Doğuş"، ويرتبط عدد من قادة الأحزاب

السياسية التركية بعلاقات خاصة بكبار رجال الأعمال، الذين يقدمون الدعم المالي لتمويل الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب، وبشكل يفوق الدعم المالي القانوني المقدم من قبل الدولة، ولم تقتصر هذه الظاهرة على أحزاب معينة، بل شملت أحزاباً من اليمين ويمين الوسط مثل "حزب الوطن الأم" و"حزب الطريق الصحيح"، و"الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي" من اليسار، فضلاً عن "حزب الرفاه" ذو التوجه الإسلامي، والذي كان زعيمه (اربكان) رئيساً اسبقاً لاتحاد الغرف والبورصات التركية، وقد شهدت تركيا منذ عام 1983، وخلال فترة حكم (اوزال) أمثلة عديدة على قيام بعض رجال الأعمال باستغلال العلاقات الخاصة التي تربطهم بالمسؤولين الحكوميين، لدفع الأخيرين لاتخاذ قرارات اقتصادية تخدم مصالحهم، مثل القرارات المتعلقة بالاستيراد، أو الدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية في مجال إنتاج وتجميع السيارات، وقد تغاضت الحكومة عن إساءة بعض هؤلاء استخدام حوافز التصدير في ما عرف بـ "قضايا الصادرات الوهمية"[114]، ويؤثر رجال الأعمال الأتراك في علاقات تركيا مع البلدان العربية باتجاه دعم هذه العلاقات على الصعيدين التجاري والاقتصادي لتوفير فرص اقتصادية لشركاتهم في مجالات التصدير والمقاولات والمشروعات المشتركة، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى زيادة عدد رجال الأعمال المصاحبين للوفود التركية الرسمية في زياراتها لعدد من البلدان العربية، فضلاً عن تحركهم لإقامة علاقات بين مؤسساتهم والمؤسسات المناظرة لها في هذه البلدان، وقد أعلن عدد من كبار رجال الأعمال والصناعة الأتراك عن تأييدهم لتحركات (اربكان) باتجاه توثيق العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار[115]، وتعبر عن مصالح رجال الأعمال الأتراك تنظيمات ذات طابع مؤسسي أهمها:

1. اتحاد الغرف والبورصات التركية، ويعد الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال في تركيا، وينتمي أعضاؤه إلى مختلف المحافظات التركية، وله تأثير كبير على صنع القرارات الاقتصادية، ويتبنى بشكل عام مواقف موالية للحكومة، ويحرص على التعاون معها لزيادة نصيب تركيا ورجال الأعمال فيها في سوق الأعمال الدولية، وقد برزت من هذا الاتحاد شخصيات سياسية مهمة من بينها (نجم الدين اربكان) الرئيس الأسبق للاتحاد وزعيم "حزب الرفاه"، ورئيس الوزراء الأسبق، ونائب رئيس الوزراء في ثلاث حكومات ائتلافية في السبعينيات و(محمد يازار) وزير الدفاع الأسبق في الفترة 9 تشرين الثاني 1989- 23 حزيران 1991، وكان (علي جوشكون)، وهو من رؤساء الاتحاد السابقين من المقربين إلى (اوزال) و"حزب الوطن الام"، بينما كان (يالم اريز)، وهو رئيس سابق للاتحاد أيضا حليفاً (لسليمان ديميريل)، واشغل منصب وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الائتلافية بين حزبي "الرفاه" و"الطريق الصحيح"، وقد تولى المنصب نفسه في حكومة (مسعود يلماز) المشكلة في 29 حزيران 1997.

2. جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك، تأسست عام 1971 من قبل بعض الصناعيين البارزين، ولهذه الجمعية مركز أبحاث نشيط، وتربطها علاقات وثيقة مع الحكومة ومراكز صنع القرار، ولها صلات مع دوائر الأعمال الدولية، وتتابع هذه الجمعية عبر مركزها البحثي تطورات الاقتصاد التركي، وتقوم بأعداد توقعات وتقديرات اقتصادية مستقبلية، وكانت حتى عام 1987 عوناً غير رسمي للحكومة في تحديد أهدافها الاقتصادية، وأخذت حكومة (اوزال) بالتشكيك بجدوى ومصداقية تلك الدراسات والتقديرات بسبب الانتقادات الحادة التي وجهتها للسياسات الاقتصادية الحكومية، وعجزها عن مكافحة

التضخم، ولجأت الجمعية، بغية كسب مساندة الرأي العام التركي، إلى نشر انتقاداتها للسياسيات الاقتصادية في الصحف اليومية الكبرى.

3. جمعية رجال الأعمال الشبان، وتعمل منذ تأسيسها عام 1986 على نشر تقارير عن أوضاع الاقتصاد التركي، وعقد حلقات نقاشية وندوات حول المسائل الاقتصادية التي تهم رجال الأعمال الشباب[116].

5- اليهود ويهود الدونمة

لليهود الأتراك ويهود الدونمة اثر في صنع السياسة الخارجية التركية، وتمارس هاتان الجماعتان الضغوط لدفع صناع القرار الأتراك لتبني قرارات تخدم مصالحها، وينبع مصدر قوة اليهود من نفوذهم وتأثيرهم على الأحزاب السياسية رغم عدم انتمائهم إليها، وسيطرتهم على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، فضلا عن الماسونية التي لها دور كبير في تركيا، وقد دخلت إليها منذ عهد الدولة العثمانية، وتصاعد نشاطها بعد تأسيس جمعية الاتحاد والترقي، وتعمل هذه الجماعات الثلاث على تحقيق الأهداف الصهيونية عبر نشر الخلاف بين العرب والأتراك، باستثمار نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية وسيطرتهم على الاقتصاد التركي، وعلى وسائل الإعلام للتأثير على صناع القرار الأتراك[117]. وقد تغلغل يهود الدونمة في مرافق الدولة، ومنهم (نجاة اجزاجي باشا) وهو من رجال الصناعة، و(سليم سارير) الذي أصبح وزيراً للخارجية، و(ماجد كول برك) أستاذ الفلسفة في جامعة اسطنبول، و(طلعت هيلمان) وزير الثقافة الأسبق، و(نعيم تالو) رئيس وزراء اسبق لحكومة تصريف الأعمال للفترة من 15 نيسان 1973 إلى 26 كانون الثاني 1974، فضلاً عن عدد من النواب في المجلس الوطني التركي الكبير، ومن أسمائهم البارزة في حقل الإعلام (حسين جاهد بك) رئيس تحرير صحيفة طنين "Tanin"،

و(عبدي ايبكجي) رئيس تحرير صحيفة ملليت "Milliyet"، و(اسماعيل ايبكجي) مؤسس جريدة بوليتكا "Politika" اليومية[118].

6- الطرق والجماعات الإسلامية

وهي من ابرز القوى الاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا، رغم إنها محظورة قانونياً، وغير مسموح لها بمزاولة العمل السياسي منذ صدور قانون الحظر ضدها في عام 1925 لتعارضها مع العلمانية الكمالية[119].

وللطرق والجماعات الإسلامية مسالك للتأثير السياسي أهمها[120]:

أ- العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات وبين القيادة السياسية التركية (ارتباط اوزال بالطريقة النقشبندية، وارتباط ديميريل مع طلاب النور)، كما أن بعض الأحزاب السياسية توجد في داخلها أجنحة إسلامية مثل "حزب الوطن الأم" و "حزب الطريق الصحيح"، ويرتبط بعض الوزراء والنواب بهذه الجماعات، ولهذه العلاقات وظيفة مزدوجة، فهي تمكن هذه الجماعات من ممارسة التأثير السياسي على صناع القرار والتعبير عن مصالحها رغم القيود القانونية المفروضة عليها، وتعمل الأحزاب السياسية على استثمارها لكسب أصوات الناخبين ذوي التوجهات الإسلامية.

ب- تمارس الجماعات الإسلامية تأثيرها من خلال التعليم الديني وبيوت استضافة الطلاب، والمنح والدعم المالي المقدم للدارسين في الجامعات من الطلاب الفقراء.

ج- قيام الجماعات الإسلامية بحشد الشرائح الاجتماعية المتدينة للضغط على الحكومة بصدد مسائل ذات أهمية دينية، مثل المطالبة بإلغاء قانون صدر في عام 1934، والذي قضى بتحويل مسجد "أيا صوفيا" إلى متحف، وقد ساند هذا

الطلب نواب من "حزب الطريق الصحيح" و" حزب الوطن الأم"، ونظمت حملات لجمع مليون توقيع في أنقرة في كانون الأول 1989 لإعادة فتح مسجد "أيا صوفيا"، وأثارت هذه المسألة ردود فعل الأوساط العلمانية، وعدتها حركة أصولية تهدد الأسس العلمانية للدولة.

د- يمثل الإعلام الإسلامي وسيلة مهمة للتعبير عن رؤية الجماعات الإسلامية لمستقبل المجتمع التركي، ويعكس هذا الإعلام نشاط حركة فكرية تهدف إلى إحياء الإسلام وتفعيل دوره الاجتماعي، وتنتقد القيم والممارسات المتعارضة مع الدين، وللجماعات الإسلامية عدد من دور النشر تقوم بإصدار 25% من إجمالي عدد الكتب الصادرة في تركيا، فضلاً عن إصدار صحف ومجلات أسبوعية وشهرية تنشر فيها مقالات تنتقد أتاتورك والعلمانية، وتدعو إلى تبني النظرة الإسلامية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والابتعاد عن تقليد الغرب والاندماج مع العالم الإسلامي.

7- الرأي العام

الرأي العام يمثل أراء أفراد المجتمع بصدد قضايا عامة سياسية واجتماعية، وتؤثر على تكوينه عوامل عديدة مثل دور الأسرة والتعليم، ويتركز اهتمام الرأي العام على السياسة الداخلية، وان كان هناك اهتمام بالسياسة الخارجية، فأنه يتسم بالبساطة، ماعدا فترات الأزمات الدولية[121]، وهناك اتجاهان رئيسان إزاء مفهوم الرأي العام، الاتجاه الأول (التقليدي) ساد في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الرأي العام عبارة عن مجموعة من المعتقدات والقناعات والعواطف والمبادئ التي يتمسك بها الأفراد، ويشكل تفاعل هذه المكونات الحكم الاجتماعي الذي تتخذه جماعة واعية تجاه قضايا تتعلق بالمصلحة العامة[122]، ويرى أصحاب الاتجاه الحديث

أن الرأي العام هو سلسلة من التأكيدات الجماعية التـي تعـبر عـن ردود الأفعـال العامـة تجاه الأحداث، فالرأي العـام واقعـة اجتماعيـة في مواجهـة الأفكـار والسـلوك والعواطـف الفردية، وهو واقعة تتألف من سلسـلة ردود أفعـال يمليهـا سـياق الأحـداث اليوميـة[123]، ومن الوظائف التي تقوم بها الأحـزاب السياسـية لتـأطير الـرأي العـام وتحديـد اتجاهاتـه ونقلها إلى المسؤولين في الحكومة، وتمثـل الأحـزاب حلقـة وسـيطة بـين الـرأي العـام وبـين السلطة، ولما كان لكل حزب قاعدة اجتماعية، فأنه يسـعى للتعبـير عـن أرائهـا، ويقـوم في الوقت نفسه برفع وعيها السياسي لدفعها لاتخاذ الموقف الذي يراه مناسباً، فالحزب يقوم بوظيفة مزدوجة هي تكوين الرأي العام اولاً، ثم التعبير عنه ثانياً[124].

يعبر الرأي العام إذن عن أراء جماعة اجتماعية إزاء قضـايا تمـس المصـالح الخاصـة والعامة لهذه الجماعة، ويؤشر الاتجاهات التي تتبناها إزاء النظام السـياسي بصـفة عامـة، والقضايا الجماهيريـة بصـفة خاصـة، ويتعـين عـلى صـناع القـرار أن يأخـذوا في اعتبـارهم وجهات نظر الجماعات المتباينة عند صياغة سياسـتهم الجديـدة[125]. ويتخـذ تـأثير الـرأي العام شكلين، أو حالتين: الأولى عندما يكون هذا الرأي غير منظم، ويمثل مزاجاً عاماً يحدد الأطر التي يمكن أن تدور السياسة ضمنها، والحالة الثانية عندما يعبر الـرأي العـام بطـرق منظمة عن مصالح شرائح اجتماعية متعددة[126].

إن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية يتحدد فيما يأتي:

1. تأثيره في ترتيب أولويات وأسبقيات أهداف السياسة الخارجية من قبل صـانع القـرار السياسي الخارجي.
2. قد يحدد الرأي العام الإطار الذي يتحرك فيه صـانع القـرار لاختيـار بـدائل معينة في القرار السياسي الخـارجي، أي انـه يضـع حـدوداً عـلى خيـارات صـانع

القرار، ويؤثر على الخيار الذي يتبناه [127]. لذلك يسعى صناع القرار إلى محاولة السيطرة على الرأي العام وتوجيهه لأهميته في الحياة السياسية، وتتوقف هذه السيطرة على مدى توفر وكفاءة وسائل الإعلام، وعلى طبيعة الرأي العام وقوته واتجاهاته[128].

إن الحكومات التركية عملت على الحصول على التأييد الداخلي لسياستها الخارجية عبر كسب الرأي العام التركي، وقد أيدت غالبية الشعب انضمام تركيا إلى التكتلات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ويوصف الرأي العام في تركيا بأنه قومي في موقفه إزاء السياسة الخارجية التركية، وقد انقسم هذا الرأي على نفسه اثر الأزمة القبرصية عام 1964 [129]. وكان للرأي العام التركي دوراً في قرار حكومة (سليمان ديميريل) للمشاركة في مؤتمر الدول الإسلامية في الرباط عام 1969، الذي عقد استنكاراً لجريمة حرق المسجد الأقصى، ويؤثر الرأي العام التركي بدرجة ملموسة في عملية صنع القرار في ظل نزاهة الانتخابات وإمكانية تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع [130]. وبرز دور هذا الرأي، وبشكل خاص الرأي العام الإسلامي من خلال موقف "حزب السلامة الوطني" ودعمه لعملية احتلال شمالي قبرص عام 1974.

ولقد عبر الرأي العام التركي عن عدم ثقته بالأحزاب التقليدية التي مارست العمل السياسي منذ بدء تطبيق التعددية الحزبية، وحمل هذه الأحزاب مسؤولية الأزمة الاقتصادية والفشل في معالجتها، ويضاف إلى ذلك الفشل في حل المشكلات الاجتماعية، وجاء هذا التعبير في النتائج التي تمخضت عنها انتخابات عام 2003، وكانت خسارة الأحزاب العلمانية فيها كبيرة، وحصل"حزب العدالة والتنمية" الإسلامي على الرصيد الأكبر من الأصوات التي أهلته لتشكيل الحكومة بمفرده، وقد منحت أغلبية الناخبين الأتراك أصواتها

لوجوه جديدة لتشكيل حكومة قرر الرأي العام التركي منحها فرصة للتجربة، وأظهرت نتائج تلك الانتخابات أن الثقافة السياسية للشعب التركي تسمح بقيام نمط من الحكم المعبر عن علاقة الشعب بالقيادة السياسية كامتداد للثقافة العامة التركية ذات الطابع الشرقي، والتي تحترم مكانة الأب في الأسرة، والكبير على صعيد الجماعة وصولاً إلى مستوى الحكومة، وقد عبر الشعب التركي عن رغبته بوجود شخصية كاريزمية على رأس السلطة، ووجد في (رجب طبيب اردوغان) ما كان يتطلع إليه.

8- الثقافة السياسية

وتعكس الثقافة السياسية منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع، وتمثل محصلة تفاعل الموروث التاريخي والموقع الجغرافي، والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهذه كلها تؤثر في الرأي العام، والثقافة السياسية على أنواع: فهناك ثقافة سياسية ضيقة، وأخرى تابعة، وثالثة تتصف بطابع المشاركة، وتسود الثقافة الضيقة في المجتمع الذي يتصف أفراده بقدر محدود من الرغبة في تكوين رأي تجاه النظام السياسي، وتجاه عملية الترشيح والانتخاب، ويقتصر دور الفرد هنا على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها، وتتجسد الثقافة السياسية التابعة في المجتمعات التي تعاني من قلة إسهامات المواطنين في العملية السياسية، لكنهم مع ذلك يمتلكون معرفة بالنظام ومخرجاته، وعزوفهم عن المشاركة السياسية ناجم عن اعتقادهم بعدم جدواها، ويقترن هذا النوع من الثقافة السياسية بالنظم التسلطية التي يضيق فيها هامش الحريات، أما ثقافة المشاركة فترتبط بمعرفة أفراد المجتمع ووعيهم بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته، وبدورهم كمشاركين، ويسود هذا النمط في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور

مؤثر مـن خـلال الأحـزاب السياسـية وجماعـات المصـالح وعمليـات التصـويت والترشـيح للانتخابات، ويقدم الواقع التركي مزيجاً مختلطاً من هذه الأنماط الثقافية [131].

9- وسائل الإعلام

تمارس وسائل الإعلام دوراً مهماً بوصفها من العناصر المؤثرة على صنع القرار، فهـي قناة رئيسة للتعبير عن الرأي العام وموقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه، وينطبق هذا القول على الصحف المستقلة بشكل خـاص أكـثر مـن انطباقـه عـلى الإذاعـة والتلفزيون لخضوعهما لسيطرة الدولة، وتمثل الصحف المستقلة مـن ناحيـة ثانيـة وسـيلة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد مسائل معينة خاصة إذا ما ارتبطت بـأحزاب سياسية معينة او جماعات مصالح، وتمثل مـن ناحيـة ثالثـة نافـذة لطـرح رؤى وخيـارات متعددة قد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية، فالصـحف المسـتقلة تعطـي حريـة اكـبر في التعبير عن الرأي، وتمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع [132].

وتعد الصحف المذكورة أدناه من الصحف الواسعة التوزيع في تركيا:

1. صحيفة "جمهوريات" Cumhuriyet وهـي مـن أهـم الصـحف التركيـة وأقـدمها، إذ تأسست عام 1924، وهي صحيفة اليسار، وينتمي قرائها إلى اتجاهـات سياسـية مختلفـة، وتهتم بالأحداث الداخلية والخارجية وحقوق الإنسان والبيئة.

2. صحيفة" حريات "Hürriyet" تأسست عـام 1948، ويغلـب عليهـا التوجـه القـومي، وتركز على تغطية الأحداث الخارجية والداخلية مع اهتمامها بالقضايا الاقتصادية.

3. صحيفة "ملليات Milliyet" تأسست عام 1950، وهي من الصـحف المـؤثرة، وتقرأ على نطاق واسـع مـن قبـل المثقفـين، وبشـكل خـاص المنتمـين إلى الطبقـة

الوسطى ومن مختلف الفئات العمرية، ويكتب فيها متخصصون في مجالات متنوعة، مـما يجعلها مؤثرة في الدوائر الحكومية، وتتمتع بدرجة عالية من المصداقية في أخبار السياسـة الداخلية.

4. صحيفة "ترجمان Tercuman" تأسست عام 1961 وتعبر عن اتجاه يمين الوسط [133].



الفصل الرابع

مقومات السياسة

الخارجية التركية

إن الأداء السياسي الخارجي لأية دولة ضمن بيئتها الإقليمية أو الدولية لا ينشأ مـن فراغ ولا يعتمد على رغبات فقط، بل أن هذا الأداء ليكون فاعلاً ومحققاً لأهـداف الدولـة عليه أن يعتمد على أرضية صلبة وقاعدة متينة تؤهله لتحقيق التـأثير المنتظـر أو المتوقـع له، وان هذه القاعدة التي ينطلق منها لا تختص ببيئة معينة دون سواها، بل إنها تنطلـق من تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية لتعطي جملة من المحفزات لهذا الأداء سواء كانت هذه المعطيات مادية أو معنوية، لذا نجد أن القائمين على صنع القرار السـياسي الخـارجي حريصون على أن لا يذهبوا بعيداً عن هذه المقومات، لان ذلـك يسـبب أزمـة حقيقيـة أو فجوة بين الإمكانات المتاحة ونوعية الأداء المطلوب الذي يفـرض جملـة مـن المسـؤوليات والالتزامات الدولية التي يجب أن تتلاءم مع هذه الإمكانات.

إن هذه المقومات وإن اختلفت باختلاف الدارسين للموضوع أو بعض جزيئاته، إلا أن هنـاك شـبه إجـماع أكـاديمي في شـمولية هـذه المقومـات وبموجبهـا لم تعـد السياسـة الخارجية محصلة لتأثير متغير واحد أو بضعة متغيرات، وإنمـا هـي النـاتج لتفاعـل الكثـير منها في آن واحد وان هـذه المقومـات تتميـز بسـمة التـأثير الـديناميكي بمعنـى أن تأثيرهـا يختلف من حيث الزمان والمكان، ذلك أن الدول تتحـرك سياسـتها الخارجيـة تحـت تـأثير خصائص النظام الداخلي للدولة، ولابد من التأكيد على أثر المقومات الداخليـة في حركتهـا الخارجيـة وأن سـلوك الدولـة هـو محصـلة لخصائصـها القوميـة أي الخصـائص الماديـة والمعنوية التي تتميـز بهـا في وقـت معـين، فضـلاً عـن العمليـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

أولاً: المقوم الجيوبوليتيكي

منحت الجغرافيا لتركيا موقعاً استراتيجياً فريداً، فهي بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحتها (567،680) كم^2 منها (000،24) كم^2 في أوربا ويعرف باسم (تراقيا)، و (567،756) كم^2 في أسيا ويعرف باسم (أنضوليا)، ويبلغ طول حدودها (2753) كم^2 منها (877) كم^2 مع سوريا، و (610) كم^2 مع روسيا، و (269) كم^2 مع بلغاريا، و (330) كم^2 مع العراق، و (454) كم^2 مع إيران[134]. وهذا ما جعلها تربط بين أسيا وأوربا من جهة وما بين قارات العالم الثلاث (أسيا وأفريقيا وأوربا) من جهة أخرى عبر الجسر العربي وهو الكتلة البرية الضخمة التي تشكل المشرق العربي (العراق وبلاد الشام) [135]. إلى جانب إطلالتها البحرية لكل من البحر الأسود وبحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط، إذ تبلغ طول سواحلها على البحر الأسود حوالي (8333) كم^2، وبحر ايجة (2705) كم، و (1577) كم على البحر المتوسط، وامتلاكها لمضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمره، مما أعطاها مكانة خاصة في التاريخ الحديث والمعاصر، وعلى المستويين الإقليمي والدولي[136].

وعليه فإن هذا الموقع الجغرافي حتم على تركيا أن تمثل نقطة تلاقي طرق الموصلات التجارية عبر العصور التاريخية المختلفة، كما اكسبها فرصة التحكم والسيطرة والإشراف على المنافذ البحرية، واحتضانها لمنابع المياه، مما أضفى على موقعها خصوصية واضحة وأهمية إستراتيجية بالغة الخطورة بهذا الشأن لتأثيراته على المصالح الإقليمية والدولية، وهذا ما جعلها تمارس دوراً مؤثراً سواءً أكان ذلك ضمن الاستراتيجيات الدولية أم الإقليمية بسعيها لتلمس طريقها في معادلة الهواجس الأمنية لجميع الإطراف المعنية بالمنطقة، إذ إن الموقع الجغرافي لتركيا قد اكسبها وزناً وتقديراً كبيرين بالنسبة لصانع القرار التركي،

الذي انعكس بدوره على طبيعة التحرك السياسي الخارجي التركي في إطار المنظومة الإقليمية [137].

لقد سعت تركيا من خلال موقعها الجغرافي إلى تحقيق مكانة إقليمية رائدة في الإقليم بربط مصالح دول منطقة الشرق الأوسط بالمصالح الغربية وبالسياسات الأمنية لحلف الشمال الأطلسي ودعم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، والسعي لتوسيع رقعتها الجغرافية تارة تجاه الخليج العربي وتارة أخرى تجاه جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وحوض البحر المتوسط، وهذا يشكل خطراً على مصالح القوى الإقليمية [138].

ثانياً: المقوم الديموغرافي

بلغ عدد سكان تركيا 2،41 مليون نسمة عام 1975، وبلغ 2،72 مليوناً عام 2004، ومن المفترض أن يبلغ 6،82 مليوناً عام 2015، وبلغ معدل النمو السكاني نسبة 9،1% للفترة 1975 – 2004، ومن المفترض أن يبلغ 2،1 للمدة 2004 – 2015، ويتركز معظمهم في المدن الرئيسة (اسطنبول، أنقرة، أزمير) [139]. ويتميز البناء الاجتماعي في الدولة التركية بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد، وبعدما كانت تركيا في الفترة العثمانية دولة "ملل ونحل" أصبحت دولة مواطنين ولكن بعد الجميع (أتراكا) [140]. ما يعني تجاهل التعدد الاثني الذي هو ظاهرة تاريخية بالأساس، وهذا ما سبب مشكلات داخلية مزمنة تحاول الدولة أن تعزوها إلى عوامل إقليمية ودولية، سيما المسألتين الكردية والعلوية، ويبدو أن البيئة الداخلية موائمة لهذا النوع من التنازع والصراع المجتمعي [141]. غير أن المؤسسات الأمنية (تضبط) التكوين الاجتماعي و (تكبت) اتجاهاته السياسية، وبخصوص التنمية البشرية، فان ثمة تحديات كبيرة على هذا الصعيد سيما في قضايا الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتعليم

والتكنولوجيا، وتعمل الدولة على الاستجابة لها نظراً إلى كونها تمثل شرطاً لتجاوز المآزق المزمنة والتهيئة للانضمام للاتحاد الأوربي، ومن الملاحظ أن اتجاهات الأتراك تتفاوت من اصغر التكوينات الاجتماعية وصولاً إلى الطبقة السياسية العليا ونخبة صنع القرار السياسي [142].

ومما تقدم يمكن القول إن البناء السكاني لتركيا على الرغم من كونه يمثل احد مداخل القوة التي تمكن تركيا من أداء دور إقليمي مؤثر بفعل كبر حجم السكان، إلا أنه بالوقت نفسه يعد عامل ضعف يمكن أن يؤثر على الأداء السياسي الخارجي سواء كان ذلك على الصعيد الإقليمي أم الدولي.

ثالثاً: المتغير الاقتصادي

يلعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة سلباً أو إيجابا، فوجود الموارد الطبيعية الألوية بكثرة وتوظيفها بشكل صحيح يقود إلى سياسة خارجية وإستراتيجية ناجحة، وعلى العكس إن اقتصاد الدولة لهذه الموارد سيفضي إلى سلبية في الأداء الخارجي هذا من جهة ومن جهة أخرى، إذا انطلقنا من حقيقة أن ما من دولة في عالم اليوم قادرة على أن تعيش بمعزل عن الاعتمادية المتبادلة ومن ضمنها الدول العظمى فكيف سيكون الحال مع دول ليست بالعظمى مثل تركيا.

تشكل تركيا وبحكم موقعها الجغرافي المهم والوفرة النسبية في مواردها الطبيعية والبشرية واحدة من القوى الاقتصادية المهمة ذات الثقل النوعي في المنطقة، وهذا بحكم جملة معطيات، يمكن توضيحها وعلى النحو الأتي[143]:

1. تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة، فإلى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزئبق والذهب، فهي دولة غنية بالموارد المائية (السطحية والجوفية) حتى إنها توصف بدولة ذات (التخمة المائية) لما تمتلكه من

احتياطي هائل من المياه، اذ يوجد فيها (26) حوضاً مائياً، مما جعل منها مجتمعاً زراعياً، إذ بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (4،2) مليون هكتار أي ما يعادل (5،14%)، كما أن عدد العاملين فيه وصل إلى (8،45%)، وهذا مما يعطيها أهمية مضافة إلى مواردها.

2. يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي، وإتباع سياسة التكييف الاقتصادي[144]. مما انعكس بدوره على الناتج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نوعية ساهم في تطور الناتج القومي الإجمالي.

3. لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الأجنبية سيما الأمريكية منها، مما ساهم في إنعاش اقتصادها إلى حد كبير.

4. كما أدى قطاعها التجاري دوراً مهماً في تحقيق التوازن ما بين النشاط الإنتاجي والنشاط التجاري، مما جعلها الدولة الوحيدة التي حققت اتحاداً كمركياً مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 من دون أن تكون عضواً فيه [145].

5. كذلك تمتلك تركيا ثروة حيوانية مهمة ساعدها في ذلك امتداد الاستبس لمساحات واسعة من الهضبة والسفوح الجبلية، مما جعلها تستطيع الغذاء والمواد الأولية للصناعات النسيجية [146].

وكل هذا وضع تركيا في موقع القوة الاقتصادية الإقليمية التي لا يمكن تجاهلها في المعطيات الإقليمية والدولية، إلا انه وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الاقتصاد التركي يعاني من جملة مشاكل من بينها البطالة مع ضغوط تضخمية متزايدة بسبب أزمات البترول العالمية المستمرة وتزايد القروض الخارجية ، فضلاً عن الإنفاق العسكري الضخم من أجل تطوير القدرات العسكرية، مما أدى إلى

تراجع في النمو وعجز في الميزان التجاري وتدهور سعر الليرة التركية، التي كانت السبب الرئيس لانهيارها، ومن اجل الخروج من هذه الأزمات المتكررة، نستطيع فهم احد عوامل تحمس تركيا لتطوير علاقات الانضمام الأوربي، وهو أن دول الاتحاد الأوربي هي المصدر الرئيس لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية إلى تركيا، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية، وهي سلع ضرورية للتنمية الاقتصادية في تركيا يشكل مطلباً أخر من مطالب سياسة البلاد التجارية (147).

ويدرك الأتراك أن معالجة أزمات الاقتصاد المزمنة تتطلب مساعدة الدول الكبرى، سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعن طريق المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تتطلبها مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ويتطلب ذلك تكيف السياسات العامة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية، وتميل تركيا ودول أخرى، إلى الحصول على ما يمكن تسميته "الريع الاقتصادي للموقف السياسي" فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة أو تطلبها مقابل مساعدات مالية واقتصادية وتقنية، فضلاً عن الريع المتأتي من "الموقع الاستراتيجي" ويعي الأتراك أن آمال التنمية تتطلب الانفتاح السياسي والاقتصادي على الجوار الإقليمي سيما الأقطار العربية وإيران التي تمثل مجالاً حيوياً لنمو علاقاتها الاقتصادية (148).

منذ تولي حزب العدالة والتنمية برئاسة (رجب طيب اوردغان) السلطة في تشرين الثاني 2002، أخذت عمليات التنمية والتحديث تجري على قدم وساق، إذ اصدر معهد الدولة التركي للإحصاء بيانات عن أحوال الاقتصاد التركي عام 2005، وأشار فيها إلى أن الاقتصاد التركي شهد طفرة كبيرة تحققت في السنوات القليلة الماضية، وهذه الأرقام هي (149):

1. انخفاض معدل التضخم من 70% إلى 63،7%.

2. ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القـومي الإجـمالي مـن 2500 دولار إلى 5000 دولار.

3. ارتفاع قيمة الصادرات التركية للخارج من 36 مليـار دولار عـام 2002 إلى 73 مليـار دولار عام 2005.

4. زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من 8،5% وهي النسبة التي كانت متوقعـة عام 2005 إلى 6،7%، وهي النسبة التي تحققت في العام المذكور.

5. تسديد المليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقـد الـدولي، بعـد أن كان تسـديد فوائـد الـدين أمـل الحكومـات السـابقة، وكانـت حكومـة العدالـة والتنمية قد ورثت 150 مليار دولار ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائـد سـنوية باهظة، كما أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحـو الصـعود، ووصـل كـما ذكرنـا إلى معدل 6،7%طبقاً لآخر الإحصـاءات الصـادرة عـن معهـد الإحصـاء الحكـومي عـام 2005.

إن هذا الأمر بمجمله، يعكس لنا أهمية الدور الـذي يلعبـه العامـل الاقتصـادي في السياسة الخارجية التركية، إلى جانب أهميته في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.

رابعاً: المقوم العسكري

تمتلك تركيا ترسانة هائلة من الأسلحة بمختلـف الأنـواع، تؤهلهـا لتبـوأ مكانـة إقليميـة مؤثرة في المنطقة، إذ بلغ تعداد القوات المسلحة التركية (750،054،1) جندي لكل أنواع القوات المسلحة حتى سن الـ (46) عاماً، وبذلك تحتـل تركيـا المرتبـة الثانيـة وفقـاً لعـددها في حلـف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكيـة، وتعـد الدولـة الثامنـة في العـالم مـن ناحيـة عدد قواتها المسلحة وكذلك نوعيتها، وهذا يجعلها على جانب كبـير مـن الأهميـة مـن ناحيـة

التأثيرات التي يمكن أن تمارسها في البيئة الإقليمية التي تتواجد فيها [150]. انظر الجدول رقم (1) يوضح القدرات والإمكانيات العسكرية التركية.

ويعد رئيس الجمهورية قائداً عاماً للقوات المسلحة، ويقوم مجلس الأمن القومي بحل المسائل المتعلقة بالسياسة العسكرية والدفاع عن البلاد وتنظيم واستخدام القوات المسلحة وإجراء التعبئة العامة، وتعد أعلى هيئة للإدارة العملياتية في القوات المسلحة هي الأركان العامة التي ينفذ رئيسها مهام القائد العام للقوات المسلحة، أما وزير الدفاع فتنحصر مهامه بالإشراف على أعمال التجنيد والتعبئة ولإمداد بالسلاح والعتاد والصناعة الحربية والتفتيش المالي وغيرها من الأمور، ويتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسة هي: القوات الجوية والقوات البحرية والتي تتبعها قوات الدفاع الساحلي (تكون في حالة السلم تحت تصرف وزارة الداخلية) والقوات البرية وقوات الجندرمة [151]. انظر الشكل رقم (1) التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية.

اعتمدت تركيا ومنذ دخولها في حلف الشمال الأطلسي في 18 شباط 1952 برنامجاً لتحديث وتطوير القدرات العسكرية، والتي كانت قد بدأت منذ أواسط الثمانينات واستندت إلى مبدأين رئيسيين هما: الحصول على أسلحة متطورة من مناشئ غربية، واعتماد التصنيع العسكري المشترك مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، إلا أن ظروف التسعينات وأبرزها حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، دفعت صناع القرار الأتراك وفي مقدمتهم رجال المؤسسة العسكرية إلى الإعلان عن عزمهم في قطع خطوات اكبر في طريق تنمية التسليح وزيادة القدرات العسكرية التركية [152].

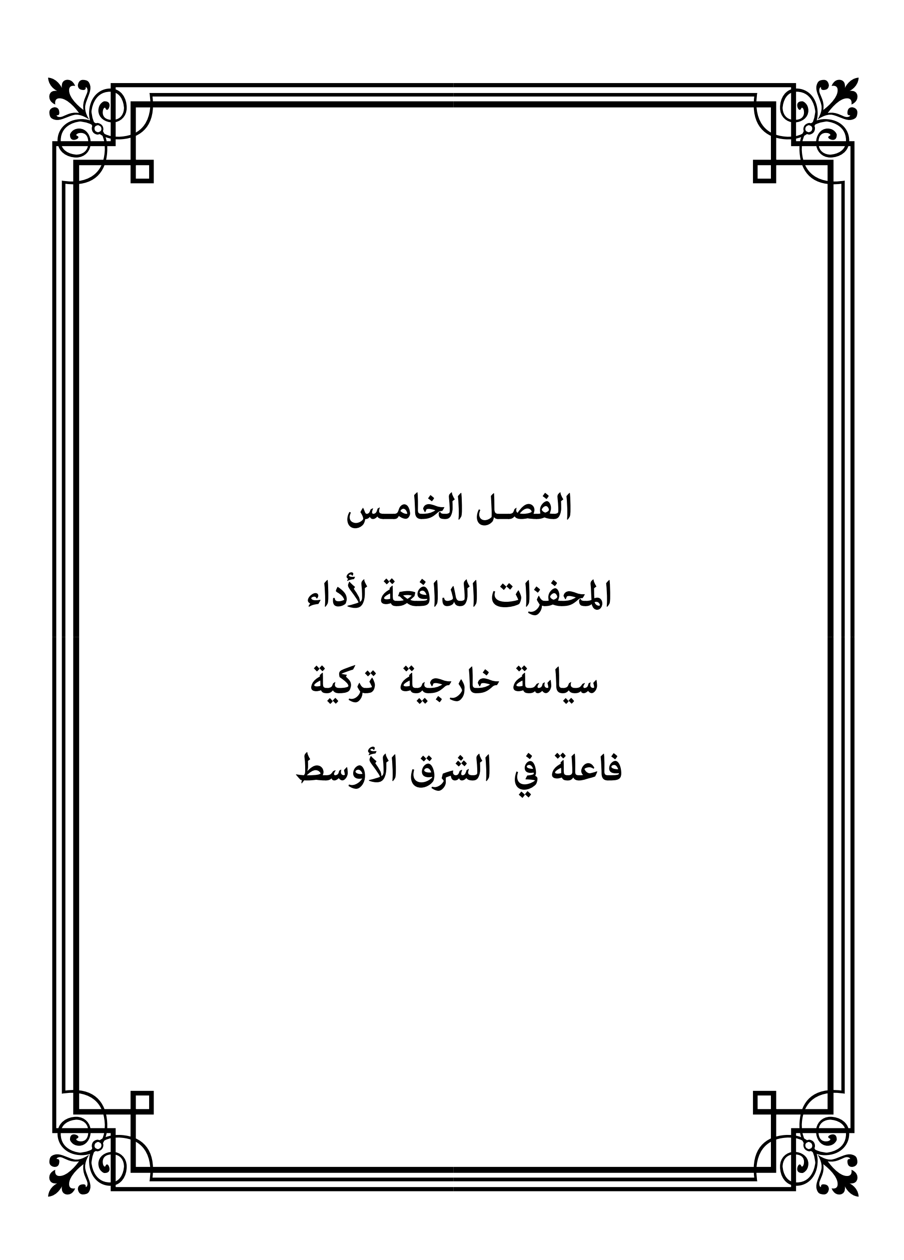
إن الهدف من هذا البرنامج التطويري للقوات المسلحة التركية هو رغبة تركيا وتصميمها الاعتماد على قدراتها سيما في مجابهة أي تهديد وإتباع سياسة

دفاعية تمكنها من خلق قوة عسكرية قادرة على ردع التهديدات الداخلية والخارجية ومعالجة الاضطرابات بالاعتماد على نفسها والتدخل الفعال في حفظ الأمن على المستويين الداخلي والخارجي[153]. وعملت تركيا في السنوات الأخيرة (2000 – 2009) على الاعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى منها (ألمانيا، انكلترا، فرنسا، روسيا، إسرائيل) على الرغم من أن معظم أنظمة التسليح التي تستخدمها هي أمريكية المصدر، وفي موازاة ذلك تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسليح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ الأمر الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، فضلاً عن قيامها بتدشين بعض المشاريع الخاصة بها [154]. وفضلا عن ما تقدم، عمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية ترتكز على[155]:

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
2. أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الايجابية مع الدول المحيطة.

لقد خاض الجيش التركي مشاركات عديدة سواءً على الصعيد الدولي كالانضمام إلى حلف الناتو والمساهمة في الحرب الكورية وعمليات حفظ السلام في البلقان أو على الصعيد الإقليمي بإنشاء (قوات المطرقة) لحماية الإقليم الكردي شمال العراق والمشاركة في إطار قوات الناتو (ايساف) في أفغانستان، لكن ثمة عبئاً نظرياً كبيراً أمام الجيش: الأمن الداخلي ووحدة

البلاد، ومراقبة الحركة الكردية في الجوار الإقليمي والعالم، والاستعداد لأي حرب مفترضة مع أي من دول الجوار، ويتطلب ذلك – وهو ما يبدو حاصلاً فعلاً – عملاً متواصلاً للنهوض بالإمكانات العسكرية بتحديث الجيش وبناء تحالفات أمنية خارجية[156]. أما عن دور الجيش في الحياة السياسية فانه يمكن القول: إن الجيش التركي لم يعد اليوم هو نفسه ذلك الجيش الذي تمرس على ضبط إيقاع الحياة السياسية في تركيا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 وما قام به من خلال إجراء تعديلات دستورية قلص من خلالها صلاحيات المؤسسة العسكرية و تحييد تدخلها في الحياة السياسية وتوجيه اهتماماتها نحو المسائل العسكرية وحفظ الأمن الخارجي، بعدما كان الجيش هو المؤثر الأساسي في توجيه مجرى السياسة الداخلية والخارجية على حداً سواء [157].



الفصـل الخامـس

المحفزات الدافعة لأداء

سياسة خارجية تركية

فاعلة في الشرق الأوسط

حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام كبير من قبل صناع السياسة الخارجية التركية لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيو سياسية للأمن القومي التركي، فضلا عن كونها المجال الحيوي لسياستها الخارجية، وازدادت هذه النزعة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 وذلك من خلال تبني سياسات جديدة تعكس الرؤية التركية الساعية إلى بناء ترتيب إقليمي جديد تكون من خلاله ضابط الإيقاع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد عبرت تركيا أكثر من مرة عن هذا التوجه من خلال السياسات التي اتبعتها في التعامل مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، كما وان اغلب التوجهات التركية الجديدة تعكس رؤية القيادة السياسية التركية التي وضعت إطارا عاما للحركة الخارجية من خلال تبني إستراتيجية العمق الاستراتيجي التي وضعها وزير الخارجية التركي السابق (احمد داؤود اوغلو) من خلال تبني مسارات عامة للحركة الخارجية.

أولاً: محفزات الأداء السياسي الخارجي التركي

يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لأداء سياسي تركي فاعل في المنطقة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل الأسباب الموضوعية في الآتي[158]:

1- الفراغ الكبير في المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي، سيما بعد احتلال العراق عام 2003.

2- إن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة.

3- أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي،أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوربا الوسطى.

4- ويتمثل السبب الرابع في تلك الصورة الايجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، إذ وصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي.

5- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية.

أما الأسباب الذاتية التي تدفع تركيا لتبني سياسة خارجية فاعلة حيال المنطقة تمثلت في الأسباب التالية [159]:

1- المصالح الوطنية التركية، إذ تشكل الدول العربية سوقاً ممتازة للسلع التركية.

2- تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة، عامل جذب لتركيا.

3- يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا.

ويسعى الأداء السياسي الخارجي التركي في بُعد اقتصادي واستراتيجي آخر إلى أن تتحول إلى ممر للطاقة من نفط وغاز آتٍ من حوض قزوين وإيران والعراق وسورية ودول الخليج العربية وعبرها (تركيا) إلى دول الاستهلاك الأوروبية، مما يقتضي إقامة علاقة جيدة مع العرب ومما ساعد على الشعور بحضور أقوى للدور التركي هو تراجع الدور العربي إلى حد التلاشي، وهو ما وفر فرصة لادوار أخرى لتملأ الفراغ [160].

إن الصراع على الأدوار الإقليمية في المنطقة العربيـة، وان كـان سـمة دائمـة، فـأن الثـورات العربية جاءت لتفسح مجالاً إضافيا للدور التركي وتعرقل طموحات القوى الأخرى [161].

سيما أن تركيا حاولت أن تكون لاعباً إقليميـاً ودوليـاً، لا يقـل انخراطـه في القضـايا التي تبدو داخلية عن انخراط القوى الدولية الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية [162].

ثانياً: البيئة الدولية كمحفز لسياسة خارجية فاعلة

1- الولايات المتحدة الأمريكية

مما لاشك فيه أن الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمـى بعـد الحـرب العالميـة الثانية والتي أدركت الأهمية الإستراتيجية لتركيا سـيما موقعهـا الجغـرافي المجـاور لحـدود الاتحاد السوفيتي السابق من الناحية الجنوبية وموقعها مـن العـالمين العـربي والإسـلامي، كما أن الولايات المتحدة تدرك أهمية الموقع التركي ودوره في أن يشـكل عقبـه تحـول دون وصول الاتحاد السوفيتي السابق إلى المياه الدافئة وبين وصـوله ايضـاً بنفـوذه المتزايـد إلى منطقة "الشرق الأوسط" الغنية بالنفط[163].

وان التوجـه الأمـريكي نحـو تركيـا يعـد مـن أولويـات صـانعي السياسـة الخارجيـة الأمريكية، إذ أن الهدف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية هو جعل تركيـا منطقـة نفـوذ أمريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم [164].

أما في المجال الاقتصادي فنرى أن تركيا بلد زراعي بسبب التنوع في دوائر العـرض مما يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعـي ومـن ثـم التنـوع في النشـاط الاقتصادي، بما يؤهلها لتحقيق درجة عالية من حالة الاكتفـاء الـذاتي مـما يؤازرهـا في بلوغ حالة القوة [165].

إلا أن إستراتيجية التنمية التي اتبعها القادة الأتراك اتسمت بالطموح وهذا يتضح من خلال تركيز المخططين الأتراك على التصنيع السريع وذلك ما يتطلب مـوارد اقتصـادية كبـيرة وهـذا التوجـه الـتركي نحـو التصـنيع جعـل الاقتصـاد الـتركي يعتمـد عـلى الاسـتيراد والمساعدات والقروض الأجنبية وذلك لافتقـار تركيـا لـرأس المـال الفعـال للنهـوض بأعبـاء التنمية الاقتصادية [166].

كما أنها تعاني من محدودية الموارد الأولية ولاسيما في مجال الطاقة، إذ أنها تعتمـد بصورة رئيسة على النفط المستورد من الخارج لإدامة فعاليتها الاقتصادية، وتعاني تركيا من قصور في احتياجات العملة الصعبة، إذ أنها تعتمد في سد النقص من العملة الصعبة عـلى حلفائها الغربيين.

من اجل أن تتخلص تركيا من أزمتها الاقتصادية كانت تلجأ إلى المنظمات الاقتصادية الدولية سيما صندوق النقد الدولي، وهذا ما يعني قبولها بـالشروط الغربية لكي تحصل على المساعدات الاقتصادية، سيما في ما يتعلق بفتح أبـواب تركيـا نحـو الاسـتثمارات الغربيـة، وعـلى الـرغم مـن كـل التنـازلات التـي كانـت تقـدمها تركيـا في سـبيل الحصـول عـلى المسـاعدات الخارجيـة، إلا أنهـا تبدو غير كافية أمـام مسـؤولي المـنظمات الاقتصـادية الدوليـة الـذين يلتزمـون

باحترام المتطلبات الإستراتيجية للولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، إذ أن الولايات المتحدة لا تقدم المساعدات الضرورية إلى تركيا لسد العجز في ميزان مدفوعاتها إلا بعد أن تضمن نفوذها داخل تركيا وخير دليل على ذلك أن تركيا طلبت القروض من الولايات المتحدة ولم توافق الولايات المتحدة إلا بعد أن سمحت تركيا لطائرات التجسس الأمريكية بالتحليق في فضائها الوطني (167).

وإذا كانت الولايات المتحدة تدرك أهمية تركيا اقتصادياً فأنها في نفس الوقت تدرك أهميتها الأمنية والعسكرية وذلك بسبب موقعها المهم واتساع حدودها البحرية والبرية فضلاً عن التفوق النسبي لها في عدد السكان، وان أي دولة لا تكون مؤثرة بدون وجود القوة العسكرية اللازمة للحفاظ على سيادتها وأمنها أوقات السلم والحرب (168).

وتركيا تمتلك جيشاً ضخماً يصل تعداده إلى أكثر من نصف مليون جندي، فضلاً عن أن تسليحه يتم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا يمكن للولايات المتحدة أن تمارس الضغط السياسي والاقتصادي على تركيا، إذا رأت أن هناك خطر يهدد مصالحها سيما وان تركيا لا تستطيع شراء السلاح من أي دولة إلا بعد موافقة حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية (169).

ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لعبت الدور الكبير في انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي وكانت تبغي من وراء ذلك إلى تعزيز القوة للطرف الجنوبي للحلف وذلك من خلال إيجاد القواعد الإستراتيجية الجوية في تركيا[170].

وتنبع أهمية تركيا التي تقدم لها الولايات المتحدة مساعدات عسكرية واقتصادية كبيرة من الرغبة الأمريكية على منع الاتحاد السوفيتي من التغلغل إلى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية لتركيا في مجاورتها الاتحاد السوفيتي السابق وإمكانيتها لضرب الأهداف الاقتصادية السوفيتية فضلاً عن الدعم المعنوي الذي تحصل عليه الولايات المتحدة وحلفاؤها عندما تقف دولة صغيرة مثل تركيا بقوة ضد القوة السوفيتية، فضلاً عن دورها في الحرب على العراق وأفغانستان واحتواء إيران [171].

وتحصل الولايات المتحدة من خلال قواعدها العسكرية في تركيا على معلومات قيمة وخاصة المعلومات التجسسية التي تخص الاتحاد السوفيتي السابق، إذ أن الولايات المتحدة تستخدم تركيا كنقطة رئيسة في نظام الإنذار المبكر والتجسس على التكنولوجيا النووية السوفيتية، ولكن إذا قامت الولايات المتحدة بنقل قواعدها إلى مناطق أخرى خارج تركيا فأنها لا تستطيع الحصول على المعلومات ولاسيما الجهات التي يشحن لها الاتحاد السوفيتي أسلحته والحجم التقريبي لها، فضلاً عن القواعد العسكرية لا تقتصر أهميتها على

الاتحاد السوفيتي السابق، وإنما ايضاً لمراقبة التحركات العسكرية العربية [172] سيما أن الولايات المتحدة في تحالف مع إسرائيل والتي في نزاع مع الدول العربية المجاورة لها وتعد الولايات المتحدة أمن تركيا مرتبط بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي [173].

ويمكن القول انه على الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية، إلا أن قدرتها على المناورة والتحرك في هذه البيئة المتغيرة تصطدم بعدد من العراقيل، فأولًا وقبل كل شيء هناك الضرر الذي تسببت فيه إدارة بوش بحربها على العراق والتي خلقت استياء عميقًا عبر العالم العربي، ولطخت صورة الولايات المتحدة، وقوَّت إيران وزادتها جرأة، يضاف إلى ذلك فشل إدارة بوش في التحرك لوقف حروب إسرائيل الدموية الأربع ضد لبنان (2006) والفلسطينيين (الضفة الغربية في 2002، وغزة في 2006 و2009)، والتي لم تؤد إلا إلى تعميق الغضب العربي من الولايات المتحدة، وأخيرًا، ورغم نية (باراك أوباما) تغيير الاتجاه، فإن التصلب الإسرائيلي والانقسام الحزبي العميق في واشنطن كانا يحبطان جهوده مراراً وتكراراً، كما أن علاقات الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل قد قلصت من قدرتها على لعب دور مهم في المنطقة العربية، وفي إثر اندلاع ثورات الربيع العربي وتساقط حلفاء الولايات المتحدة واحداً تلو الآخر، ورغم حديث الولايات المتحدة عن دعم الانتفاضات الشعبية إلا أنها ارتأت أنه إذا ما كُتب لهذه الانتفاضات النجاح، فإن التحول الذي سينتج عن ذلك لن يؤدي إلا إلى تعقيد وضع الولايات

المتحدة الصعب أصلًا في الشرق الأوسط أكثر، فلم تجد واشنطن سوى تركيا كحليف مهم في المنطقة.

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة ترى في موقع تركيا الجغرافي أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية والأمنية، إذ أنها تلعب دوراً في تحركات الولايات المتحدة لمساعدة حلفائها في المنطقة، كما أنها تؤمن المصالح الاقتصادية سيما النفط للولايات المتحدة والغرب وطرق الوصول والعودة سيما إلى منطقة الخليج العربي، ومن هنا فأن أمن الولايات المتحدة حسب إستراتيجيتها امتد ليشمل العالم كله، سيما منطقة الشرق الأوسط ولهذا سعت إلى ربط أمنها بهذا الجزء الحساس من العالم.

2- الاتحاد الأوربي

تدرك تركيا أهمية الاتحاد الأوربي كقوة متنامية قد تتبوأ موقع القوة المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل، لامتلاكه عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبلغ الناتج الإجمالي للاتحاد الأوربي في عام 2000 قرابة 6.5 تريليون دولار، أي ما يعادل 28% من الناتج الإجمالي العالمي، وتوجد في دول الاتحاد الأوربي سبعة بنوك تعد من بين البنوك العشرة الكبرى في العالم، ويحتكر الاتحاد الاوروبي 20% من التجارة الدولية[174]، وتحفز مبادئ الكمالية التي تؤكد على التغريب واللحاق بالأنموذج الأوربي، تركيا للسعي المتواصل للانضمام إلى المنظومة الحضارية الأوربية [175]. ويضاف إلى هذا الحافز مجموعة من العوامل هي:

1. تداخل مناطق اهتمام الاتحاد الأوروبي مع المناطق التي تتطلع تركيا لدور رائد فيها، ويمثل الجوار الجغرافي المباشر لأوربا في الجنوب والشرق المجال

المفضل لسياسة خارجية أوربية مشتركة، وتقع هذه المنطقة ضمن اوراسيا التي تهتم بها تركيا [176].

2. يحتل الاتحاد الأوربي المرتبة الثالثة في الكتلة السكانية في العالم بعد الصين والهند، ويزداد تأثيره مع نموه وتوسعه على الصعيدين الاقتصادي والسياسي الدولي، وسينعكس توسع الاتحاد الأوربي سلباً على تركيا في حال عدم قبولها عضواً فيه، لتأثيره على الاستثمارات الأوربية التي ستتركز في دول شرق أوربا، كما ستواجه المنتجات الزراعية التركية صعوبة في منافسة منتجات دول الاتحاد، وممارسته للحماية الزراعية، وستكون تركيا معرضة للضغوط السياسية والاقتصادية الأوربية [177].

3. تتطلع تركيا إلى الدور المستقبلي للاتحاد الأوربي بوصفه كتلة متكاملة القدرات تسعى لنظام دولي متعدد الأقطاب يقلص مساحة التفرد والهيمنة الأمريكية، وستمنحها عضويتها في الاتحاد الأوربي مرونة وحرية حركة اكبر على الساحتين الإقليمية والدولية، وسيصبح بوسعها الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والسلع والسلاح من مصادر متعددة، وسيعزز ذلك من قدراتها على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمنها، وستتوفر أمامها خيارات وبدائل تخفف من الضغوط الأمريكية عليها [178].

4. عالمنا المعاصر هو عالم الكيانات الكبيرة ذات القدرات المادية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والحضارية، وأصبح الطريق ممهداً لفرض قيم وثقافات وسلوكيات جديدة عبر وسائل الإعلام والاتصال، وتركيا كغيرها من دول العالم بحاجة إلى التحرك السريع لاستيعاب ما يجري من تطورات للتكيف مع متغيرات المحيط الدولي التي يجب مراعاتها والاستفادة منها.

5. تؤثر على علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي ثلاث مسائل تتعلق بالأمن وهي:

أ. يثير انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قلقاً مشتركاً بين دول الاتحاد الأوربي وتركيا، وينعكس امتلاك بعض دول الشرق الأوسط القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها سلباً على الأمن الأوربي والتركي.

ب. تتصدر تركيا قائمة الدول التي تتدفق منها الهجرة إلى أوربا بسبب الفقر وانعدام الأمن والقيود على الحرية، وتثير مسألة الهجرة مخاوف الاتحاد الأوربي من استغلال قوى اليمين المتطرف في أوربا لظاهرة الهجرة وتوظيفها لإغراض انتخابية عبر التركيز على منافسة المهاجرين للمواطنين الأوربيين في الحصول على الخدمات وفرص العمل، ودخول تركيا عضواً في الاتحاد الأوربي يحررها من هذه القيود، ويضمن لها مردوداً اقتصادياً من التحويلات المالية لمواطنيها الموجودين في أوربا.

ج. النفط عامل محوري وحيوي في العلاقة بين أوربا ومنطقة الشرق الأوسط وله أسبقية في أولويات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي، ومجاورة تركيا لمنابع النفط وتصديره إلى أوربا عبر سواحلها وموانئها على البحر المتوسط يمنحها دوراً في تأمين تدفق النفط واستقرار أسعاره، وسيكون دورها في هذا المجال اكبر بعد انجاز خطوط نقل نفط وغاز حوض قزوين عبر أراضيها [179].

6. تنوي دول الاتحاد الأوربي عقد اتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر مع دول الشرق الأوسط المتوسطية، وقد تم تحديد عام 2010 لإنشاء هذه المنطقة، والتي سيؤدي قيامها إلى خلق كتلتين غير متكافئتين: الأولى قوية موحدة ومتقدمة هي الاتحاد الأوربي، والثانية تضم دول المتوسط وباقي دول الشرق الأوسط الأقل

تقدماً في الجوانب السياسية والاقتصادية والحضارية وستكون الكتلة الثانية بالضرورة تابعة للمركز الأوربي، ويشكل ذلك حافزاً لتركيا لدخول الاتحاد الأوربي لتحسين أداء اقتصادها، ويجنب صناعاتها وسلعها مخاطر منافسة السلع والصناعات الأوربية.

7. اهتمام الاتحاد الأوربي بتطورات الصراع العربي-الإسرائيلي، وتداخل السياسة مع الاقتصاد في سلوكه إزاء منطقة الشرق الأوسط من العوامل التي تعزز رغبة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوربي لتضمن لنفسها دوراً فاعلاً في الإقليم الذي تشكل جزءاً منه [180]. وتساند دول الاتحاد الأوربي عملية السلام في الشرق الأوسط وتسعى لان يكون لها دور في صياغة الترتيبات الأمنية للمنطقة [181]. ومن مصلحة تركيا والاتحاد الأوربي إبعاد المنطقة عن الصراعات المسلحة وتحقيق الاستقرار فيها لتأمين الاستثمارات وحماية المصالح التجارية [182]. وتدرك تركيا أن سعي الاتحاد الأوربي لصياغة سياسة خارجية متحررة من الضغوط الأمريكية بشأن الشرق الأوسط فيه مصلحة لها [183].

8. تحرر أوربا من التهديد السوفيتي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية، واستغنائها عن الحماية الأمريكية عزز مكانة الاتحاد الأوربي في حلف شمالي الأطلسي، وأضفى انضمام دول وسط وشرق أوربا إلى الحلف مسحة أوربية عليه، وقد أناطت معاهدة ماستريخت عام 1992 بالاتحاد الأوربي مسؤولية التنسيق في الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية، ويؤشر ذلك طبيعة القدرات العسكرية المتنامية للاتحاد بشكل هادئ وتدريجي ضمن إطار حلف الأطلسي، ولا ترغب تركيا في البقاء بعيدة عن هذه القوة ذات الدور الواعد في المستقبل [184].

وبرغم ان محاولات ومساعي تركيا الدؤوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تواجه صعوبات جمة، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد تبنى معها سياسة الانتظار المفتوحة، فلا هي التي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها وكفتها عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي التي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي القادرة على تحمل نتائج إدماجها بالاتحاد الأوروبي كلية، لذلك كان هذا الموقف الأوروبي حتى يأخذ من تركيا أكبر قدر ممكن من التنازلات دون أن يقدم لها نفس القدر من الاعتبارات بحكم جغرافيتها وموقعها وإمكانية انضمامها، لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجة، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من أجل العضوية في الاتحاد، إذ أوجدت هذه الشروط من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا.

وجدير بالذكر أن تركيا لن تكف عن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد توجهت شرقًا لتستفيد من تواجدها العربي وذلك من أجل تحسين أوراقها التفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية، وهو هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي، والانخراط مباشرة في قضاياه من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول والمرغوب.

ثالثاً: البيئة الإقليمية كمحفز لسياسة خارجية فاعلة

لقد مرت السياسة الخارجية التركية بمرحلة تحول، كان لها تأثير كبير على درجة ونوعية نشاطها في منطقة الشرق الأوسط، إذ أعادت اكتشاف المنطقة بعد

أن تجاهلتها المؤسسة العلمانية الموالية للغرب لعقود، وفي مرحلة الحرب الباردة وبعدها، كان نشاطها في هذه المنطقة محدودا، وعادة ما يكون في إطار السياسات الخارجية للولايات المتحدة، أما اليوم، فإنها في سبيل إنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الدور التركي في هذه المنطقة يتصاعد منذ تسعينيات القرن الماضي فإن تغييرا نوعيا قد طرأ على طبيعة هذا الدور[185].

ففي التسعينيات، كانت علاقتها بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى فيها، فكان تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية بإسرائيل، ومارست ضغوطا على سوريا، وشاركت في فرض العقوبات الدولية ضد العراق، أما اليوم فإنها تسعى إلى تطوير علاقاتها مع جميع المؤثرين بالمنطقة جميعهم بغرض دعم فرص السلام والتكامل الإقليمي، وفى إطار هذا الهدف، بادرت تركيا بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وسوريا وحركة حماس وإسرائيل، وكذلك توسطت بين الفرقاء المختلفين داخل لبنان والعراق، وبين الولايات المتحدة وإيران، وفى هذا السياق جاءت اتفاقيات مجلس التنسيق الاستراتيجي رفيعة المستوى التي أبرمتها تركيا عام (2009) مع كل من سوريا والعراق كتطور غير مسبوق، وكذلك الحال بخصوص الاتفاق الذي عقدته الحكومة التركية في عام (2010) مع حكومات لبنان وسوريا والأردن لإقامة مناطق حرة بين هذه الدول تجاريا وسياحيا، الاستثناء الوحيد لهذا التوجه التركي يتمثل في العلاقات مع إسرائيل[186].

فقد تعثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام (2009)، وذلك بفضل الاعتراضات التركية على ممارسات (تل أبيب) في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي، والخطاب الإسرائيلي الحاد في

الرد على هذه الانتقادات، وتصاعدت هـذه الأزمـة في عـام (2010)، عنـدما قتلـت قـوات الاحتلال الإسرائيلي تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة تركية، ضمن أسـطول دولي ينقـل مسـاعدات إنسـانية إلى قطـاع غـزة، في تحـد للحصـار الإسرائـيلي المفـروض عـلى القطاع(187).

ويمكن القول إنه مع فشل الترتيبات التي أفرزتهـا اتفاقـات أوسـلو(1993) وإعـادة تقويم العلاقات التركيـة - السـورية بعيـدا عـن تـوترات المـاضي، فـإن العلاقـات التركيـة - الإسرائيلية أصبحت أبعد ما تكون عن التحـالف العسـكري الاسـتراتيجي الـذي ميـز عقـد التسعينيات، إذ أصبحت مرتهنة بتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وعادة ما يتم إرجاع التطور في سياسات تركيا إزاء الشرق الأوسط إلى صعود حـزب العدالـة والتنميـة إلى سـدة السلطة في تشرين الثاني (2002)، والدور الـذي لعبتـه فلسـفة السياسـة الخارجيـة لـوزير الخارجيـة السـابق (أحمـد داود أوغلـو)، وبالتأكيـد فـإن آراء (أوغلـو) حـول "العمـق الاستراتيجي"، و"إنهاء المشاكل" مع الـدول المجـاورة قـد وفـرت مظلـة أيديولوجيـة قويـة لسياساتها إزاء الشرق الأوسط، لكن العوامل الداخلية التي لعبت دور الـداعم في تشـكيل هذه السياسات كانت أوسع نطاقا وأكثر قوة، فتحـول سياسـتها الخارجيـة لا ينفصـل عـن النمو الاقتصادي للبلاد، وصعود مؤثرين في مجال الأعمال لديهم اهتمام شـديد بالسياسـة الخارجية، ومتعطشـون لأسـواق الشرق الأوسـط، كـما أنهـا مرتبطـة بتنـامي قـوة وتنـوع المجتمع المـدني في تركيـا، والأهميـة المتزايـدة للـرأي العـام، فبيـنما كانـت عمليـة صـناعة سياستها الخارجية مقتصرة في الماضي على قطاعات الحكومة والمؤسسـة العسـكرية ووزارة الخارجية، فإنها اليوم عرضة لتأثيرات متعددة تنبع من خارطة معقدة من اللاعبين داخـل تركيا (188).

وقد كان للتفاعلات الإقليمية والدولية أيضا دور هام في فتح المجال أمام الانخـراط التركي بشكله الجديد داخل المنطقة، فكما كانت حرب الخليج عام (1990 – 1991) بمثابة تأكيد جديد للتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا، فإنها مهـدت الطريـق أمـام تأكيد الحضور التركي في الشرق الأوسط، في المقابل فـإن غـزو واحـتلال العـراق عـام 2003 أطلق مجموعة مختلفة من التفاعلات بين تركيا وجيرانهـا الـواقعين جنوبـا، فالتعـاون بـين تركيا وسوريا وإيران ولد تحديدا في إطار مرحلة الاسـتعداد لحـرب العـراق، وقـد انصبت الجهود التي بذلتها هذه الدول الثلاث المجـاورة للعـراق في البدايـة عـلى محاولـة تجنـب الحرب، إذ كانت تشترك جميعا في المخـاوف مـن الانفصـال الكـردي، ومـع وقـوع الحـرب فعليا تركزت هذه الجهود على تجنب امتداد تأثير عدم اسـتقرار الوضـع في العـراق إليهـا، واليوم ومع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فإن الحاجة للتعاون بـين دول الجـوار العراقي ومن بينها تركيا تتأكد، إذ إن سلامة أراضى العراق وأمنه لن يتحققا إلا مـن خـلال التعاون الوثيق بين تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا [(189)].

وفيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي ، فقد مـلأت تركيـا فراغـا واضـحا فـيما يخص مسألة الوساطة بين أطرافه، فمنذ انهيار عملية (أوسلو) فشلت الولايات المتحـدة في إعادة إطـلاق عمليـة سـلام جـديرة بهـذا الوصـف، وحتـى التوسـع الشـكلي في إطـار الوساطة، عبر تشكيل اللجنـة الرباعيـة، لم يغـير مـن هـذه الحقيقـة شـيئا، أمـا الاتحـاد الأوروبي مـن جانبـه فقـد فشـل في وضـع إسـتراتيجية ذات مصـداقية إزاء هـذا الصراع فمشروع الشراكة الاورو - متوسطية أو ما يعرف حاليا بالاتحاد من أجـل المتوسـط، قـد تعثر في إنهاض عملية السلام، وحتـى فـيما يخـص الـدور الأوروبي المبـاشر في الصراع - في

المجالات التي لم يكن يؤدي فيها الاتحاد الأوروبي دور المساعد للولايات المتحدة - سواء فيما يخص العلاقات الثنائية مع إسرائيل أم المساعدات الموجهة إلى الأراضي المحتلة، فقد كانت تدخلاته تدعم من التفاعلات المؤججة للصراع بدلا من القضاء عليه، وقد وضع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قيودا على قدرتهما على الحركة بالتزامهما بمقاطعة حركة حماس، إذ إن فرض العقوبات عليها أو تمنى زوالها ببساطة من الوجود لم يخدم عملية السلام العربية - الإسرائيلية [190]. أما القوى الإقليمية الأخرى، مثل مصر و السعودية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجعا واضحا في نفوذها، وكان خير دليل على ذلك الصمت (الإسرائيلي) إزاء إعلان القمة العربية في بيروت في 2002، فضلا عن فشل الجهود العربية، المتصاعدة في تحيزها في تحقيق وحدة الصف الفلسطيني[191].

وفى مثل هذا الإطار الداخلي والإقليمي، دخلت تركيا عبر باب ترك مفتوحا على مصراعيه، بدون شك تعد السياسة الخارجية الحالية لتركيا إزاء الشرق الأوسط الأكثر نشاطا وتعددا من حيث أبعادها عما كانت عليه طوال تاريخ الجمهورية التركية، وهذا يرجع جزئيا إلى تغييرات داخلية في تركيا نفسها، لكنه يرجع أيضا إلى تغييرات واسعة على الصعيدين الإقليمي والدولي. السؤال الآن هو، ما طبيعة الإنجازات التي حققتها، أو تستطيع أن تحققها في الشرق الأوسط؟

قدمت تركيا نفسها في موقع الوسيط بالمنطقة، وتعد أشهر جهودها في هذا المجال وساطتها بين إسرائيل وسوريا في كانون الثاني 2004، وقد تم توجت هذه الجهود بأربع جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين عبر دبلوماسية الوساطة التركية، في الفترة بين آذار وتشرين الثاني 2008، وعلى

وفق جانبي المفاوضات فإن تقدما كبيرا قد تـم إحـرازه مقارنـة بـأي وقـت مضى، وبلغـت ذروة هذه الجهـود في العشـاء الـذي جمـع رئـيس الـوزراء الـتركي السـابق (رجـب طيـب أردوغان) ، ونظيره (الإسرائيلي) (أيهود بـاراك) في 23 كـانون الأول عـام 2008 والـذي بـدا خلاله أن إطلاق مفاوضـات مبـاشرة مـع الجانـب السـوري بمثابـة مسـألة وشـيكة، ولكـن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عـام 2009 أدى إلى توقـف عمليـة المفاوضـات، كـما حاولت لعب دور الوسيط بين إسرائيل وحركة حركة حـماس مـرتين، ولكنهـا فشـلت في تحقيق أي نتائج خلالهما، كانت المحاولة الأولى خلال مرحلـة مـا بعـد أسر حركـة حـماس للجندي الإسرائيلي (جلعاد شاليط) في حزيران 2006، أما الثانيـة، فكانـت خـلال العـدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009[192].

وفيما هو أبعد من الصراع العربي - الإسرائيلي، تدخلت في محاولـة وسـاطة بـين الغرب وإيران فيما يخص أزمة إيران النوويـة، إذ سـعت أنقـرة إلى تسـهيل مفاوضـات مجموعـة "5+1" عـام 2006، كـما سـاعدت البرازيـل في إبـرام اتفـاق مـع إيـران في اذار2010، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة فيه بالتعاون مع الأعضاء الأوروبيـين داخل مجلس الأمن، تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفـرض عقوبـات جديـدة ضد طهران، إذ يقوم الاتفاق الذي اقترحته تركيا والبرازيل على إيداع إيران كميـة 1200 كيلو غرام من اليورانيوم منخفض التخصـيب في تركيـا دفعـة واحـدة، مقابـل حصـولها على الكمية نفسها، ولكن من الوقود النووي من مجموعـة فيينـا (الولايـات المتحـدة، روسيا، فرنسا، والوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة) وذلـك خـلال عـام، وبيـنما لا يتوقـع أن يـردع هـذا الاتفـاق، أو توقيـع العقوبـات، طموحـات إيـران النوويـة، فإنـه

يعد بمثابة الإنجاز الدبلوماسي الملموس الوحيد بخصوص ملف إيران النووي[193].

وأخيرا، فقد حاولت تركيا أيضا أداء دور الوسيط داخل العالم العربي نفسه، ففي عام 2005شجعت أنقرة القيادات العراقية على المشاركة في الانتخابات، وفي عام 2008دعمت الوساطة القطرية بين الفرقاء السياسيين في لبنان، كما سعت أنقرة لتحقيق المصالحة بين سوريا والعراق عقب اتهام الأخيرة للأولى بالتورط في تفجيرات بغداد في أب 2009، وعلى الرغم من إن هذه المحاولات كان لها تأثير محدود، فإنها ترمز لحجم الدور الذي أصبحت تضطلع به تركيا داخل العالم العربي، والذي ما كان يمكن تصوره قبل اليوم، ويمكن القول إن هناك ترحيب عام بدور الوساطة التركي، سيما في ضوء تنامي أسباب الصراع في الشرق الأوسط وتراجع مصادر الوساطة الفعالة، لكن جهود الوساطة التركية ستكتسب قوة ومصداقية فقط في حال تعاون تركيا مع غيرها من المؤثرين الإقليميين والدوليين، يمكن للوساطة التركية أن تؤدي دورا مفيدا بين الغرب وأطراف إقليمية، مثل حركة حماس وإيران وسوريا، والتي لا تربطها علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو أن العلاقات بينهما تتسم بانعدام الثقة[194]. إلا أنه فيما يخص الأزمات ذات البعد الإقليمي، فإن فرص نجاح تركيا في الوساطة تعد محدودة، صحيح أن تركيا حققت حراكا على المسار السوري - الإسرائيلي، كما أنها نالت ثقة سوريا ورغبتها في مشاركة أنقرة في أي جهود لتحقيق السلام مستقبلا، قبولكنها حققت بذلك أقصى ما يمكنها تحقيقه، وليس ذلك فقط بسبب تدهور علاقاتها مع إسرائيل، مما نال من إمكانية كونها "وسيطا محايدا"، فتاريخ الوساطة في المنطقة يكشف عن أن الحياد لم يكن أبدا شرطا للنجاح، إن السبب الحقيقي في محدودية دور الوساطة التركية

يكمن في أن كلا من إسرائيل وسوريا وتركيا نفسها تدرك أن تحقيق أي اتفـاق غـير ممكـن إلا بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، فإسرائيل لن تتزحـزح عـن موقفهـا، إذا لم تقنعها الولايات المتحدة بذلك، كما أن سوريا لن تشترك مع إسرائيل في عملية سـلام إلا إذا كانت واثقة بأن هذه العملية ستفضي في النهاية إلى اتفاق سلام فعلى، وهو ما لا يمكن أن تضمنه تركيا وحدها[195].

وفيما يخـص الصراع الفلسـطيني - الإسرائـيلي، فـإن علاقـات تركيـا بحركـة حـماس تكتسب أهمية خاصة في إطار قرار الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبي بقطـع اتصـالهما بحركة حماس، ومن ثم غياب نفوذهما على الحركة، ولكن الفاعل الرئيس الذي يملـك كـل الأوراق هو إسرائيل، التي تتمتـع تركيـا بنفـوذ محـدود عليهـا، إذن فعلاقـة تركيـا بحركـة حماس لن تسهم في تحقيق حـراك إيجـابي عـلى الصـعيد الإسرائـيلي - الفلسـطيني، إلا إذا استخدم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نفوذهما على إسرائيل[196].

أما فيما يخص ثورات الربيع العربي، فقـد عمـدت تركيـا إلى الظهـور بمظهـر القـوة الإقليمية التي تسعى إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمـي (الأمنـي والسـياسي) مـن خـلال المواقف التي اتخذتها والتي اختلفـت مـن أزمـة إلى أخـرى تراوحـت مـابين الاسـتنكار إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية حسب طبيعـة المصـلحة القوميـة التركيـة في محاولـة لتجنب المزيد من الخسائر خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما تعرضت لـه المنطقـة من انكشاف استراتيجي وظهور نزاعات وصراعات من نوع جديد ألقت بظلالها على تركيا والإقليم بصورة عامة.

ويمكن أن تؤدي تركيا دورا قد يكون أكـثر أهميـة في إعـادة رسـم صـورة التحالفات الجيو سياسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريـق مواجهـة

تيارات الممانعة والعسكرة الموجودة في المنطقة، ففي الشرق الأوسط حاليا دول مثل إيران و إسرائيل ، تثير الخوف والقلق بسبب نبرة ونوعية الخطاب الذي تلتزم به والأفعال التي تأتيها، أما تركيا فتنأى بنفسها عن هذا النموذج بإقامة علاقات مع الأطراف جميعها على أساس العلاقات الثنائية والتكامل الإقليمي، وبشكل عام كانت تركيا محل قبول من جانب الدول العربية، التي رحبت بالبرغماتية والحنكة الاقتصادية المميزة لدبلوماسية أنقرة، وكبوابة للولايات المتحدة وأوروبا، أصبحت تركيا نقطة التقاء مهمة في الشرق الأوسط، ومن ثم فإنها يمكن أن تلعب دورا في إنهاء الانقسامات التي سممت العلاقات في الشرق الأوسط[197].

لقد كان الغرب - وأحيانا بعض الفاعلين من المنطقة - يعتمد رؤية تقوم على تقسيمات، مثل "نحن وهم"، و"معتدلون ومتعصبون"، و"يميلون إلى الغرب ومعادون له"، و"شيعة وسنة"، و"إسرائيل وعرب"، و"الغرب والإسلام"، ولكن تركيا في شكلها الجديد تشكل نموذجا يتخطى هذه الانقسامات لكونها "معتدلة" و"مسلمة"، و "غربية"، وتتمتع بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الإقليمية (دولا وحركات) وان شابتها حالة من الفتور والاختلاف خاصة بعد ثورات الربيع العربي وما افرزته من تداعيات على مستوى التفاعلات الإقليمية ككل، ولن يكون تجاوز هذه الانقسامات بالأمر الهين، فالشرق الأوسط ممزق بالخلافات، لدرجة أن تحسين تركيا لعلاقاتها ببعض الأطراف لا يمكن أن يكون بدون الإضرار بعلاقاتها بأطراف أخرى، من ناحية أخرى، قد تعجز تركيا عن القيام بمثل هذه المواءمات، لأن هناك خطرا بأن تتجاوز تركيا هذا الدور، بحيث لا تحقق في النهاية أكثر من مجرد تغيير تحالفاتها في المنطقة، وفى هذا الإطار فإنه من الهام ألا يعكس خطاب رئيس الوزراء التركي أن بلاده قد انتقلت إلى

صفوف المعسكر المعادى لإسرائيل، على الرغم من أنه من الصحي أن يكون هناك قدر من الاشتراطية بين الطرفين، مثل هذا التطرف في الخطاب قد يراه البعض انطلاقا لصراع يستند إلى تباين الهويات، وهو موقف من المفترض أن تركيا تجاوزته[198].

على خلاف الولايات المتحدة وأوروبا، فإن تركيا تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإن لديها فرصة أفضل لتجاوز الانقسامات وتطوير علاقاتها مع جميع الأطراف، وهذا لا يعنى أن علاقات أنقرة مع جميع الأطراف ستكون بالضرورة طيبة، بل إن التزام تركيا ببعض التشدد، مادام لم يتجاوز الحد وكان متوازنا إزاء جميع الأطراف، يمكن أن يميزها عن السياسات الغربية إزاء المنطقة. إلا أن هذه الفرصة قد تتبدد، إذا بدا أن تركيا تتصرف على وفق رؤية إسلامية، بدلا من رؤية تستند إلى أسس متينة ومدركة إدراكا جيدا لشروط اللعبة السياسية.

رابعاً: البيئة الداخلية كمحفز لسياسة خارجية فاعلة

ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني 2002، وحرص قياداته على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعيّاً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، سيما في أبعادها الاقتصادية، إذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق

بالقضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها من القضايا.

وفي مقابل ذلك، فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد ترى تكاملاً لا تعارضاً بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية، وتتمثل عناصرها الأساسية في :[(199)]

* ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.
* تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات، ورفض سياسات الحصار والعزل، وتشجيع سياسات الانخراط الإيجابي.
* الاهتمام بالمدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.
* ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تعزيز التعايش الثقافي.
* أهمية التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور وتأكيد مفهوم الأمن للجميع، مع عدم استبعاد إمكانية استخدام القوة العسكرية، لكن في إطار التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية.

وجسدت هذه الرؤية -جنباً إلى جنب مع الأدوار التركية الفعلية تجاه قضايا المنطقة- محاولة حكومة العدالة والتنمية الالتزام بنهج توفيقي توازني على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بين التركيز على المصالح الوطنية التركية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) من جهة، وإعادة صياغتها وتقديمها في إطار يوفق بين هذه المصالح ومصالح القوى الإقليمية المتعددة من جهة أخرى، وبين السعي لزيادة استقلالية الرؤية التركية كدولة إقليمية لها

مصالحها المحددة ذاتياً بشكل مستقل عن التبعية لارتباطاتها الغربية من ناحية، وتجنب الصدام المباشر مع رؤى ومصالح وترتيبات الولايات المتحدة والقوى الكبرى في المنطقة من ناحية أخرى.

يمكن القول بأن الرؤية السياسية الجديدة والمتمثلة بالعثمانية الجديدة تحدد التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية بالأساس، إذ يسعى الحزب إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي والتراث الإسلامي في الداخل والخارج، من منطلق الإيمان بأن تركيا تمثل قوة إقليمية كبرى، ودون أن يعني ذلك تدشين إمبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط وما وراءها، ولا السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، ولكن إرساء نموذج معتدل من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسة أكثر نشاطاً في الخارج، سيما في مجال الوساطة لحل النزاعات.

في هذا النموذج من العثمانية الجديدة، تركز تركيا على تدعيم مصادر قوتها الناعمة بتعظيم نفوذها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، وخصوصاً في المناطق التي كانت تابعة تاريخيّاً للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في المناطق الأخرى، إذ لتركيا مصالح إستراتيجية.

وهذه السياسة التي يتبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة تقوم على مبدأ "العمق الإستراتيجي" الذي أرساه رئيس الوزراء التركي الحالي (أحمد داود أوغلو)، والمرتبط بـ"تصفير المشكلات مع الجيران"، مما يسمح لتركيا باستعادة دورها التاريخي في محيطها الإقليمي، والذي أهمل بسبب المبالغة في الاهتمام بتعزيز العلاقات مع الغرب، والأهم أن ذلك النشاط لتركيا في نطاقها المحيط يسمح لها بتعزيز مكاسبها التجارية، وذلك مع تنامي اقتصادها، وزيادة

قدرتها التصديرية، إذ تضاعفت الصادرات التركية إلى دول المنطقة، خلال فترة حكم حـزب العدالة والتنمية.

ومع الإشارة أيضا إلى أن العثمانية الجديـدة لا تـرى حرجاً في الاعـتراف بالتعدديـة الثقافية، مما يساعد على استيعاب التعدد الإثني في البلاد، وعلى ذلك، وبخـلاف المعسـكر الكمالي القومي، لا ترى العثمانية الجديدة تهديـداً رئيسـاً في الاعـتراف بـالحقوق الثقافيـة للأكراد، ماداموا على الولاء للدولـة، بـل إنـه يمكـن اسـتيعاب مطـامحهم في إطـار الهويـة المسلمة التي تجمع جُل العرقيات داخل البلاد.

وأخـيراً، فـإن العثمانيـة الجديـدة يتمثـل هـدفها عـدم التواصـل فقـط مـع العـالم الإسلامي، كما يعتقد البعض، وإنمـا أيضـاً الحفـاظ عـلى العلاقـات المميـزة مـع الغـرب، إذ يسعى قادة حزب العدالة والتنمية إلى بناء علاقات مميزة مع الدول الإسـلامية لاسـتكمال دائرة العلاقات الخارجية، ولكن ليس كبديل عن العلاقات مع الغرب.

ويلاحظ في هذا الصدد أنه خلال الأعوام الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، وافق على اتخاذ عدد مـن الخطـوات القانونيـة في سـبيل الانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي، وهـي الخطوات التي لم تتخذها حتى الحكومات العلمانية التي حكمـت تركيـا مـن قبـل، وكـان الهدف هو الرد على المخاوف الداخلية من الحكم الإسلامي، وتأكيـد التوجـه الـديمقراطي المقارب للغـرب لحـزب العدالـة والتنميـة، ولكـن ذلـك لم يسـاعد عـلى معالجـة مخـاوف الكماليين الذين رأوا في سياسته تكتيكاً لأجل الاستفادة مـن الإصـلاحات اللازمـة للانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي، في سـبيل إضـعاف نفـوذ المؤسسـة العسـكرية في الحيـاة المدنيـة، والتي تنظر إليها القـوى العلمانيـة، باعتبارهـا الحـامي لقـيم الجمهوريـة العلمانيـة التـي

أسسها (مصطفى كمال أتاتورك)، وهو ما كان سبباً في تغير موقف الكماليين بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والامتعاض من شروطه المتعلقة بتحقيق السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، والامتعاض كذلك من واشنطن بسبب ثنائها على نموذج الإسلام المعتدل الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية في الحكم.

وعلى ذلك، فإن تحليل سياسات تركيا في الدوائر الغربية، خاصة في الولايات المتحدة، والذي يركز على أسباب التوتر والخلاف بين القوى الإسلامية والعلمانية، تحليل يفتقر إلى العمق، ويتغافل عن كون المصلحة الإستراتيجية لتركيا هي القوة الدافعة الحقيقية في توجيه سياسة البلاد الخارجية.

وجدير بالذكر هنا أن الدور التركي واجهه العديد من الصعوبات من أهمها: حدود القدرات الذاتية، وصعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية والإقليمية والدولية بشكل متزامن، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقية على تعاون الفاعلين المؤثرين على المستويات كافة، ومثلت الثورات العربية مناسبة جديدة لإعادة استحضار هذه الإشكاليات المحيطة بالدور التركي.

الباب الثاني

العثمانية الجديدة والرؤية السياسية التركية حيال التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط

يمكن القول إن تركيا أضحت فاعل إقليمي أكثر حيوية، وان جانب كبير من هذه الحيوية أنصب على منطقة الشرق الأوسط، إذ أعطت السياسة الخارجية التركية اهتماما اكبر على مناطق جوارهم الجنوبي الشرقي، ليس كخيار رئيس في توجهات السياسة الخارجية التركية، إنما جاءت كاستجابة للتحديات الجيو سياسية المدركة، ذلك أن التصورات التركية ترى بان منطقة الشرق الأوسط هي فضاء للمخاطر أكثر منه ميدان لاكتساب الفرص المتوقعة، لذلك فان السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط وعلى عكس ما كان موجودا أثناء الحرب الباردة، قد أتسمت إلى حد ما بغلبة الدوافع والمعطيات التركية (الذاتية) في بلورة أهدافها ومصالحها بالمنطقة بغض النظر عن مدى الانسجام أو الاختلاف مع مصالح حلفائها، وان كان الخلاف مستبعدا، ذلك بسبب اقتراب الرؤى لدى صانعي القرار في تركيا وعلى اختلاف انتماءاتهم لصالح سيادة المصالح المشتركة بين بلادهم وحلفائها في المنطقة .

إذ شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في الشرق الأوسط، سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية

جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزيـة للاسـتقرار وطـرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة، إلا أن هذه السياسة ما لبثـت أن واجهت تحديات أمنية وسياسية ابتدأً بالاحتلال الأمريكي للعـراق وانتهـاءً بثـورات الربيـع العـربي، الأمـر الـذي أخـل بالتوازنـات القائمـة، ومازالـت التحـولات الجيوسياسـية تتـوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي.

الفصل الأول

الإشكاليات السياسية الخارجية والأداء السياسي الخارجي التركي

وجدت تركيا نفسها في خضم بيئة إقليمية ودولية عالية التنافسية فرضت عليها ضرورة التعاطي معها من خلال تبني مواقف سياسية تعكس رؤيتها ومصلحتها القومية في نفس الوقت، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: الدور المركب في السياسة الخارجية التركية

لقد واجهت السياسة الخارجية التركية أزمة البحث عن دور إقليمي ودولي جديد بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أنها لأترضى بدور محدود، وإنما تسعى لأن تكون فاعلاً ومؤثراً في الوسط المحيط بها، سيما أن وضعها الإستراتيجي قد تغير بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وضعف العراق بعد عام 1991 وفقدان سوريا لموردها الرئيسي من الأسلحة، أي أن التهديدات الإقليمية لتركيا قد تلاشت فجأة، مما يوحي بان الفرصة قد حانت لتركيا لتقوم بدور فعال سيما في منطقة الشرق الأوسط خاصة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتلويح بمجموعة متغيرات ستشهدها منطقة الشرق الأوسط لإيجاد نظام جديد للعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكان التصور الأمريكي للنظام الشرق أوسطي(200). يقوم على ما يأتي: (201)

1. تكون الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة.
2. رفض أي دور عربي متكامل في المنطقة وفصل المشرق العربي عن مغربه.
3. التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

4. تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي وتركيا على شكل قوات ومستشارين عسكريين ومخزون من المعدات الحربية وإمدادات الأسلحة.

5. تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها من الدول العربية وإسرائيل.

6. الاعتماد على الأمم المتحدة للقيام بدور عام في الترتيبات الأمنية من خلال القرارات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

7. تعزيز تعاون دول الخليج العربي مع بعضها ومع الولايات المتحدة وإسرائيل وباقي الشركاء الأمنيين الخارجيين (بريطانيا – فرنسا- تركيا).

8. حصار الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً.

9. فرض قيود إقليمية على التسلح سيما على الجانب العربي والحفاظ على تفوق إسرائيل.

10. إقامة مؤسسات إقليمية دائمة لضمان استقرار المنطقة.

11. مساعدة دول الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الجماعات والحركات الإسلامية.

في حين يقوم التوجه التركي في النظام الشرق أوسطي على إعادة تشكيل المنطقة ككيان سياسي واقتصادي وعسكري وتكون تركيا على رأسه بدلاً من الدول العربية وان تعمل بالتعاون مع إسرائيل، وذلك بوصفها أقوى دول المنطقة عسكرياً ومؤهلتان لان تكون في قمة دول الشرق الأوسط المهيمنة على

هذه المنطقة بوصفهما الحليفين الرئيسين للولايات المتحدة واللتان تقومان بالحفـاظ عـلى مصالحها الحيوية في المنطقة[202].

لقد سـعت الولايـات المتحـدة إلى توظيـف تركيـا في الترتيبـات السياسـية والأمنيـة والاقتصادية في الشرق الأوسط، ففي ما يتعلق بالوظيفة السياسية والأمنية لتركيـا نجـد أن المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيـا ينطلـق مـن دوافـع وأهـداف ذات دلالات عالميـة في مضمونها، كما في توجهاتها وان اختص ببيئة تركيا الإقليمية، ولأنها وصفت تركيا بأنها دولة مهمة من الناحية الجغرافية والسياسية فمرد ذلك يعود إلى حد بعيد للأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذه البيئة منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص بوصفها مصلحة للأمن القومي الأمريكي، ومن ثم للوظيفة السياسية والأمنية التـي يمكـن أن تقـوم بها تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بالمنطقة خدمة للمصالح الأمريكية[203].

لقـد سـعت إدارة الـرئيس الأمـريكي الأسـبق (جـورج بـوش الأب) وتبعهـا في ذلـك الرئيس (بيل كلينتون) لإيجاد ترتيبات سياسية – أمنية تتولى عنها وتحت إشرافهـا المبـاشر مهمة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، بما يكفل لها الهيمنة عليها إلى أقصى حد ممكن.

وفي إطـار التعـاون الإسـتراتيجي بـين تركيـا والولايـات المتحـدة أعلــن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) خـلال لقائـه مـع الـرئيس الـتركي

الأسـبق (توركـوت اوزال) في 25 آذار 1991، إن تركيـا رغـم بعـض مشـاكلها في المجـال الاقتصادي قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد حرب الخليج الثانية، في حين أشار الـرئيس التركي الأسبق (توركوت اوزال) إلى أن تركيا سوف تشـارك بـدور فعـال في تحقيـق السـلام والاستقرار في الشرق الأوسط[204].

لقد انتقل الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية بصورة أكثر أهميـة مـن وظيفتـه الأطلسية لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق إلى وظيفة سياسية وأمنية واقتصادية للعمـل داخل الأطر الإقليمية مرتبطة بما تراه تركيـا مـن مصـالحها القوميـة وبمـا يحقـق الترتيـب الدولي الجديد ليشكل لها وصفاً أكثر تداخلاً بعـد انتهـاء نظـام ثنـائي القطبيـة، وأصـبحت حدود المصالح التركية تشهد انفتاحاً سياسياً وعسـكرياً واقتصـادياً وثقافيـاً شـمالاً وجنوبـاً وشرقاً وغرباً سيما تجـاه دول الشرق الأوسـط، وذلـك وفقـاً لمخرجـات المتغـيرات الدوليـة وانعكاساتها الإقليمية دون تجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة لا تعترض عـلى ذلـك طالمـا بقيت تركيا ضمن الأطر السياسـية والإسـتراتيجية التـي تضـعها الولايـات المتحـدة في هـذا الجزء الحساس من العالم[205].

ولكي يكون لتركيا دور في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط أيـدت دعوة الولايات المتحدة الأمريكية ومبادرتهـا لانعقـاد مـؤتمر مدريـد للسـلام في 30 تشريـن الاول1991 لأنهـا تـرى فيـه تمهيـداً للطريـق لبنـاء المشروع الشرق أوسطي، وينهمك هذا النظام في معالجة مسائل المياه وترتيبات الأمن والتنميـة الاقتصـادية وشـؤون اللاجئـين وجميعهـا موضـوعات تشـكل جـدول أعـمال

التفاوض متعددة الأطراف المشتركة لتركيا فيها، كما أبدت حماساً شديداً لاتفاق أوسلو في عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وترى تركيا إن هذا الاتفاق سوف يحرر تركيا من مسألة التوازن الصعب بين التزاماتها السياسية والدبلوماسية تجاه إسرائيل من جهة ووجودها لإظهار تضامنها مع العالمين العربي والإسلامي من جهة أخرى [206].

ولأجل إبراز وظيفة تركيا الإقليمية في المجال الأمني في الترتيبات الشرق أوسطية، اتخذت تركيا خطوتين فعليتين للتعاون الإقليمي في المجال الأمني اتفقت في الخطوة الأولى مع إسرائيل التي هي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية وساعدت في الخطوة الثانية في إضعاف العراق بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة:

والخطوة الأولى: تمثلت في إعلان الخارجية التركية موافقتها رسمياً على تخزين بعض المعدات والأسلحة والذخائر الأمريكية التقليدية لغرض تغطية جزء من الاحتياجات الدفاعية التركية، وجاء هذا القرار في إطار خطة وضعتها الإدارة الأمريكية لتخزين ما كانت قد حشدته في منطقة الخليج العربي خلال أزمة الخليج الثانية من معدات عسكرية وذخائر في عدد من دول الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإسرائيل يسهل عليها نقلها بسرعة اكبر وتكلفة اقل مما حدث خلال الأزمة لاستخدامها في المنطقة مستقبلاً إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، أما الخطوة الثانية: فتعلقت بموافقة تركيا في 24 تموز 1991 على أن تتركز في مناطقها الجنوبية والشرقية وفي قاعدة انجرليك وباطمان قوة غربية – برية وجوية للتدخل السريع من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا

وهولندا تعززها قوات أمريكية محمولة جواً من الأسطول السادس بالبحر المتوسط لاستخدامها كردع لمنع العراق مستقبلاً من شن عمليات عسكرية ضد الأكراد وتدخل تركيا طرفاً فاعلاً في الإستراتيجية الأمريكية للحفاظ على الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية والمتكيفة مع متطلبات تحقيق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة، وتشجيعها ودعم حركتها السياسية ومحاولة تغير اهتماماتها الوطنية والقومية من ناحية ومن ناحية أخرى الإسهام الفاعل في سياسة احتواء الأنظمة والقوى والتيارات السياسية والحزبية ذات التوجهات الوطنية والقومية ومحاصرتها وضربها وتشويه حقيقة توجهاتها أمام الرأي العام الإقليمي والدولي[207].

وجاءت الإستراتيجية الأمريكية السياسية – الأمنية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) وبدأت بفكرة احتواء التهديدات القادمة من العراق وإيران التي كانت ترى فيها مؤثرة في دفع عملية السلام بين العرب وجيرانهم وترى الولايات المتحدة انه لا يمكن تعزيز السلام العربي – الإسرائيلي من دون احتواء هذين التهديدين وان النجاح في احتوائهما سيساعد الحكومات الصديقة في خلق حالة لشعوبها أفضل من تلك التي يعرضها دعاه العنف [208]. ولذلك طرحت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران التي تقوم على أساس:[209]

أ- الاعتماد على التحالف من قبل الدول الإقليمية سيما كل من دول الخليج الست وتركيا و إسرائيل.

ب- قرارات الأمم المتحدة ضد العراق

ج- التدخل في الشؤون الداخلية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان

د- حرمان إيران من المساعدات العسكرية والاقتصادية.

وبقدر تعلق الموضوع بوظيفة تركيا الإستراتيجية فأنها كانت ترى أن من أهم العناصر والمتطلبات الضرورية للمشروع الشرق أوسطي بغية إحلال السلام أن يتم تدمير ما تبقى من القوة العسكرية العراقية ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق وإحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية وإخضاع النفط العراقي لجهاز دولي يتكون من دول التحالف التي تضررت اقتصادياً بسبب أزمة الخليج ومنها تركيا لضمان التزام العراق بدفع تعويضات الحرب دون تحويل عائداته النفطية من جديد إلى الأغراض العسكرية[210].

كما أن على تركيا أن تؤدي وظيفة جديدة في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وهي التصدي بصورة عامة للأصولية الإسلامية سيما تلك المنبعثة من إيران، وينظر إلى تركيا على أنها دولة ذات إطار ديمقراطي قادر على استيعاب الإسلاميين، وقد اثبت ذلك الانتخابات النيابية في تركيا عام1995، كما أن تركيا ترى أن احد أهداف السلام العربي – الإسرائيلي هو مواجهة التيارات الأصولية في المنطقة والدول التي تدعمها وفي مقدمتها إيران، وللوصول إلى هذا

الهدف فأن إسرائيل ستسعى لتقديم تنازلات سياسية من اجل إحداث خلل في إستراتيجية إيران الإقليمية [211].

أما في ما يتعلق بالترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية، فأن الولايات المتحدة وإسرائيل تهدفان إلى إعادة تخطيط وتشكيل السياسات والبنى الاقتصادية العربية ودفعها للبحث عن تنمية خارج البيئة العربية وإدخال عناصر غير عربية فيها ومن ثم عولمة المنطقة بمركز الرأسمالية المعولمة في إطار أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، ولتعمل في النهاية على خدمة المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى و الإسرائيلية – التركية بالدرجة الثانية من خلال ما توفره لهما من منافذ وقنوات تسويقية تحتاجان إليها لتدعيم اقتصادياتهما وتقلل من أعباء دعمهما من قبل الاقتصاد الأمريكي[212]. وتكتسب الترتيبات الشرق أوسطية أهمية كبيرة لإسرائيل التي ستؤدي بالضرورة إلى تهميش الصراع العربي - الإسرائيلي وإنهائه تدريجيا لصالح إسرائيل ومن الضروري إدخال أطراف إقليمية في المنطقة يمكن أن تضفي سمة غير سمتها العربية وتركيا بما تمتلكه من معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية فضلاً عن علاقاتها المتنوعة مع الدول العربية من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى وذلك مما يجعل منها حلقة هامة في النظام الاقتصادي الشرق الأوسطي[213].

وبقـدر تعلـق الأمـر بتركيـا في المشروع الشرق أوسـطي، تـرى تركيـا أن الأسـاس الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي سيكون اقتصاد السـوق الـذي أسسـت تركيـا اقتصـادها عليه منذ زمن بعيد وكان من الطبيعي أن تتحمس تركيا لمشروع الشرق أوسطية سـيما أن دولاً أخرى مرشحة للانضمام في المشروع تحتاج إلى إصلاح اقتصادي[214].

ونشر الرئيس التركي الأسبق (توركوت اوزال) في صحيفة الشرق الأوسط اللندنيـة في 17 شـباط 1991 تصـوره عـن دور تركيـا في النظـام الشرق أوسـطي :((إذا أخـذنا بعـين الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقـة قـد يكـون بإمكاننـا جلـب السـلام إلى المنطقـة وتركيا من جانبها مستعدة للقيام بـدور فعـال في هـذا الخصـوص سـيما لجهـة دعـم كـل الإجـراءات التـي تسـهل حريـة حركـة البضـائع والرأسـمال والخـدمات والنـاس ونحـن مستعدون ايضاً لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشـاريع تنميـة الموارد المائية بما فيها إيصال المياه من الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربيـة في خطـوط أنابيب تسير إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز، وسيعتمد هذا عـلى إنشـاء صـندوق نقـد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن إنشـاء هـذا الصـندوق بـالاعتماد عـلى نسبة مئوية من العائدات النفطية لدول المنطقة بجانب مسـاهمات مـن الـدول الغربيـة الغنية))، وقدمت تركيا العديد من المبادرات للتعاون الإقليمي الاقتصادي الشرق أوسطي بمشاركة كافة دول المنطقة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومن هـذه المبـادرات ما يأتي [215]:

1. اقـتراح الـرئيس (اوزال) تأسـيس صـندوق مصرف للتنميـة الاقتصـادية في الشرق الأوسط.
2. دعـت تركيـا إلى قمـة ميـاه شرق أوسـطية إلا أنهـا استعاضـت عنهـا فـيما بعـد بالمفاوضات متعددة الأطراف حول المياه في الشرق الأوسط التي انعقد اجتماعها الأول في فينا في أيار 1992.
3. المشاركة التركية الفعالة نسبياً في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجـالات البيئـة والمياه والتعاون الاقتصادي وضبط التسلح والأمن الإقليمي.
4. شاركت تركيا في القمم الاقتصادية الشرق أوسطية وشمال إفريقيـا التـي انعقـدت في الدار البيضاء عام 1994 وعمان 1995 والقاهرة 1996، والدوحة 1997 وذلك لغرض وضع آليات التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة
5. قيام الحكومة التركية بالتعاون مع صحيفة انترناشيونال هيرالد تربيـون الأمريكيـة لعقد مشروع السوق الدولية للمياه وبمشاركة صندوق النقد الدولي وهيئـات المعونـة الأمريكية والأوربية والكندية وإسرائيل وبعض الـدول العربيـة والإسلامية وذلـك مـن اجل تثبيت فكرة بيع المياه التي طرحها (اوزال) عام 1987 ولتكون هذه الفكـرة قيـد البحـث والتمويـل لتحقيـق أهـداف تركيـا وإسرائيـل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة الاقتصادية و الإستراتيجية، ولقد سعت تركيا إلى أن يكـون لهـا دور أسـاسي في المشروع الاقتصـادي الشرق أوسـطي وذلـك مـن اجـل تحقيـق مصـالحها وأهـدافها وتطـوير اقتصادها وذلك من خلال الأتي: (216)

أ. الرغبة في أن تكون تركيا الدولة الاقتصادية الأولى في الشرق الأوسط.

ب. الرغبة في المشاركة في السوق الشرق أوسطية في المنطقة للحصول على مكاسب اقتصادية تتعلق بالمبادرات التجارية ووارداتها النفطية.

ج. السعي إلى إحياء مشروع أنابيب السلام من اجل تحقيق أرباح تصل إلى مليار دولار سنوياً.

د. تطلع تركيا إلى أن تكون اسطنبول العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة سعت إلى توظيف تركيا في الإستراتيجية الأمريكية من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية وذلك من خلال ما يأتي:

1. إعطاء دور لتركيا في مفاوضات التسوية العربية – الإسرائيلية وذلك من خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات المتعددة الأطراف.
2. احتواء الدول المناهضة للسياسة الأمريكية سيما العراق وإيران من خلال سياسة الاحتواء المزدوج والضغط على سوريا.
3. تخزين الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية في تركيا لمواجهة التهديدات المستقبلية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك سيما التهديدات الموجهة إلى إسرائيل ودول الخليج.

4. السعي إلى دمج إسرائيل من خلال تركيا في المشروع الشرق أوسطي، وذلك من خلال المشاركة الإسرائيلية – التركية في مؤتمر الشرق الأوسط والسعي إلى دمجها في المنظومة الاقتصادية العربية.

وختاما يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية لازالت تعاني من تعدد دوائر التزاماتها الخارجية، حتى بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من القيادة السياسية التركية الجديدة من اجل إضفاء صفة الاستقلالية على تحركاتها الخارجية، إلا أن تركيا ما إن تواجه أزمات إقليمية تفوق قدراتها الذاتية تعود لتمارس أدواراً مركبة في سياستها الخارجية سواء في إطار الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في الشرق الأوسط، أو في إطار علاقاتها التحالفية مع إسرائيل، أو في إطار امني ضمن حلف الشمال الأطلسي، وذلك من اجل تحقيق مصلحتها القومية العليا، إلا أن المسالة التي تجدر الإشارة لها هي أن الأدوار المركبة في السياسة الخارجية التركية أصبحت ألان اقل وطأة مما كانت عليه الحالة قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ثانياً: المعضلات التي تواجه السياسة الخارجية التركية

انطلقت السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع العالم العربي، وجوارها الإقليمي بخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين من جملة مبادئ شكلت في مجموعها الخصائص العامة للسياسة الخارجية التركية، من وجهة نظر المصلحة العليا التركية في إقرار السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وهذه المبادئ هي:

1- إحجام تركيا عن التورط في نزاعات دول المنطقة.

2- إيلاء الحساسية للمصالح العربية سيما الأمنية منها، لذا تحرص تركيا على ألا يلحق تحالفها مع الغرب ضررا بالمصالح الأمنية للدول العربية.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية كالتطورات السياسية وتغيير نظمها السياسية.

4- إعطاء الأفضلية لعلاقاتها الثنائية مع الدول العربية، والابتعاد عن التعامل الجماعي معها.

5- فك التعارض بين الطبيعة العلمانية للدولة التركية دستوريا، والمشاركة الإيجابية لتركيا في الأنشطة الدولية الإسلامية إلى جانب الدول العربية كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إلا انه مع نهاية الحرب الباردة أخذ التمسك بتلك المبادئ يتراخى تدريجيا، وأخذت السياسة التركية تسير باتجاه تحقيق مصالحها بشكل متطرف ودون الالتفات إلى ما قد يصيب المصالح العربية بالضرر، لذا نرى أن تركيا أتبعت سياسات متشددة إزاء سوريا والعراق، مستفيدة من الظروف الدولية والإقليمية التي افرزها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حليف سوريا القوي في نزاعاتها مع تركيا، والمتغيرات الدولية والإقليمية اللاحقة على حرب الخليج الثانية، هذه التطورات فضلا عن الخلافات العميقة بين البلدين العربيين، أضعف موقفيهما إزاء السياسة التركية الضاغطة عليهما بصدد موضوعات عدة، يمكن الإشارة إليها كما يأتي:

1- المعضلة الكردية

يعد النظام السياسي التركي المسألة الكردية تهديداً امنياً ذو أسبقية عالية للأسباب الآتية:

1. مشروعية مطالبة الأكراد بحقوقهم القومية، وسعة قاعدة الحركة القومية الكردية وعلاقاتها الخارجية.
2. تحول المسألة الكردية إلى عامل من عوامل عدم الاستقرار لاستخدام تركيا العنف والقوة سبيلاً لمواجهتها للحركة القومية الكردية.
3. مجاورة (كردستان تركيا) لمناطق كردية في سوريا والعراق وإيران.
4. سعي الحكومات التركية المتعاقبة لصهر الأكراد في المجتمع التركي، ورفضها الاعتراف بالهوية القومية والخصوصية الثقافية الكردية(217).

وقد أدت التفاعلات الإقليمية والدولية للقضية الكردية إلى سعي تركيا لتقريب وجهات نظر العراق وسوريا وإيران حول هذه المسألة، ولجأت إلى ممارسة الضغوط على هذه الدول للحيلولة دون توظيفها لنشاطات حزب " حزب العمال الكردستاني" للتأثير على امن تركيا ومصالحها[218]. إذ أن المسألة الكردية من المسائل المعقدة بسبب تداخل الجغرافيا والعوامل المحلية والإقليمية والدولية في تفاعلاتها وتأثيراتها [219].

يزيد عدد نفوس الأكراد في الشرق الأوسط على 40 مليون نسمة، وهم يتوزعون على وفق التقديرات الآتية: 16 مليون في تركيا، و8 مليون في إيران، وفي العراق 6 مليون، وسوريا 2 مليون، ويعيش حوالي عشرة ملايين كردي في عواصم هذه الدول ومدنها الكبرى، وشهدت الحركة القومية الكردية تحولاً على صعيد تطورها وعلاقاتها مع القوميات الأخرى في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ حصل الأكراد على أول اعتراف دولي بوجودهم القومي كشعب في معاهدة سيفر[220]. وقد أدت إخفاقات هذه الدول الأربع في التعامل مع المسألة الكردية، وفشلها في تحقيق الوحدة الوطنية، ووجود الأكراد كمجموعة قومية ذات خصائص مميزة وموزعة بين أكثر من وحدة سياسية وفي

مناطق حدودية ويحدوها الأمل بالتوحد في كيان سياسي موحد إلى تحول هذه المسألة إلى عامل توتر وعدم استقرار، وأصبحت محوراً للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات بين هذه الدول[221]. التي تتباين نظرتها في التعامل مع القضية الكردية، فتركيا التي عملت على طمس الشخصية الثقافية والهوية القومية الكردية تتعامل بحساسية إزاء كل ما من شأنه منح الأكراد بعضاً من حقوقهم المشروعة في البلدان المجاورة، وتتطلع إلى ضم الموصل وكركوك من اجل إبقاء الأكراد ضمن دائرة نفوذها، واهم دوافعها إلى ذلك خشيتها من الوضع القائم حالياً في شمال العراق، وسبب هذه الخشية عاملين هما:

1. مجاورة المنطقة الكردية في تركيا لكردستان العراق.
2. نجاح أكراد العراق في تجسيد شخصيتهم الثقافية وهويتهم القومية، واكتساب هذه الهوية بعداً سياسياً وصولاً إلى تشكيل حكومة محلية وبرلمان منتخب، وهو أمر يدفع تركيا للاهتمام بأوضاع العراق بشكل استثنائي بسبب تأثير هذه التطورات على أوضاع الأكراد في تركيا' الذين لم تشر جميع الدساتير التركية إلى ما يميزهم كقومية لها خصوصيتها، وهم يواجهون مشكلة عدم الاعتراف بهم كقومية متميزة عن القومية التركية، مع رفض الاعتراف بحقوقهم الثقافية والقومية[222]. وتقف المؤسسة العسكرية التركية ضد الحركة القومية الكردية وتعدها حركة انفصالية تهدد وحدة تركيا التي أرسى دعائمها (مصطفى كمال أتاتورك)، وتعارض هذه المؤسسة أي شكل من أشكال الحكم الذاتي للأكراد، وترى فيه خرقاً للمبادئ الكمالية[223].

لقد عززت الأحداث التي وقعت في حقب زمنية متلاحقة خصوصية الهوية القومية الكردية في تركيا الحديثة وهي:

1. الحقبة بين عامي 1920و 1939 وهي الفترة الزمنية التي كانت الجمهورية التركية فيها بحاجة إلى مساندة الأكراد ومعونتهم في حرب الاستقلال وإقامة الجمهورية، وبعد استتباب الأمر (لأتاتورك) تنكر للأكراد، وأزال كل إشارة إلى وجودهم كجماعة قومية ضمن تركيا، وواجه الأكراد هذا الموقف بالرفض، وقامت أول انتفاضة كردية في عهد الجمهورية عام 1925 بقيادة الشيخ (سعيد النقشبندي)، وكانت حركة قومية رغم طابعها الديني.

2. الحقبة الثانية وقد شهدت تطبيق تركيا التعددية الحزبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتنافست الأحزاب السياسية على كسب أصوات الأكراد في إطار سعيها للوصول إلى السلطة، وكان للأحزاب اليسارية حضور وتأثير في الجماهير الكردية بسبب الواقع المتردي في (كردستان تركيا) على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورغم الوعود التي قدمها قادة "الحزب الديمقراطي" بإضفاء الطابع الليبرالي على الحياة السياسية وتخفيف بعض القيود الثقافية والدينية، فقد تجاهلوا المسألة الكردية، وحوكم العديد من المثقفين الأكراد، الذين اتهمتهم السلطات بتحدي سياسة الدولة وإثارة الفتن، ومع ذلك لم تمنع هذه الإجراءات نمو مؤسسات المجتمع المدني وهيأت الفرصة لإبراز المطالب الكردية والاستجابة لبعضها، ومارست الدولة سياسة القمع واستخدمت القوة ضد الحركة القومية الكردية[224].

3. الحقبة الثالثة وبدأت في عقد الثمانينيات وامتدت إلى نهاية عقد التسعينيات، وتصاعدت الحركة القومية الكردية في هذه الحقبة بسبب العوامل الآتية:

أ. استيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة بعد انقلاب عام 1980، واستخدام سياسة القوة ضد الأكراد، وتشديد القيود على استخدام اللغة الكردية.

ب. ظهور "حزب العمال الكردستاني " كقوة سياسية وعسكرية واجهت عنف الدولة بالعنف والكفاح المسلح، ويجمع الحزب في فكره وتوجهاته بين القومية والدين والماركسية، ويسعى لإقامة دولة قومية كردية مستقلة موحدة تضم جميع المناطق الكردية في تركيا وإيران والعراق وسوريا، ويقر الحزب بحقوق الإنسان، وحق الملكية، وتأميم المؤسسات الاقتصادية، ويعارض وجود قواعد حلف شمال الأطلسي في تركيا، ويرى في الإسلام أيديولوجية ثورية أسست لحضارة كبرى، واهم ما في الإسلام قيمة الإنسانية ونبذه للتعصب والعنصرية.

4. الحقبة الرابعة التي امتدت منذ العام 2002 وحتى الوقت الراهن، إذ شهدت هذه الفترة ظروف وإشكاليات متباينة في طريقة التعاطي مع هذه المعضلة مابين الصراع المسلح والسلام الحذر، وعلى الرغم من توصل أنقرة إلى اتفاقية سلام مع حزب العمال الكردستاني في العام 2013، إلا أن طبيعة الظروف الدولية والإقليمية تجعلها قابلة للانفجار في أي وقت.

إن "حزب العمال الكردستاني " تمكن من قيادة الحركة القومية الكردية في تركيا بنجاح للأسباب الآتية:

* انتشاره في الأوساط الكردية الفقيرة التي تشكل الأغلبية، وتعبيره عن تطلعاتها، ونجاحه في استقطاب المثقفين الأكراد.
* نجاحه في تحويل القضية الكردية في تركيا إلى مسألة شعبية تقع مسؤوليتها على عاتق كل مواطن كردي.

* ممارسة الضغوط السياسية على تركيا بشكل غير مباشر عبر الأكراد المهاجرين المقيمين في أوربا، خاصة في ألمانيا، وللحزب فروع في العديد من دول أوربا، كما تدعمه الأحزاب والحركات اليسارية الأوربية.

* استثمار طابع الصراع وعدم الاستقرار في علاقات تركيا مع إيران وسوريا واليونان وأرمينيا، وحصوله على دعم وإسناد هذه الدول، وكان الاتحاد السوفيتي السابق من المدافعين عن الحقوق الثقافية الكردية وله علاقات مع الحركة القومية الكردية، واتبعت روسيا الاتحادية نفس النهج في إطار سعيها لمواجهة النشاط التركي في أسيا الوسطى القوقاز التي تعدها منطقة نفوذ لها[225]. ودعمت الحركة القومية الكردية في تركيا، وسمحت " لحزب العمال الكردستاني" بفتح مكتب له في موسكو واستقبلت زعيمه (عبدالله اوجلان) [226]. ووقفت بجانب اليونان في نزاعها مع تركيا، ووافقت على بيع الجزء اليوناني من قبرص صواريخ (300 -S) وأدى ذلك إلى نشوب أزمة بين قبرص وتركيا[227].

ج. نزوح حوالي نصف مليون كردي عراقي إلى (كردستان تركيا) في أعقاب وقف إطلاق النار في حرب الخليج الثانية، واضطرار الحكومة التركية لتنظيم برنامج إغاثة لهؤلاء النازحين، كما طلبت السلطات التركية مساعدة الولايات المتحدة التي أنشأت (المنطقة الآمنة) وشكلت (قوة المطرقة) لمنع السلطة المركزية في بغداد من استخدام القوة ضد أكراد العراق الذين أقاموا حكماً ذاتياً في شماله، وقد أثارت هذه التطورات قلق تركيا التي رأت فيها حافزاً يدفع مواطنيها الأكراد للمطالبة بنفس الحقوق، ويشكل ذلك تهديداً للأمن والوحدة الوطنية في المنظور التركي للأسباب الآتية:

* إن تقديم تركيا المساعدات لأكراد العراق وتنظيم برنامج إغاثة لهم كان بمثابة اعتراف تركي غير مباشر بالوجود الكردي.

* إن اهتمام وسائل الإعلام الدولية والمحلية بتغطية هذه الأحداث وضع الحكومة التركية في موقف يصعب فيه تجاهل الهوية القومية الكردية في تركيا.

* زيارات (مسعود برزاني و جلال طالباني) لأنقرة، والترحيب الذي كانا يلقيانه من جانب الرئيس التركي الأسبق (اوزال) الذي كان يسعى لإيجاد حل سياسي للصراع واستخدام العنف ضد الأكراد في تركيا، ولم تتحقق رغبة (اوزال) بسبب ضغوط المؤسسة العسكرية، والانقسامات حول هذه المسألة بين الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التركي الكبير، وسعي رئيس الوزراء آنذاك (سليمان ديميريل) للحد من التأثير والدور السياسي (لاوزال)، وبينما كان الأخير يرى أن القضية الكردية مسألة سياسية كانت المؤسسة العسكرية لا ترى غير استخدام القوة سبيلاً للتعامل مع الحركة القومية الكردية[228].

إن تعامل تركيا مع المسألة الكردية بوصفها إرهابا يمثل تحدياً امنياً على الصعيد الداخلي، وتهديداً خارجياً على الصعيد الإقليمي دفعها للقيام بعمليات أمنية وعسكرية داخل أراضيها مع قيامها في الوقت نفسه بعمليات عسكرية في شمال العراق بحجة مطاردة عناصر " حزب العمال الكردستاني"، ووجهت أنقرة الدعوة إلى إيران وسوريا للتنسيق حول سبل احتواء تطور الأوضاع في شمال العراق واحتمالات تأثيرها على الحركة الكردية في الدول الثلاث، وعقد الاجتماع الأول لممثلي هذه الدول في أنقرة في تشرين الثاني 1992، والتقى المندوبون مرة ثانية في دمشق في شباط 1993، وعقد الاجتماع

الثالث في طهران في حزيران 1993، واستمرت الحكومات التركية المتعاقبة بتبني خيار استخدام القوة، وفي تشرين الأول 1997 أعلنت تركيا عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق ترابط فيها القوات المسلحة التركية بشكل شبه دائم، ويتراوح عمق هذه المنطقة بين 5-10كلم داخل أراضي العراق وعلى امتداد حدوده مع تركيا [229].

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002، انطلقت الحكومة التركية من رؤية جديدة مفادها ضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لحل المعضلة الكردية، وضرورة حلها حلاً سلميا، وهذا ما تمخض عنه سلسلة الإجراءات التي انتهجتها الحكومة التركية من خلال استيعاب الكرد ومنحهم حقوقهم ولو بصورة جزئية كمرحلة أولية وكإجراءات كسب الثقة بين الجانبين والتي انتهت بتوقيع اتفاقية سلام بينهما عان 2013، إلا انه وعلى الرغم من أن كل الإجراءات التي تبنتها الحكومة التركية في معالجة المعضلة الكردية كانت شكلية ولم تمس القضايا الجوهرية كالاعتراف بالقومية الكردية كقومية ثانية في الدولة أو منحهم حقوقهم السياسية الكاملة وهو ما يبقي الوضع في حالة استقرار وهن ممكن أن يتفجر في أي وقت، وهو ما يبقى هذه المعضلة محل جدل في الداخل التركي وقد تحل أما بالاندماج والانصهار بالمجتمع التركي آو بصيغة الحكم الذاتي على غرار ما حصل في شمال العراق أو الانفصال وتشكيل كيان كردي مستقل في جنوب تركيا، أو استمرار حالة الصراع المسلح وعدم الاستقرار.

2- معضلة المياه:

تتداخل في مسألة المياه الخطوط السياسية والأمنية والاقتصادية في العلاقات العراقية-التركية-السورية، ويمد نهرا الفرات ودجلة سوريا والعراق

باحتياجاتهما البشرية والاقتصادية من المياه، وتحصل سوريا على 85% من إمدادها المائي من نهر الفرات، فيما يحصل العراق على معظم احتياجاته من نهري الفرات ودجلة، وتعتمد تركيا بدرجة اقل على هذين النهرين، وتبلغ النسبة التي تستمدها من مياهها 30 %من مجمل احتياجاتها[230]. ولقد أثرت المشاريع المائية التركية والسورية على كميات المياه التي كان العراق يحصل عليها سابقاً، وبلغت تلك الكميات 66-75مليار متر مكعب سنوياً، ولم تعد هذه الكمية متوفرة ولن تتوفر في المستقبل، ويعاني العراق من ارتفاع نسبة تبخر المياه بسبب درجات الحرارة العالية، وترفع درجة التبخر العالية نسبة الملوحة في المياه، والطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المشكلة تكمن في إدامة جريان مياه النهرين وتصريف مياه البزل، وتبلغ احتياجات العراق المائية السنوية 52مليار متر مكعب لإرواء حوالي 40 مليون دونم (14مليار متر مكعب من الفرات و38مليار متر مكعب من دجلة)، وتتطلب إدامة جريان النهرين 15مليار متر مكعب إضافية، وبذلك تصبح الكمية التي يحتاجها العراق سنوياً 67مليار متر مكعب، وتؤشر هذه التقديرات لكمية المياه احتمالات ما سيحدث في المستقبل[231].

بلغ نصيب العراق من مياه الفرات 9 مليارات متر مكعب في أوائل عقد التسعينيات، وكان يحصل في الماضي القريب على 14 مليار متر مكعب من أصل 17 مليار متر مكعب كانت تصله في الخمسينيات، ولا تكفي كميات المياه الواردة إلى نهر الفرات إلا لإرواء 6 ملايين دونم من الأراضي الزراعية في حوض هذا النهر، ونتج عن ذلك مشاكل بيئية واقتصادية، وسيضطر العراق لتحويل مياه من نهر دجلة إلى نهر الفرات، وسيخلق هذا الإجراء مشكلة مضافة لتأثيره المباشر على مساحات الأرض الزراعية المروية في حوض دجلة،

وستزداد مساحة الأراضي الزراعية المحرومة من المياه مع ارتفاع الحاجة إلى المياه وزيادة الطلب عليها للاستخدامات البشرية والصناعية، مع العلم أن نهر الفرات تقام عليه أكثر المشاريع المائية التركية.

إن الكمية السنوية لمياه نهر دجلة الواردة إلى العراق كانت تصل إلى 38 مليار متر مكعب، وستقل هذه الكمية إذا ما قامت تركيا عبر مشاريعها باستغلال 7مليارات متر مكعب، وإذا استغلت سوريا ما يقارب مليار متر مكعب ووضعنا في الحسبان ضرورة الانسياب الدائم للمياه في حوضي الفرات ودجلة ومواجهة حسابات التبخر (يتطلب هذا العاملان 15مليار متر مكعب سنوياً) وقلة المياه الموارد إلى نهر الفرات، يصبح الوارد الفعلي لمياه نهر دجلة المستخدمة في سد الاحتياجات البشرية والزراعية والصناعية 15 مليار متر مكعب، ومن جانب آخر ستلحق مياه البزل التركية المعادة إلى نهر دجلة والبالغة 3-4مليار متر مكعب ضرراً نوعياً بالمياه الواردة إلى العراق، الأمر الذي يتطلب رؤية إستراتيجية واتخاذ قرارات سياسية تتعلق بالوجود والأمن والمصالح والسعي لإيجاد بدائل في منطقة من المتوقع أن تشهد جفافاً عاماً في المستقبل[232].

ويفضي عدم التعاون بين الدول المتشاطئة للأنهار الدولية المشتركة وتجاهل مصالح بعضها البعض عند إقامة وتطوير المشروعات المائية إلى نشوب أزمات خطيرة، وظهرت الأزمة الأولى عام 1974 عندما قامت تركيا بملء خزان كيبان، وملأت سوريا خزان الطبقة على نهر الفرات، وتوترت العلاقات التركية-السورية-العراقية وعندما زار رئيس الوزراء التركي آنذاك (اوزال) سوريا في عام 1987 للتباحث حول مسألة المياه كان دافع الزيارة الحقيقي رغبة تركيا في إثبات سعيها لحل خلافاتها مع دول الجوار عبر الحوار والتفاهم وليس

من خلال ممارسة الضغوط والتلويح باستخدام القوة حتى يرضى عنها الاتحاد الأوربي ويرى أنها مهيأة للانضمام إليه، وقد أبدت تركيا عام 1990 استعدادها للتوقيع على اتفاقيات تفاهم وتعاون مع سوريا والعراق حول مياه الفرات ودجلة، لكن واقع الحال أشار إلى عدم أخذها لمبدأ التعاون ومصالح العراق وسوريا بنظر الاعتبار، وبينت أزمة عام 1990 التي قطعت فيها تركيا مياه الفرات لمدة شهر واحد، البعد السياسي والاقتصادي للمياه، إذ وعدت تركيا بأنها ستعيد تدفق مياه نهر الفرات في حال استجابة سوريا لمطالبها التي حددتها بالآتي:

1. إيقاف سوريا لدعمها الذي تقدمه " لحزب العمال الكردستاني" والحركة الكردية في تركيا.
2. تخلي سوريا عن دعم الأرمن الذين يتدربون في سهل البقاع للقيام بعمليات ضد الدبلوماسيين الأتراك في مختلف دول العالم[(233)].

لقد استخدمت تركيا ورقة المياه بوصفها أداة ضغط ووسيلة لممارسة دور القوة الإقليمية عندما باشرت بملء خزان (أتاتورك)، وكررت نفس السلوك إبان حرب الخليج الثانية، وهددت سوريا بإيقاف تدفق المياه في الفرات في أزمة تشرين الأول 1998 للضغط عليها لإيقاف دعمها للحركة القومية الكردية و"حزب العمال الكردستاني" قبل إلقاء القبض على زعيمه (عبد الله اوجلان).

ويمثل مشروع جنوبي شرق الأناضول (GAP) اكبر مشروع مائي تنموي في تركيا، وقد بدأ تنفيذه في عام 1965، وتبلغ مساحة المنطقة التي يغطيها المشروع 9.5% من مساحة تركيا، ويتضمن إنشاء 21 سداً وعدداً من محطات توليد الطاقة الكهربائية، ويبلغ عدد السدود على نهر الفرات 17سداً وعلى نهر دجلة 4 سدود، وتتاخم أراضي المشروع الحدود السورية والعراقية ومعظم

سكان المنطقة من الأكراد، ويهدف المشروع لتحقيق تنمية اقتصادية عن طريق زيادة رقعة الأراضي الزراعية، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وتصنيع المنطقة وربطها بالقسم الغربي من البلاد بشبكة من طرق المواصلات لدمج سكان جنوبي شرق الأناضول بالمجتمع التركي، وصهر القومية الكردية للحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة في المستقبل، ويجري التركيز في العمل حالياً في منطقة حوض الفرات، بينما تأجلت المشروعات المراد أقامتها في حوض نهر دجلة(234). وكانت تركيا تأمل أن يتكامل انجاز المشروع عام 2001، ومن المتوقع انجازه عام 2010، ويعود سبب التأخير إلى المصاعب المالية وكلفة المشروع العالية التي تبلغ 32مليار دولار، وقد بلغ الإنفاق على المشروع من التمويل العام حتى حزيران 1999 13.8مليار دولار، ويؤمن الانجاز الكامل للمشروع لتركيا السيطرة على مياه الفرات ودجلة، ومع حلول عام 2010 ستخسر سوريا 40% من حصتها من مياه الفرات، ويخسر العراق 90% من حصته من مياه الفرات ودجلة، وقد يسود التوتر طابع العلاقات التركية مع سوريا والعراق بين عامي 2010 و2030 في حال عدم التوصل إلى حل لمسألة توزيع الحصص المائية بسبب زيادة الطلب على المياه لارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الحاجة إلى المياه للري وتوليد الطاقة الكهربائية وللأغراض الصناعية، ولمشروع (GAP) آثار بيئية وقانونية(235). وأمنية في منطقة تشهد احتكاكاً للمصالح، والمياه مسألة ذات فاعلية في علاقات تركيا مع العراق وسوريا، وهي من العوامل المحددة للعلاقات بين هذه الدول، وفي عام 1999 تم الربط بين التمويل الخارجي لمشروع (GAP) والمسألة الكردية، وتهجير السكان الأكراد وإعادة توطينهم، وقد نجح أنصار الحقوق القومية الكردية في الحملة التي نظموها والتي استهدفت الحكومات والشركات الغربية الممولة

للمشروع وأوقفوا التمويل، وعدت تركيا ذلك المسعى تدويلاً للمسألة الكردية[236].

ولمعضلة المياه أبعاداً متعددة في المنظور السياسي التركي، والتي أخذت حيزا مهما في دوائر صنع السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها الإقليمية، ومنها:

أ- الأبعاد الاقتصادية والأمنية للمياه في المنظور التركي

للمياه في تركيا بعد اقتصادي فيما يتعلق بنظرتها إلى مشروع (GAP) رغم تأثيره على النمو الاقتصادي خاصة بعد رفض البنك الدولي والحكومات والشركات الغربية تمويل هذا المشروع واعتماد تركيا على التمويل الذاتي لانجازه، ويدفع المنظور الاقتصادي بتركيا إلى معادلة المياه كمورد بالنفط، ويرى الأتراك أن المشروع يشكل مدخلاً للتكامل الاقتصادي بوصفه مشروعاً إقليمياً يؤدي إلى التعاون بين تركيا وجيرانها العرب، وتسعى تركيا لإيضاح الفوائد المشتركة للتعاون الاقتصادي في الجوانب المتعلقة بالمياه، ولكن يبقى هدفها الحقيقي استخدام المياه كسلعة تجارية لتحقيق الكسب المادي، وعبر عن ذلك مشروع أنابيب السلام[237].

وتربط تركيا على الصعيد الأمني الداخلي بين مشروع (GAP)، وبين حل المسألة الكردية على المدى الطويل عبر معالجة الأوضاع الاقتصادية للأكراد في جنوبي شرق الأناضول من خلال توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والفقر بين الأكراد، وترى أن ذلك سيحرم " حزب العمال الكردستاني" من دعم وإسناد الشرائح الكردية الفقيرة، وبالمقابل يرى الأكراد إن المشروع وسيلة قسرية لصهرهم في المجتمع التركي بتهجير العوائل الكردية وإجبارها على الإقامة في المدن، وقد تم ترحيل 210 ألف مواطن كردي عام 1990 من

أراضيهم التي غمرتها مياه سدود أتاتورك وقرة كايا وكيبان، ويخشى الأكراد من إغراق المواقع التاريخية الكردية، ويشعرون بالقلق بسبب قيام السلطات التركية بإنشاء قرى جديدة قرب الطرق العامة بعيداً عن مناطق سكانهم في الجبال لوضعهم تحت المراقبة والسيطرة، وعلى صعيد موقف الأحزاب السياسية التركية والرأي العام التركي يعتقد اغلب الأتراك أن مشروع (GAP) يستحق ما ينفق من أموال لانجازه حيث يوفر 200 ألف فرصة عمل، ويوفر الطاقة الكهربائية الرخيصة والمياه الصالحة للري والاستخدام البشري والصناعي، وينهي الحركة الكردية المسلحة[238].

ب- دوافع سياسات تركية المائية.

تكمن خلف سياسات تركيا المائية دوافع هي:

1. الدافع الاقتصادي، وقد اشرنا إلى رغبة تركيا في تنمية منطقة جنوبي شرق الأناضول، وسعيها لعرض المياه كسلعة تجارية للبيع، ومعادلة المياه كمورد طبيعي بالنفط.
2. الدافع الثاني سياسي، فالتحكم بالمياه يمنح تركيا القدرة على التحكم بالمنطقة وممارسة الضغوط على دولها، وتتطلع تركيا إلى المستقبل، وتسعى للقيام بدور القوة الرائدة في المنطقة عن طريق المياه التي ستتصاعد الحاجة إليها، وقد يصبح سعرها أعلى من سعر النفط.
3. إن تركيا لا تملك القدرة على إقامة مشروع أنابيب السلام المرتفع الكلفة، والترويج لفكرة المشروع عملية دعائية تسعى تركيا من خلالها لإظهار حسن نواياها في مواجهة النقد العنيف الذي تواجهه بسبب مشروع GAP [239].

وللدلالة على دور المياه في السياسة الخارجية التركية واستخدامها في الخطاب الرسمي نشير إلى قول (اوزال) عام 1990 بعد الانتهاء من انجاز سد(أتاتورك) "لقد ولى زمن عجز الأتراك" وتكررت في تلك الفترة التصريحات العلنية لبعض المسؤولين الأتراك التي تربط بين امتلاك تركيا لوفرة مائية مقابل امتلاك العرب للنفط، وان كلتي المادتين موارد طبيعية ذات أبعاد اقتصادية وتجارية وسياسية[240]. ومياه الفرات ودجلة في رأي المسؤولين الأتراك ثروة طبيعية خاضعة للسيادة التركية حتى نقطة عبور المياه للحدود، ويطلقون على نهري الفرات ودجلة تسمية الأنهار العابرة للحدود، والنهر الدولي من وجهة نظرهم هو النهر الذي يرسم حدوداً فاصلة بين دولتين مثل شط العرب بين العراق وإيران[241].

إن الرؤية القاصرة لمسألة المياه، وعدم التناسب بين الاحتياجات المتزايدة لها وبين محدودية كمياتها، وارتفاع معدل النمو السكاني والتنمية عوامل تخلق البيئة المناسبة للصراع ما لم توضع الحلول المسبقة لمواجهتها عبر الحوار والمصالح المتبادلة، وكانت حصة الفرد السنوية من المياه في الشرق الأوسط 3340 متر مكعب عام 1960، وسينخفض هذا الرقم إلى 667 متر مكعب عام 2025[242]. وتسعى تركيا وسوريا والعراق لاستخدام المزيد من المياه لأغراض التنمية الزراعية والصناعية وللاستهلاك البشري، ومن المتوقع وصول عدد سكان تركيا عام 2050 إلى 98 مليون نسمة، والعراق إلى 56 مليون نسمة، وسوريا إلى 35 مليون نسمة، وسيشهد القرن الحادي والعشرين استخدام المياه بوصفها أداة إستراتيجية للقسر وفرض الإرادة، مما يضفي بعداً جديداً على الصراعات والتوترات في المنطقة[243].

3- الأقلية التركمانية

تعد تركيا نفسها مسؤولة عن الدفاع عن حقوق الأقليات ذات العرق التركي في الدول المجاورة لها، ويمثل هذا التوجه نهجاً تتبعه في سياستها الخارجية إزاء الأقلية التركية في اليونان وبلغاريا، ووجود التركمان في كركوك الغنية بالنفط يشكل عامل اهتمام مضاف بالعراق، وتحفز حالة عدم الاستقرار فيه تركيا لاستخدام التركمان ورقة ضغط سياسي توظف عند الحاجة، واتضح ذلك في دعم تركيا وتشجيعها لعقد المؤتمر التركماني في اربيل في تشرين الثاني 2000، ودام المؤتمر عشرة أيام وتميز بحضور تركي رسمي، وطرحت في المؤتمر خريطة لحكم ذاتي تركماني[244]. وتعرب تركيا باستمرار عن قلقها إزاء احتمال تعرض الوجود القومي للتركمان للخطر في حال قيام دولة كردية، أو الإقرار بالفدرالية لكردستان العراق، وتابعت باهتمام أوضاع التركمان خلال حرب الخليج الثانية والفترة التي أعقبتها، وتحدثت عن مستقبلهم السياسي وما قد يترتب من احتمالات في حال تحرك الأكراد لاحتوائهم، وأصدرت الخارجية التركية بياناً في 22 أيار 1991 جاء فيه أن تركيا لن تقبل بإقامة أي نظام جديد في العراق يتحيز لصالح أي قومية ضد القوميات والجماعات الأخرى، خاصة التركمان الذين ترغب في إشغالهم لمكانتهم السياسية في ظل نظام ديمقراطي بوصفهم عنصراً من العناصر الرئيسة لمكونات المجتمع في العراق [245].

فرضت التطورات التي وقعت في شمال العراق بعد عام 1991 على تركيا الأخذ بنظر الاعتبار القوى المحلية، وفي مقدمتها الحزبان الكرديان الرئيسان "الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، إذ أن قيام دولة كردية مستقلة، أو فدرالية كردية ضمن حدود العراق سيكون له تأثير مباشر على مستقبل الحركة القومية الكردية في تركيا، وسيضاعف من هذا التأثير

موقف الاتحاد الأوربي من المسألة الكردية في تركيا ورغبة الأخيرة في الحصول على عضوية الاتحاد، ودفع هذان الاحتمالان الساسة الأتراك إلى التأكيد على وحدة العراق الإقليمية وعدم تجزئته، واحتلت هذه المسألة أولوية في السياسة الخارجية التركية حيال العراق.

وكانت تركيا تشعر بالقلق وتتعامل بحذر مع الأوضاع في شمال العراق منذ بدء تطبيق عملية (توفير الراحة) عام 1992، وقيام قواتها المسلحة بعمليات عسكرية متكررة في المنطقة، خشية أن يمهد هذا الموقف لقيام الدولة الكردية، أو الإقرار لأكراد العراق بالفدرالية، وللحيلولة دون وقوع أي من الاحتمالين سعت تركيا لضمان مستقبل أوضاع التركمان عبر تأكيدها على وحدة العراق وتحسين أوضاع القوميات كافة وبضمنهم التركمان[246]. وتتطلع تركيا إلى القيام بدور في تشكيل أوضاع شمال العراق عبر توظيف المسألة التركمانية في سياستها الخارجية إزاء العراق، وإذا كانت تركيا تعارض فكرة الدولة الكردية المستقلة، أو منح أكراد العراق الفدرالية، فأن احد خياراتها ممارسة الضغوط للإقرار بوجود مناطق تركمانية في كردستان العراق، ويعزز وجود هذه المناطق دور السلطة المركزية في بغداد، ويمكن تحقيق هذه الغاية على وفق المنظور التركي عبر تقديم الدعم المالي لتأسيس شركات تركمانية تفتح مقراتها في تركيا أو في شمال العراق وتمارس هذه الشركات نشاطاً اقتصادياً في مجال إدارة التجارة الحدودية، وسيساهم ذلك في تحسين الأوضاع الاقتصادية للتركمان ويفعل دورهم السياسي[247].

ثالثاً: تركيا والارتباط الاستراتيجي بحلف الشمال الأطلسي

تعد تركيا عضويتها في حلف شمالي الأطلسي عاملاً مهماً في سعيها لتأكيد هويتها الأوربية، ومدخلاً لاكتساب العضوية في الاتحاد الأوربي،

وحاولت إعطاء أمثلة على هويتها الأوربية برفضـها المشـاركة في اجـتماع آسـيوي لمناقشـة مسألة استقلال اندونيسيا عـن هولنـدا في كـانون الثـاني 1949 بحجـة إنهـا دولـة أوربيـة، وساهمت مشاركتها في الحرب الكورية عام 1950 في تغيـير موقـف الـدول الغربيـة التـي عارضت انضمامها إلى حلف شمالي الأطلسي، وأخيراً تم قبولها عضواً في الحلف في 18شباط 1952، وأصبحت تلـك العضـوية عـاملاً أساسـيا في تحديـد توجهـات سياسـتها الخارجيـة، وقامت بدور فاعل في تشكيل ميثاق بغداد وهو امتداد لحلف شـمال الأطـلسي في الشرق الأوسط، وكان يمثل حلقة بين الجناح الجنوبي لحلف شمالي الأطـلسي وبـين منطقـة الشرق الأوسط في إطار إستراتيجية تطويق الاتحاد السـوفيتي بـالأحلاف في الحـرب البـاردة، كـما اتخذت تركيا موقفاً مرناً حيال فرنسا وبريطانيا في العـدوان الـثلاثي عـلى مصر عـام 1956 لعضوية هاتين الدولتين في الحلف، فضلا عن موقفها المماثل إزاء إسرائيل الشريـك الثالـث في العدوان، وأدى موقفها إلى تأزم علاقاتها مع الدول العربية[248].

وبعد سقوط النظام الملـكي في العـراق عـام 1958 عرضـت تركيـا عـلى الولايـات المتحدة فكرة استخدام القوة والتدخل العسكري في العراق بموجب ميثـاق بغـداد، ولم توافق واشنطن على الطلب التركي خشية تصعيد الموقف بين حلفي الأطلسي و وارشـو، وقد قدمت حكومة"الحزب الـديمقراطي" التـي رأسـها (عـدنان منـدريس) التسـهيلات للقوات الأمريكية وسمحت لها باستخدام قاعدة انجرليك للقيام بعمليـة إنـزال بحـري في بيروت خلال أزمة لبنان عام 1958، ووقفـت إلى جانـب فرنسـا في الأمـم المتحـدة في مسألة استقلال الجزائر، وبعد احتلال تركيا للجزء الشمالي من قـبرص عـام 1974 وتـأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة، تحركت بحرية اكبر في علاقاتها الخارجية، وانفتحت عـلى

العالم العربي والإسلامي، وطورت علاقاتها مع العراق بشكل خاص، ولم يـدم هـذا الانفتـاح لفترة طويلة بسبب التطورات التي وقعت في الشرق الأوسط، إذ أدى سقوط نظـام الشـاه في إيران، وحرب الخليج الأولى، واحتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانسـتان إلى عـودة الصـلات الوثيقة لتركيـا مـع حلفائهـا الغـربيين، وقامـت تركيـا بـالأدوار التـي ترتبـت عليهـا بفعـل عضويتها في حلف شمالي الأطلسي خلال حرب الخليج الثانية 1991[249].

وسرعان ما أدى زوال حلف وارشو إلى توطيد مكانة حلف شمالي الأطلسي وامتـداد المجال الجغرافي لفعالياته خارج المسرح الأوربي، وأعلن الحلف عن التزامه بأدوار جديـدة، وتحول من تحالف دفاعي إلى منظمة تتمتـع بصـلاحيات عسـكرية وسياسـية واقتصـادية وثقافية تغطي نشـاطاتها العـالم كلـه بحجـة حمايـة مصـالح الـدول الأعضـاء في الحلـف، وصيانة الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وهكذا بدأت عولمة الحلف[250]. الـذي أعلـن في قمته التي عقدت في تشرين الثاني 1991 في أعقاب حرب الخليج الثانيـة عـن التوصـل إلى استنتاجين بعد تحليل الأوضاع الدولية : الأول صـلاحية هيكلتـه وعـدم تـأثير مسـتجدات المحيط الدولي على طبيعة أهدافه ومهماته الأمنية، والثاني : توفير البيئة الدولية الجديـدة فرصاً لوضع إستراتيجية لمفهوم أوسع للأمن يقوم على أساس مفهـوم الشراكـة الأمنيـة[251]. ويعني هـذا المفهـوم قيـام الحلـف بعمليـات حفـظ السـلام في العـالم باسـتخدام قدراتـه العسكرية للسيطرة على مناطق التوتر لمنع اندلاع الصراعات، ومنع انتشار أسلحة الـدمار الشامل، وحماية مصالح الغرب، ومكافحة الإرهـاب بوصـفه التهديـد الجديـد الـذي حـل محل التهديد الشيوعي، وذلـك مـن خـلال البنيـة العسـكرية للـدول الأعضـاء في الحلـف والدول المشاركة الأخرى[252].

وأثارت عملية توسيع حلف الأطلسي، وضم عدد من دول الكتلة الشرقية السابقة قلق تركيا لاعتقاد ساستها أن ذلك التوسع سيؤثر على الأهمية الإستراتيجية لبلدهم لدى الولايات المتحدة والغرب، وسعت الحكومة الائتلافية من حزبي"الرفاه" و"الطريق الصحيح" للربط بين موافقتها على توسيع الحلف وبين مسالة عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي عبر التلويح باستخدام حق الفيتو ضد عملية التوسع، ولم يعبر ذلك الموقف عن حقيقة السياسة الخارجية التركية، بل كان وسيلة ضغط إزاء الغرب لبقاء تركيا خارج مرحلة توسيع الاتحاد الأوربي، وأعلنت الحكومة الائتلافية اللاحقة المشكلة من حزبي"الوطن الأم" و"اليسار الديمقراطي" في حزيران 1997 خلال قمة الحلف في مدريد التي عقدت في تموز من العام نفسه إنها ستدعم رسمياً توسيع الحلف واكتسب الإعلان صفة إلزامية بعد مصادقة المجلس الوطني التركي الكبير في تشرين الأول 1998 على البروتوكولات المتعلقة بعضوية بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك في الحلف، وكان مبعث مراقبة تركيا الحذرة لعملية توسيع الحلف اهتماماتها بمستقبل اوراسيا التي تقع ضمنها دول آسيا الوسطى والقوقاز، وقد أشر تدخل الحلف في كوسوفو في 24آذار 1999 طبيعة دوره المستقبلي في اوراسيا، إذ أكد المسؤولون الأمريكان أن ضم دول أوربا الشرقية والوسطى إلى الحلف يهدف إلى وضع حد أمام الطموحات المستقبلية لألمانيا وروسيا في أوربا، ومن العوامل الرئيسة للتدخل العسكري للحلف في كوسوفو ضد يوغسلافيا السابقة رغبة الولايات المتحدة في أن تكون صاحبة القرار والفاعل المؤثر في البلقان بشكل خاص وأوربا بشكل عام، وتناسب التدخل في كوسوفو مع الدور الجديد للحلف في عمليات حفظ السلام والاستقرار، وجاءت نهاية العملية بمثابة رسالة أمريكية إلى الاتحاد الأوربي مفادها إبلاغه بعدم قدرته على

حل مشاكل أوربا الأمنية دون الدور القيادي لواشنطن في حلف شمالي الأطلسي، وكان ذلك من دواعي شعور تركيا بالارتياح لاهتماماتها بالتطورات في منطقة البلقان[253]. وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) في كلمة وجهها إلى الشعب الأمريكي إلى أن الهدف من تدخل الحلف في كوسوفو هو إنهاء عدوان الصرب وإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة التي تقع على الحد بين أوربا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وان ذلك الأمر يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية التي تقود العالم، وأشار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الأسبق (كولن باول) إلى الموضوع نفسه بالقول"يجب علينا قيادة العالم، ولن نستطيع قيادته دون قواتنا المسلحة...ويجب أن لا نترك التاريخ يفلت من قبضتنا، وتراقب الولايات المتحدة عن كثب تطور الاتحاد الأوربي واحتمالات منافسته المستقبلية لدورها وتمارس ضغوطها على الاتحاد لقبول تركيا عضواً فيه لضمان صوت لصالحها داخل الاتحاد الأوربي يضاف إلى أصوات بريطانيا واسبانيا وايطاليا[254].

لقد تطلب قيام تركيا بدور الجدار الحامي لجنوب أوربا بوجه احتمال اندفاع الجيش الأحمر، وفي إطار عضويتها في حلف شمالي الأطلسي في حقبة الحرب الباردة توفر شرطين: الأول مؤسسة عسكرية قوية، والثاني نظام سياسي علماني يحول دون هيمنة تيارات فكرية تتعارض مع هذا الدور سواء كانت يسارية أو إسلامية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق طرح (اوزال) تصوره الجديد لدور تركيا الجيو سياسي، ويعني هذا الدور التأثير التركي الفاعل في محيط جغرافي يمتد من البلقان وساحل الادرياتيك إلى سور الصين مروراً بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، أي في تلك المناطق التي كانت في الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ويتطلب هذا الدور التنسيق

والتوافق مع توسع حلف شمالي الأطلسي شرقاً، ومهد ذلك لتوثيق العلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل التي بلغت حد التحالف [255].

ويدرك قادة تركيا أن دورها يرتكز على أهمية موقعها بالنسبة لحلف شمالي الأطلسي، فتركيا المطلة على البحر الأسود والمسيطرة على مضايق البوسفور والدردنيل التي تربطه بالبحر المتوسط، ومجاورتها لليونان وبلغاريا والعراق وسوريا وإيران وأرمينيا وجورجيا، وتعداد جيشها الذي يزيد على نصف مليون جندي يضعها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث حجم جيوش الدول الأعضاء في الحلف، وكل هذه العوامل تمنحها أهمية خاصة لدى الحلف[256]، وتوظف تركيا الأدوار الجديدة للحلف لتحقيق مصالحها المستقبلية، ويدعم الدور الاقتصادي للحلف موقفها في صراعات المستقبل التي ستتمحور حول الموارد الأولية والمياه، وتشير ديباجة تأسيس الحلف إلى أهمية التشاور على الصعيد الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق النمو الاقتصادي وتهيئة المحيط الآمن للاستثمارات الغربية [257]. وتحتل عملية تشجيع التعاون والتنسيق السياسي بين دول الحلف للحفاظ على وحدته أهمية لدى تركيا لأنها تفضي إلى التعاون المستمر[258].

وعلى صعيد الدور الأمني للحلف تبدي تركيا اهتماماً بمسألة مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لارتباط المسألتين بأمنها الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي تطلق تركيا تسمية الإرهاب على الحركة القومية الكردية وعلى نشاطات " حزب العمال الكردستاني"، وتطلق التسمية نفسها على التيار الإسلامي المتشدد المعادي للعلمانية، وتأخذ مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في سوريا وإيران أولوية في اهتمامات تركيا بضمان أمنها إزاء التهديدات الخارجية[259].

رابعاً: تركيا وإشكالية النزوع إلى امتلاك السلاح النووي

تنظر تركيا إلى نفسها كواحدة من القوى الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، سواء أكان ذلك على صعيد دورها الإقليمي أم في حفظ التوازن الاستراتيجي، فالكل يعلم أن لتركيا من المقومات الجيوستراتيجية ما يؤهلها لذلك، فالقيادة السياسية التركية عادة لتكتشف نفسها من جديد في خضم بيئة إقليمية دولية عالية التنافسية، ولتطرح تساؤلات مهمة تتعلق بمكانة تركيا الدولية في القرن الحادي والعشرين، فالجميع يعلم أن لتركيا أهدافا إستراتيجية بعيدة المدى تتمثل بسعيها إلى أن تكون ضمن القوى العشر الأولى عالميا بحلول عام 2023 والى أن تكون بالمرتبة الأولى بحلول عام 2070 ويبدو أنها جادة بذلك كونها وضعت الخطوط العريضة لتحقيق هذه الأهداف المستقبلية[260].

ويبدو أن احد هذه الأهداف الرئيسة هو سعيها إلى أن تكون إحدى قوى النادي النووي من خلال سعيها إلى امتلاك التكنولوجيا النووية ومن ثم إنتاج القنبلة النووية مما سيمنحها أسبقية إستراتيجية إقليمية، إلا انه بنفس الوقت قد يضفي عليها نوع من العزلة، فقد صرح مسؤول عسكري آلماني رفيع المستوى عن سعي تركيا إلى امتلاك السلاح النووي سراً في ظل انشغال العالم بالبرنامج النووي الإيراني، ورجح إلى أنها قد بدأت فعلاً بالإجراءات العملية لذلك، فعقب الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه القوى الغربية مع إيران مطلع الشهر الماضي، أثيرت مخاوف من ردود أفعال عربية وسط طموح إقليمي متزايد لإعادة التوازن في القوى مع إيران، لكن في ظل هذا الزخم، توقع مراقبون أن تكون تركيا قد بدأت بالفعل برنامجا سريا قد يخطف الأضواء في الأعوام المقبلة.

فهناك العديد من المـؤشرات التـي تبـين أن تركيـا بـدأت فعـلا بـذلك، ومنهـا أنهـا وقعت في عام 2011 اتفاقا مع شركة (روس أتوم) الروسية لبناء مفاعـل نـووي كبـير عـلى بعد 300 كيلومتر من المدينة الساحلية أنطاليا بقيمة 15 مليار دولار، وألحقته باتفاق آخر قيمته 17مليار يورو مع شركة يابانية – فرنسية، إذ أن بنود هذه الاتفاقيـات نصـت عـلى تنازل تركيا عن الشرط المعتاد في مثل هذه الصـفقات ولم تلـزم الشركـات المتعاقـدة معهـا بالتخلص من قضبان الوقود النووي المستخدمة، وهي عادة ما تحتوي على 90 بالمائة مـن النفايات النووية و9 بالمائة من اليورانيوم غير النقي و1 بالمائة من البلوتونيوم غير النقـي، كما أشارت مصادر أخرى إلى أن العالم الباكستاني (عبد القادر خان) قـد يكـون زود تركيـا بخطط بناء القنبلة النووية كما فعل مع كل من إيران وليبيا وكوريا الشمالية.

ومن بين المؤشرات الأخرى هو طلب الرئيس التركي (رجب طيب أردوغـان) في عـام 2011 من قطاع التسليح التركي بتطوير صواريخ بعيدة المدى .إذ أن مثل هـذه الصـواريخ يصعب التحكم بأهدافها، كما يمكن اسـتخدامها في حمـل أسـلحة الـدمار الشـامل، وكـان ساسة أتراك ومن بينهم الرئيس السابق (عبدالـلـه غـول) في عـام 2013، قـد صرحـوا بـأن تركيا لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي بينما تسعى إيران إلى امتلاك القنبلة النوويـة، وقـد يكـون (أردوغـان) بحاجـة إلى مثـل هـذا البرنـامج النـووي ليقـترب مـن تحقيـق أحلامـه باستعادة أمجاد الدولة العثمانية وبسط نفوذها في المنطقة.

وقد تسهم محاولات التقارب بـين تركيـا و السـعودية مـؤخرا إلى توطيـد العلاقات بالتالي مع باكستان الحليف المهـم للريـاض، ولا يسـتبعد مراقبـون أن يكون لباكستان دوراً هاماً في تطوير هذا البرنامج النووي الذي قد يعيد صياغة

العلاقات الخارجية التركية تجاه أوروبا والشرق الأوسط وروسيا الاتحادية،فضلا عن تدعيم المشروع الإسلامي التركي في المنطقة، المنافس التقليدي للمشروع الشيعي الذي تتبناه إيران،لكنه قد يثير قلقا كبيرا في أوروبا والشرق الأوسط، وقد يدفع باتجاه بدء عملي للسباق النووي الذي يخشاه جميع الأطراف في المنطقة.

ومن خلال ما تقدم يبدوا أن المحاولات التركية الرامية لامتلاك البرنامج النووي تنبئ بحالة من التصعيد الإقليمي اللا متناهي، بالإضافة إلى انه قد يشكل حافزا لقوى إقليمية أخرى إلى التحرك السريع والجاد من اجل امتلاك التكنولوجيا النووية كـ(السعودية ومصر ودول الخليج)، ومن ثم تصبح منطقة الشرق الأوسط على شفا صفيح ساخن نتيجة سعي الجميع إلى امتلاك السلاح النووي.

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية الجديدة والسياسة الخارجية التركية

لقد كان للمتغيرات الإقليمية الجديـدة اثـر كبـير في طبيعـة السياسـات الخارجيـة للقوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، إذ أن كلا من هذه القـوى راح يكيـف طبيعـة أدائه الإقليمي مع الواقع الجديـد الـذي كانـت أثـاره كبـيرة عليهـا، وبالنسـبة لتركيـا فقـد وجدت مصالحها الاقتصادية ووحدتها الوطنية عرضة للخطر والضياع، ووجـدت انـه لابـد من التعامل مع الواقع الإقليمي الجديد وفق رؤية سياسية جديدة تنطلق منهـا السياسـة الخارجية التركية في التعامل الإقليمي والدولي، فقد وضع الاحتلال الأمريكي للعراق منطقة الشرق الأوسط أمام حالة فراغ امني خطير شكل تهديدا حقيقيا لأمنها القومي، وتبع ذلـك طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي جاء وفق رؤية سياسية جديـدة قوامهـا إعـادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق الواقع الإقليمي الجديد، ونتيجة لـذلك وجـدت تركيـا نفسها مجـبرة عـلى التعامـل مـع المعطيـات الإقليميـة الجديـدة وذلـك مـن اجـل تـدارك التداعيات الجيو امنية من ناحية ومحاولـة الاسـتفادة مـن الفـرص السـانحة التـي وفرهـا غياب العراق وما كان يشكله من قوة ردع لها ولأهدافها وأمنها القومي.

أولاً: الاحتلال الأمريكي للعراق و الأداء السياسي الخارجي التركي

لقد حكمت السياسية الخارجية التركية بعد انتهاء الحـرب البـاردة عـدد مـن المتغـيرات أهمهـا: رغبتهـا في الانضـمام إلى الاتحـاد الأوربي وظهـور الـدول المسـتقلة في أسـيا الوسـطى والقوقـاز والفـرص الاقتصـادية، واشـتداد الصراع الكردي، ثم معضلة تحديد هوية دورها في الشؤون الدوليـة والإقليميـة، وهـي معضلة مستديمة بسبب ديناميكيتها الداخلية وسابقتها التاريخيـة، فتركيـا بـلاد

متنوعة: فهي عصرية وتقليدية، علمانية لكنها مقيدة بـوتيرة إسـلامية، غربيـة ذات ميـول شرقية، ومحددة اقتصادياً لكنها متناقضة سياسياً بخصوص توجهها المستقبلي [261].

ومن هذهِ الحقائق فإن تركيا حريصة على الحضـور في محيطهـا الإقليمـي والـدولي سعياً لتحقيق أهدافها في المنطقة، هذا وقد اتسـمت السياسـة الخارجيـة التركيـة الراهنـة بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران [262]:

الأول: السعي الحثيث نحو تنظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمـي في منطقـة الشرق الأوسط.

الثاني: تنطلق السياسة الخارجية التركية مـن التعامـل مـع الـدول العربيـة مـن مسـالك وأساليب متنوعة تخدم مصالحها وعلى الرغم مما يبدو من تنـاقض أو تعـارض بين أدوات هذهِ السياسة، إلاّ أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهـي خدمة المصـالح الاقتصـادية و الأمنيـة والمسـتقبلية لتركيـا ودورهـا الإقليمـي في المنطقة.

أما على الصعيد الـدولي، فـنرى أن لعلاقاتهـا مـع الكثـير مـن الـدول الكـبرى سـيما الولايات المتحدة الأمريكية، أثر كبير في تنفيذ إستراتيجيتها تجاه العراق، إذ سـاعدت تركيـا على تنفيذ إستراتيجيتها حيال العراق عبر مواقفها في حرب الخليج الثانية 1991، فـالرئيس التركي الأسبق (توركـت أوزال) أنظـم بشـكل نشـط إلى التحـالف المضـاد للعـراق، وجمـع (100) ألف جندي عند حدوده مع العراق، أصر عـلى المشـاركة مـدعياً: "إن هـذهِ الأزمـة أكثر فائدة من جملـة علاقـات عامـة تكلـف بضـعة ملايـين مـن الـدولارات" عـلى الـرغم من أثارتهـا تحفظـات لـدى الـرأي العـام الـتركي، وأغـاظ الأوسـاط العسـكرية كـما أغـاظ

الأوساط السياسية، ومن ثم استقالة وزيري الدفاع و الخارجية، كذلك استقالة قائد أركـان القوات المسلحة التركية [263].

كما نفذت جانباً كبيراً من الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، عنـدما سـمحت لما يسمى بـ(قوة المطرقة) التمركز على أراضيها ودعمت الطلعات الجوية اليومية من قاعدة (إنجرليك) التركية لغرض فرض الحظر الجوي بحجة حماية الأكراد، ويقول بهذا الصدد (نيكولاس بيرتز) المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكيـة في 16 أيلـول 1996 "إن تركيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكيـة وهـي حليفـة رئيسـة وقـد حصـلنا عـلى مساندة قوية لعملية الملاذ الأمن لقواتنا الجوية العاملة في جنوب شرق تركيا وعليه لا أرى أيـة معضـلة مهـما كانـت بمشـاركة تركيـا معنـا في التحـالف وهـي تسـتحق المكافئـة"[264]. وبهـذا فالسياسـة الخارجيـة التركيـة سـاعدت في تحقيـق الأهـداف الأمريكية، إذ كانت فلسفتها على صعيد السياسة الخارجية تقوم على أسـاس الشراكـة التامة للسياسات الأمريكية في العالم وإتباع إستراتيجية تتوافـق و السياسـة الأمريكيـة بهدف أن تحتل دوراً إقليمياً جديداً في المنطقة [265].

قامت سياستها عشية الحرب على العراق على ركيزتين، هما السعي لمنع نشوب حرب تؤدي إلى تغيير جوهري في التوازنـات القائمـة، والتـدرج في التعـاون مـع الإدارة الأمريكية تبعاً لمدى ارتفاع وانخفاض إمكانيـة نشـوب حـرب، وعملـت تركيـا في هـذا السياق على التنسيق الإقليمي للحيلولة دون حصول الحرب، ومـن ثـم امتنعـت عـن المشاركة فيها [266].

وقدر تعلق الأمر، بسياسة تركيا في مرحلة الإعداد للحـرب التـي قادتهـا الإدارة الأمريكية والمأزق الذي ستواجهه تركيا في حالة نشـوب الحـرب، لخـص الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديمريل) ذلك بقوله: "...إن الحرب حتمية مهما

كانت التحركات والمبادرات وان تركيا ستتأثر بشدة إذا تورطت في الحرب لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزءاً منها، إننا نعيش مأساة كاملة.."[267].

وبناء على ذلك استندت سياسة تركيا في هذهِ الفترة في التعامل مع المستجدات التي طرأت بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق على مبدأ الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم تطلعاتها إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك عن طريق نهج التعامل المباشر مع مختلف أوجه الأزمة وأطرافها جميعاً وتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها:((نحن معكم ما دامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم)) [268].

فعلى الصعيد السياسي كانت المشكلة الكردية تمثل أحد أهم المشاكل لتركيا فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق، فتركيا بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة كانت ترفض إقامة دولة كردية في شمال العراق أو حتى دولة اتحادية يكون للكرد دور فيها، فهم يرون أن إقامة دولة كردية في شمال العراق يعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث أراضي الجمهورية التركية[269]. كما أن الحكومة وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والأكراد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق بوصفها مكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية ضد العراق[270].

وتأتي المخاوف التركية من أكرادها من حقيقتين هما [271]:

1. للأكراد وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا.

2. خاض الأكراد فعلاً غمار ثورات وتمردات متوالية لم تنقطع منذ عام 1925 وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين عامي 1984 و 1999 أن ينهي وحدة الأراضي التركية.

في حين تأتي المخاوف التركية من أكراد العراق من حقيقتين هما [(272)]:

1. إن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا.
2. إن أكراد العراق قضوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وصولاً إلى تشكيل حكومة مستقلة، وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات (دولة).

وهناك الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا الأمر الذي يجعل منها في نظر بعضهم المنقذ أو الداعم لوجوده في العراق وهو ما يؤثر سلباً في إحساسهم بالانتماء الوطني فتركيا تحاول أن توظف الورقة التركمانية لصالح سياساتها في العراق وفي المنطقة المحيطة ولا تتخلى بالطبع عن مصالحها في سبيل مجموعة بشرية صغيرة، ولكنها تدرك أن مصالحها تقتضي أن تستمر في إدعاء ذلك[(273)].

ومن احتمالات الوضع العراقي بعد الاحتلال ومن ثوابت إستراتيجية تركية تؤمن لها دور فاعل في المنطقة، يمكن تحديد ثوابت السياسة التركية تجاه العراق في الوقت الحاضر وهي [(274)]:

1. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب التقسيم للدول المجاورة له كلها.
2. منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق.
3. إن التفكك السياسي والعرقي، شجع تركيا على المطالبة بمنح تركمان العراق حقوقاً ثقافية، وتأكيد ذلك في الدستور العراقي الجديد (2005)

لكي يبقى التركمان ورقة ضغط تركية داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد.

4. منع تشكيل عراق قوي لما له من تهديد مستقبلي لتركيا.
5. عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق.

وجاء الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق ليعزز من الهواجس التركية، ففي ظل التغيرات الإقليمية و الدولية الجديدة التي أعقبت احتلال العراق فإن قدراً كبيراً من التوافق ظهر بوضوح بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الأكراد فيه، بل في معظم دول الجوار التي يتوزع عليها الأكراد، والتي تتسم علاقتها بقدر كبير من التنافر مع مواطنيها الأكراد، وقد يصبح هذا الأمر عنصراً رئيساً في تقرير السياسة الخارجية الأمريكية التي توظفها في إطار السياسات أو المواقف التي تتخذها تجاه تلك الحكومات [275].

وفيما يتعلق بتركيا فإن أهم تداعيات الحرب على العراق واحتلاله تمثل بتحويل القضية الكردية، التي حاولت تركيا جاهدة جعلها شأناً داخلياً ثانوياً، ومجرد مشكلة مرتبطة بملف حقوق الإنسان وحريات الفرد فيها، إلى قضية سياسية بدأت تأخذ أبعاداً دولية، فتركيا التي تضع عينها على الاتحاد الأوربي، بدأت تواجه ضغوطاً من الأخير الذي تخشى دوله من أبعاد و ترسبات هذهِ القضية الشائكة التي ستتأثر خرائط ورسومات الاتحاد بها في المستقبل[276].

ولم ينحصر القلق التركي من احتمالات قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق حسب بل ما سيتركه في المستقبل من تبدلات جوهرية في خارطة موازين القوى عبر اعتماد الولايات المتحدة في إستراتيجيتها في المنطقة على مؤثرين جدد في بناء مشروعها الكبير للشرق الأوسط [277]. إذ كانت تركيا تعد الحليف المهم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعضو في حلف شمال

الأطلسي التي سخرت قواعدها العسكرية للقوات الأمريكية، إلاّ أن ابتعادها من الولايات المتحدة في مرحلة بالغة الأهمية للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إليها، فضلاً عن تراجع قيمتها العسكرية بعد نجاح الولايات المتحدة في خوض الحرب بدونها وتحقيق الانتشار العسكري الأمريكي الواسع في العراق(278).

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدركت الحكومة التركية بأن الحرب على العراق يعني توجيه ضربة قاصمة للاقتصاد التركي المتراجع في الوقت نفسه ستخسر مليارات الدولارات الموعودة بها إذا لم تسمح بدخول (62) ألف جندي أمريكي على أراضيها عبر فتح جبهة شمالية(279). وفي السياق نفسه نجد أن الاقتصاد التركي لا زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقروض و المساعدات التي تقدمها له الولايات المتحدة تحديداً وبعض الدول الصناعية الكبرى بصورة عامة، هذهِ الاعتمادية ارتكزت على توظيف الفواعل السياسية للإفادة منها في هذا المجال(280).

إن ما تخشاه تركيا في الوقت الحاضر هو أن يتحول خط الأنابيب العراقي المار في المنطقة الكردية إلى خانق للاقتصاد التركي، إذا ما حاولت تركيا الدفع باتجاه عرقلة المسعى الكردي في تحقيق فدرالية كردية، فخط الأنابيب الذي يمر عبر منطقة كردستان العراق سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل وهو ما ينبغي استثماره لتعديل الموقف التركي ليس فقط في مسألة الفدرالية بل عن طريق الكثير من المسائل المتعلقة بالشأن العراقي، كما أن الحكومة التركية تعول كثيراً على بترول كركوك في سد احتياجاتها البترولية فضلاً عن الرسوم التي تحصل

عليها من جراء تشغيل خط كركوك – ميناء جيهان التركي لذلك تعارض أية سيطرة لأكراد العراق على عائدات البترول في تلك المدينة خشية تعزيز نفوذهم، ومن ثم ستتعرض المصالح التركية وسيما الاقتصادية منها للخطر[281].

لا شك في أن نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العراق تمكننا من استشراف حقيقة موضوعية مؤكدة وهي أن العراق مازال يمثل الدولة المحورية الشرق أوسطية في إنعاش الاقتصاد التركي وهو ما ينبغي استثماره في الكثير من أوجه العلاقات، وإذا ما أعطيت تركيا وضعاً تفاضلياً عن سواها من دول الجوار ذلك سيؤدي بشكل مؤكد إلى تحويل تركيا إلى فاعل ايجابي [282].

إن من المؤكد أن تركيا تعد حليفاً استراتجياً للولايات المتحدة بحكم الاتفاقيات و المعاهدات التي عقدتها أنقرة مع واشنطن، والتي تتداخل مع ارتباطات تركيا بحلف الناتو، هذهِ الثوابت تكاد تشكل معوقات أمام خيارات السياسة التركية تجاه العراق، ومن ثم فإن تعارض سياستها مع الإستراتيجية الأمريكية في العراق هي مسألة شبه مستحيلة، وعليه فإنها مضطرة على التعامل مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها العملية السياسية في العراق، بأسلوب جديد وصيغ مختلفة تجعلها ايجابية في مسيرة العلاقة السياسية بين البلدين [283].

ثانياً: الوظيفة الإقليمية التركية الجديدة في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد كونت هجمات 11 أيلول 2001، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق صياغة عرض أمريكي للمنطقة على وفق ما أسمته "الشرق

الأوسط الكبير" والذي يقوم على أعادة صياغة الخريطة الجيوستراتيجية للمنطقة العربية، كما تتضمن تذويب النظام الإقليمي العربي في نطاق إستراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين والقوقاز شمالاً والمغرب العربي غرباً، على وفق مزاعم براغماتية، ومن أهمها ان الشرق الأوسط هي منطقة عدم استقرار و مصدر مهدد من مصادر تهديد الآمن القومي الأمريكي وأحد بؤر انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم ومركز تجمع الأصولية الدينية، ولقد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسة كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير هي[284]: انظر الخارطة رقم (1) توضح الشرق الأوسط الكبير.

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

2- بناء مجتمع معرفي.

3- توسيع الفرص الاقتصادية.

ويعبر مشروع الشرق الأوسط الكبير عن مجموعة من الإصلاحات والبرامج التنفيذية التي أعلنها الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) في آذار عام (2004) في قمة مجموعة الدول الصناعية الثمان (G8) وتؤكد توسيع الفرص الاقتصادية عن طريق إزالة الحواجز والقيود التجارية لاختراق العالم العربي عبر النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، فتبنت الولايات المتحدة إستراتيجيتها لمنطقة أسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب العربي غرباً إلى هضبة التبت شرقاً وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان وتتجاهل الخصوصيات الحضارية وتفجر التناقضات الداخلية وتهدد التوازنات الإقليمية وتعمق التناقضات البينية[285].

ويرى مشروع الشرق الأوسط الكبير أن كل هذه الأمور (الديمقراطية والمجتمع المعرفي والبرامج الاقتصادية) مفتقدة إلى حد بعيد في كل أرجاء هذه المنطقة التي تمر بحالة من الركود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فيما عدا إسرائيل الأمر الذي أفرز ظاهرة (الإرهاب) لدى شعوب هذه المنطقة، وقد استند المشروع إلى تقريري التنمية البشرية لعامي 2003/2002 وهو ما عبر عنه السفير السابق للولايات المتحدة في مصر (ديفيد ولش) عبر وسائل الأعلام على الرغم من وقائع الأحداث التي تبين ان هذا المشروع جاء نتيجة الفشل الأمريكي في (الشرق الأوسط الصغير) والمتمثل في أفغانستان والعراق، فضلاً عن تعثر تطبيق (خارطة طريق) بين فلسطين – إسرائيل [(286)].

ومن أهم مرتكزات مشروع الشرق الأوسط الكبير [(287)]:

1- أجراء عمليات تغيير عميقة في بنية المجتمعات وشعوبها.

2- معالجة أساليب الحكم والتفكير ووضع المرأة، بينما تتجاهل الفقر والتفاوت الاقتصادي والبطالة وضعف النمو الاقتصادي والفساد الإداري.

3- النظر إلى بلدان الشرق الأوسط الكبير، وشعوبه البالغ عددها مليار وربع انسان ككتلة واحدة بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل منهما.

4- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح واللجوء إلى الانتخابات عبر أشراف لجان أمريكية – إسرائيلية – أوربية مشتركة.

5- إصلاح التعليم لجعله ملتقى الرأي العام المنطلق إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية في المنطقة مع نظرائهم، سيما في إسرائيل الذي تعده الوثيقة البلد الديمقراطي الوحيد في المنطقة.

6- إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة والمرتبطة بالاستيراد والتصدير.

7- إطلاق المشاريع الصغيرة وتمويلها بالقروض الصغيرة المربحة.

8- تدريب الصحفيين والكتاب في الولايات المتحدة و إسرائيل.

9- مطالبة البلدان العربية بتحسين وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال رفع القيود والحواجز الجمركية على السلع والبضائع.

10- تشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة جميعها.

ويضاف إلى ذلك فانه من غير الموضوعية والمنطقية أن يطرح مشروع إستراتيجي بهذا الحجم من دون أن يكون هناك جملة من الآليات التي تمكنت من الظهور على أرض الواقع وتنقله من إطاره النظري إلى واقع عملي ملموس ومنها [288]:

1- أجراء انتخابات حرة ونزيهة.

2- دعم مؤسسات المجتمع المدني عبر شيوع الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع والسلطة وتوفير فضاء من الحرية والديمقراطية على الصعيد السياسي والاجتماعي.

3- إرساء معايير الشفافية ومكافحة الفساد.

4- تفعيل دور المرأة من خلال تمتعها بحقوقها الأصلية، وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية لكسب ثقة المرأة العربية حتى كان واحداً من مستدعيات إطلاق المشروع [289].

5- إنشاء بنوك لتحويل الأعمال ومشاريع التنمية الدولية.

6- التقليل من سيطرة الحكومات على الخدمات العامة.

7- مبادرة مدارس الاكتشاف، وظهر ذلك جلياً في مقترحات (G8)(الدول الصناعية) وتهدف إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة[290].

8- إنشاء مراكز لتدريب العاملين في المنظمات غير الحكومية وتمويلها للتأثير في حكومات بلادهم وصانعي القرار.

ويضاف إلى ذلك أن مقومات ديمومة مشروع الشرق الأوسط الكبير يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف [291]:

أ- مقومات عالمية:

1- منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها.

2- حلف الشمال الأطلسي (الناتو).

3- الدول الصناعية الثمان (G8).

ب- مقومات إقليمية:

1- إسرائيل.

2- تركيا.

3- إيران.

4- دول الجوار الأفريقي (كينيا، تشاد، اوغندا، النيجر، مالي، السنغال، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، أثيوبيا، أرتيريا).

جـ- مقومات محلية [292]:

1- بروز التيارات الديمقراطية (الليبرالية).

2- تعدد النماذج المعبرة عن التغيير المأمول، إذ نجد الميل العربي نحو التغييرات بات شيئاً مرغوباً، وهو بمثابة حافز للولايات المتحدة لبناء المقومات المحلية وأمثلتها العراق، إذ أن خطوة الحرب على العراق بمثابة خطوة أولى لرؤية تحول كامل في الشرق الأوسط.

أما كوابح المشروع فهي كالآتي [293]:

1- النظرة الأمريكية للنظم العربية.

2- تنامي تأثير التيار الإسلامي الجهادي.

3- ارتباك مدركات النخب العربية الحاكمة.

4- انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5- تنامي الإرهاب السياسي المنظم.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير له عدة أبعاد [294]:

1- البعد السياسي: يهدف هذا المشروع إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل رسمياً وتطبيع العلاقات على مختلف الأصعدة وهذا في صالح قضاياهم المركزية لان هذا الكيان يسعى دائماً إلى التوسع وفرض سيطرته على الأمة العربية، وهذا الكيان يحاول استيعاب الصراع العربي – الإسرائيلي من دون أن يجد حلاً بين الفلسطينيين و الإسرائيليين، وهذا الكيان يريد تفكيك المقاومة وحل المنظمات الفلسطينية المناهضة و(حزب الله) في لبنان، كما يسعى هذا المشروع لاستيعاب موضوع امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل محاولاً جعل العراق انموذجاً لتعميم الديمقراطية في المنطقة.

2- البعد الاقتصادي: يسعى هذا المشروع إلى ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي عن طريق خلق سوق مشتركة ومتشابكة بحيث تكون إسرائيل مركزاً تجارياً لا يمكن الاستغناء عنه، كما تحاول الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع إلى إحكام السيطرة الشاملة على الثروات الطبيعية التي تحتويها المنطقة.

3- البعد الثقافي: إن هذا المشروع يهدف إلى نشر قيم الديمقراطية الغربية وتحديداً الأمريكية كونها الأنموذج الذي يحتذى به مما يؤدي إلى ضرب القيم

الثقافية العربية ومن ثم انغماس العرب في الحضارة الغربية المادية في مرحلة من تراجعها الأخلاقي والقيمي وتخليهم عن عناصر الخصوصية في الثقافة العربية الإسلامية.

4- البعد الجغرافي: يتجسد في الأشراف المباشر على ممرات العبور الدولية سواءً الجبلية أو البحرية أو الجوية من بحر قزوين إلى البحر الأسود إلى قناة السويس إلى البحر الأحمر إلى خليج عدن.

ومما تقدم يتبين أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بمرتكزاته وأبعاده بمثابة غلاف براق لإيديولوجية الائتلاف اليمين الحاكم في الولايات المتحدة الذي يستهدف في نهاية الأمر عقلية الشعوب الأخرى التي يعدها الحزب أدنى من العقلية الغربية وأقل قدرة على التفكير والإبداع، وهذا يفسر حقيقة أن هذا المشروع يخدم الأهداف التوسعية الإسرائيلية في المنطقة، وعلى الرغم من مواقف القبول والرفض العربية لهذا المشروع ومواقفها من الإصلاحات السياسية القادمة من الخارج، يجعلنا نقف على حقيقة ثابتة هي أن الولايات المتحدة هدفها أجراء إصلاحات سياسية في النظام الإقليمي العربي بما يتلائم مع توجهاتها وأهدافها في المنطقة، وفي النهاية فان هذا المشروع ما هو إلا غطاءً أمريكياً للانخراط في شؤون المنطقة بيسر بما يغفر لها خطيئة احتلال العراق ويمحو التحيز الكامل لإسرائيل ويحسن صورتها لدى الشعوب العربية.

وبقدر تعلق الأمر بتركيا فأنها تعد من اقرب الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد إسرائيل، وتعد الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن أن تستفيد منها مستقبلاً لتحقيق الإصلاحات في المنطقة العربية والدليل على ذلك إنها كانت أول دولة فاتحتها الإدارة الأمريكية (بمشروع الشرق الأوسط الكبير) وعلى الرغم من التشكيك التركي بالمشروع إلا أنها ترى فيه فرصة كبيرة للقيام

بدور كبير وذلك لأنها هي البلد الوحيد الذي له قواسم مع الـدول التـي يشـملها المشروع في إطار الجغرافية السياسية التي يمكن وصفها (الجغرافية الإسلامية).

ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة لكي تدفع مشروعها إلى الأمام وتتجنـب المزيـد من الصعوبات لها في هذه المنطقة ينبغي عليها أن تعطي دوراً محلياً للمشروع، ومن هنا فأن ليس هناك أفضل من تركيا في دعم المشروع التي تشكل بموقفهـا وتجربتهـا المعتدلـة نموذجاً مقبولاً لطرح هذا المشروع.

ولتأكيد أهمية الدور التركي في دعم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربيـة هـو ذلك ما أكد عليه وزير الخارجية التركي الأسبق (عبد اللـه غول) خلال اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في الكويت في شباط 2004 عندما أكد على ضرورة تشكيل منظومة أمنية سياسية – اقتصـادية بـين دول المنطقـة في إطـار اتحـاد شرق أوسـطي عـلى غـرار الاتحـاد الأوربي مرفقاً دعوته بضرورة التغيـير الـذاتي محـذراً في الوقـت نفسـه مـن انـه إذا لم يـتم التغيير من الدول العربية من تلقاء نفسها وقناعتها فأنها ستتعرض إلى تغيير من الخارج.

ومما لاشك فيه إن تصريح الوزير التركي يـدل عـلى أن لتركيـا دوراً في هـذا المشروع لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى الـرغم مـن التـوتر الـذي حـدث في العلاقـات الأمريكية-التركية بسبب احتلال العراق إلا أننا نجد اسـتمرار الولايـات المتحـدة في سـعيها لإعطاء دور لتركيا في هـذا المشروع، وذلـك مـن خـلال دعـوة الـرئيس الأمـريكي السـابق (جورج بوش الابن) لرئيس الوزراء التركي السابق (رجـب طيـب اردوغـان) إلى قمـة الـدول الثمانية وذلك لبحث خطة (بوش) حول موضوع تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط.

إن تركيا تسعى إلى احتلال موقع أساس في مشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ أن المساهمة في هذا المشروع تشكل مدخلاً جديداً في التحرك السياسي الواسع في عدة اتجاهات:

أ. تجاوز الخلاف الناشئ بين الولايات المتحدة وتركيا اثر الموقف التركي من الحرب على العراق واحتلاله وإعادة العلاقات الجيدة بينهما.

ب. دفع أوربا لتفهم الحقيقة الجغرافية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوربية المستقبلية.

جـ. يتيح مشروع الشرق الأوسط الكبير تفجير الطاقة التركية تجاه دول الجغرافية الإسلامية انطلاقاً من تقدمها الصناعي والعلمي في العديد من المجالات.

وخلاصة القول إن تركيا ترى ضرورة تقديم الدعم الأمريكي في مشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقيق الإصلاحات في المنطقة العربية، وذلك لأنها اعتادت على بلورة دورها في إطار المشاركة في الخطط الأمريكية وما تزال ترى ضرورة المشاركة لعدم فقدان أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمشاريع والخطط الأمريكية، كما أن تركيا ترى ضرورة تدعيم مشروع الشرق الأوسط الكبير والمشاركة فيه وذلك لرسم سياستها في التطورات المتعلقة بمستقبل العراق ولتحقيق دور تركي إقليمي وهو الأمر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة في إطار المشروع الأمريكي وليس الظهور بمظهر الدولة المعزولة التي ينبغي أن تتلقى نصيبها من تداعيات ما بعد احتلال العراق.

الفصل الثالث

إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الجديدة

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 محطة فاصلة في تـاريخ السياسة الخارجية التركية، إذ انـه بعـدما كانـت لاعبـاً إقليميـاً مـن داخـل محـور الغـرب والأطلسي، حاولت تركيا مع حزب العدالة والتنمية أن تؤسـس لنفسـها حيثيـة لا تتعـارض مع انتمائها الأطلسي لكنها تتيح لها أن تُعبر أكثر عـن البُعـد الأيـديولوجي لحـزب العدالـة والتنمية، وهذا ما جعل تركيا تضع أمامها هـدف أن تكـون لاعبـاً أساسـياً مؤسسـاً لنظـام إقليمي جديد، ولم يكـن هـذا متاحـاً مـن دون أدوات تجعـل منهـا قـوة اقتصـادية كبـيرة ونموذج يحتذى به، وكان على رأس هذه الأدوات إتباع سياسـة الانفتـاح عـلى دول الجـوار القريب والبعيد وهو ما عرف بسياسة تصفير المشكلات، وهـذا سـيخرج تركيـا مـن كونهـا بلداً طرفاً لمشكلات متواصلة مع جيرانهـا، إلى بلـداً مبـادر إلى حلهـا عـلى أسـاس المصـالح المشتركة مع إعطاء الأولوية لمصلحتها القومية العليا.

أولاً: المتغير الثوري العربي و السياسة الخارجية التركية

وجدت تركيا في ثورات الربيـع العـربي فرصـة للانتقـال مـن أن تكـون مجـرد شريـك للاعبين إقليميين آخرين مثل إيران في تزعم المنطقة وتنتقل لتكون اللاعب الإقليمي الأوحـد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديداً ومن معه، وقد مثل وصول ريـاح التغيـير العربيـة إلى سـوريا فرصـة تاريخيـة لتركيـا وفقـاً لحسـاباتها لـكي تنتقـل إلى مرحلـة العمـل عـلى تعزيـز نفوذهـا وكسر التـوازن الإقليمـي مـع إيـران وحلفائهـا [(295)]، مـن خـلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى وهـو إيـران، عـبر ضرب إحـدى الركـائز الأساسـية للنفـوذ الإيـراني،

وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصـول الإسـلاميين إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربيـة ركيـزة جديـدة لمضـاعفة هـدفها في تسـيّد المنطقة[296].

جاءت الثورات العربية لتضـع تحـت الاختبـار الجـدي والقـاسي واحـدة مـن أكـبر التحـولات في تـاريخ تركيـا الحـديث والتـي مثلتهـا إسـتراتيجية العمـق الاسـتراتيجي بكـل عناوينها المثيرة والجذابة، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسـة تركيـا الخارجيـة في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية[297].

إذ سقطت مع الربيع العربي دعوات التحالف الثلاثية والرباعية بين سـوريا وتركيـا وإيران والعراق، التي راجت منذ فترة عـلى وقـع طموحـات توسـيع المصـالح الاقتصـادية، وتحت تأثير نظرية تصفير المشاكل التي أصابها الربيع العربي بالتفكك والانهيار[298].

لا شك إن ثورات الربيع العربي قد أثرت على الإستراتيجية التركية السابقة ومن ثـم أعاقـت مسـار إسـتراتيجية تصـفير المشـكلات، سـيما أن تركيـا غـادرت موقعهـا الوسـطي والحيادي السابق من الدول والقوى، وتحولت إلى طرف في الصراعات بين الـدول العربيـة والإقليمية وفي الصراعات الداخلية فساد التوتر علاقاتهـا مـع عـدد كبـير مـن الـدول مثـل سوريا وإيران والعراق وروسيا واليونان وقبرص اليونانية، فضلاً عن إسرائيل في تراجع لمبدأ تصفير المشكلات في السياسة الخارجية التركيـة[299]، ومـع فشـل سياسـة تصـفير المشـكلات وتحولها إلى تعميق المشكلات تبدو السياسة التركية دخلت مرحلـة جديـدة مـن التحـول، هو أشبه بالانقلاب على سياستها السابقة، لتعود تركيا من جديـد دولـة محاطـة بالأعـداء بدلاً من الأصدقاء[300].

ويمكن القول أن الارتباك هي الكلمة الأكثر دقة وحيادية في وصف السياسة التركية تجاه ثورات الربيع العربي[301]، ومن ثم تباينت المواقف التركية من الثورات العربية، وأتبعت تجاهها سياسة مركبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر، والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق أن استقرارها يهم تركيا، وإنها تسدي النصح لا الإملاء، بل أن (رجب طيب أردوغان) اعتبر ما يجري في سوريا مثلاً، جزءاً من السياسة الداخلية التركية وليس من سياستها الخارجية، ولعل إحساس تركيا بوجود (فائض قوة) لديها و(فائض ثقة بالنفس) هو ما يدفعها أحياناً إلى التصدي لملفات اكبر من قدرة دبلوماسيتها وإمكاناتها [302].

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً في التعامل مع الثورات العربية، فأبتدأً التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية عند مطالبة (اردوغان) الرئيس المصري (حسني مبارك) بالرحيل لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، إذ عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة الناتو وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية وذلك للحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا[303]. سيما أن الاستثمارات التركية في ليبيا لم تكن تقل عن (خمسة) مليار دولار، كما كانت تُصدِّر إلى ليبيا منتجات بقيمة ملياري دولار، ودعت تركيا إلى تلبية المطالب المحقة للشعوب في اليمن والبحرين[304]. كما أكدت تركيا رفضها أي تدخل خارجي في البحرين تأكيداً على وحدة البحرين واستقلالها[305].

وعندما وصلت الثورات العربية إلى سوريا، لم تـتردد تركيـا في التعـاطي مـع سـوريا بطريقة وصائية مفاجئة، وفتح مدرسة يومية في تلقين الدروس للقيادة السورية في ما يجب أن تفعله وبأية طريقة، وأعلنت تركيا على لسان (اردوغان) من على باب البيت الأبيض في أيلول 2011 قطع كل العلاقات مع دمشق، داعية الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية ومهددة بتدخل عسكري لغايات إنسانية[306].

ومن خلال التعاطي التركي مع الثورات العربية يمكن رصد مجموعة ملاحظات ومنها[307]:

1- أن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق وتحولت إلى طرف في الصراعات بين الدول العربية والإقليمية.

2- أظهرت تركيا على امتداد الثورات العربية، سيما في سوريا نزعة مذهبية في خطابها.

3- انتقلت تركيا من دور القوة الناعمة إلى القوة الصلبة التي تهدد الجميع من سوريا وإسرائيل إلى قبرص.

4- باتت السياسة التركية أكثر أطلسية وبالتالي أكثر ارتماء في أحضان الناتو، سيما بعد مشاركتها في عمليات الناتو في ليبيا، ومع موافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي في آب 2011 في تركيا، ما اعتبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وسوريا وضمانة أضافية لأمن إسرائيل من خطر تلك الصواريخ.

ثانياً: التداعيات الجيواستراتيجية لثورات الربيع العربي على السياسة الخارجية التركية

أفرزت ثورات الربيع العربي تداعيات جيواستراتيجية أثرت على السياسة الخارجية التركية بتوجهاتها سياسياً واقتصادياً وامنياً: [308]

1- سياسياً: أدت الثورات العربية إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج، مع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، إذ يمكن التمييز بين عدة اتجاهات، أولها: يركز على آليات ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية مدنية للدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، ويركز ثانيها: على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخلياً وخارجياً، وثمة اتجاه ثالث يرى أن حالات بعض الدول العربية مثل مصر قد أصبحت في وضع أفضل من تركيا، ومتجاوزة لها من منظور عدم وجود مشكلة العلمانية المتطرفة، وطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وتراجع القيود الواردة على تيارات الإسلام السياسي، وإمكانيات التعبير عن رؤية هذا التيار وتطبيقها بشكل أكثر وضوحاً.

وبجانب الدور التركي كنموذج، وفرت الثورات مجالًا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات

لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات تـوازن بـين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقـف العنـف وبـدء عمليـات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة، وظهر هـذا المـنهج الـتركي بوضـوح فـيما أعلنـه أردوغان في 7 نيسان 2011 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا مـن خـلال ثلاثـة محاور هي: وقف فوري لإطـلاق النـار وانسـحاب القـوات الحكوميـة مـن المـدن وإعـادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنـة تـوفر تـدفق المسـاعدات الإنسـانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف. لكن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومـدى توازنـه، وكـذلك التسـاؤل حول مدى فاعليته، فتزايدت حدة الاستقطابات بين أطراف الصراعات الـدائرة واسـتخدام السلاح، كلها عوامل تقيد مـن فاعليـة الـدور الـتركي في تحقيـق النتـائج المطلوبـة وتظهـر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيـف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا.

2- اقتصادياً: تعاني تركيا حالياً من خسـائر اقتصـادية في علاقاتهـا مـع الـدول التـي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عـام 2011 تراجعـت بنسـبة 24% إلى كـل مـن مصر والـيمن، و20% لتـونس، و43% لليبيـا، و5% لسـوريا، مـع توقـع تصاعد هذه النسـب في الـدولتين الأخيرتـين بتـدهور الأوضـاع فـيهما، فضـلاً عـن خسـائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، إذ تشكل السوق الثانية للمتعاقـدين الأتـراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقـديرات عـام 2009.

لكـن مـن الضروري عـدم المبالغـة في التـأثيرات السـلبية في اقتصـاد تركيـا، فمـن ناحيـــة فتحـــت هـــذه الأوضـــاع المجـــال لاستحضـــار دور تـــركي مســـاهم في إنقـــاذ اقتصـاديات هـذه الـدول، في إطـار الحـديث عـن مشروعـات تعكـس سـعي تركيـا لتنشـــيط علاقاتهـــا التجاريـــة والاســـتثمارية معهـــا، كـــما نجـــد أن أغلـــب الشركـــاء التجـاريين الأساسـيين لتركيـا خـارج المنطقـة، كـما أن النسـبة التـي تشـكلها الصـادرات التركيـة إلى كـل مـن مصر وليبيـا وسـوريا لإجـمالي حجـم الصـادرات التركيـة لا تتعـدى مـن 1 إلى 1.5% لكـل منهـا، كـذلك فـإن انخفـاض حجـم الصـادرات التركيـة إلى بعـض دول المنطقـــة عوضـــته زيـــادة الصـــادرات إلى دول أخـــرى، مثـــل إيـــران والعـــراق والإمـارات، وفي السـياق ذاتـه أعلـن تجمـع المصـدرين الأتـراك عزمـه عـلى تعزيـز الصـــادرات التركيـــة شرقـــاً نحـــو الهنـــد وإندونيســـيا والصـــين لزيـــادة تنويـــع وجهـــات الصـادرات التركيـة، ولعـل أحـد المـؤشرات اللافتـة للنظـر أن الصـادرات التركيـة وصـلت قيمتهـــا إلى 55.5 مليـــار دولار في الأشـــهر الخمســـة الأولى مـــن عـــام 2011 بزيـــادة قدرها 20% عن الفترة نفسها من العام السابق.[309]

لا يمنع ذلك من أن ارتفاع أسعار النفط بسبب تطورات الأوضاع في المنطقة، أسـهم في ارتفاع الواردات التركية وزيادة عجز الميزان التجاري، خاصة بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من 90% من احتياجاتها من النفط والغاز والفحم، وتكشف المقارنة بين حجـم الصـادرات والـواردات التركيـة عـن تضـاعف حجـم العجـز في ميـزان التجـارة الخارجية من 5.5 مليار دولار في نيسان2010 إلى 9 مليارات دولار في نيسان 2011.[310]

3- امنياً: أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بـروز أدوار أمنيـة عسـكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشـاركة التركيـة في حملـة الشـمال الأطلسي لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك أثارت بعض التحلـيلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالـة تـدهور الأوضاع فيها للحد من امتداد التأثيرات السـلبية وتـدفق اللاجئـين داخـل الأراضي التركيـة، ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء [311]. فإن دلالة إثارتها تظل قائمـة، إذ تمثـل بشـكل أو آخـر إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل العدالة والتنمية، كما كشـفت عـن حدود قدرة تركيا على الحـد مـن التـدخلات العسـكرية الأجنبيـة في المنطقـة، والاضـطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر، وهو مـا ظهـر في الحالـة الليبيـة، وقـد يفـرض نفسه في الحالة السورية حال تصاعدها.

ويمكن القول بأن ثورات الربيع العـربي قـد أثـارت العديـد مـن التحـديات الأمنيـة بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائلة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية ، وما تبعها من سقوط الأنظمة السياسية التي بدت قوية في ظاهرها واتضح بعـد ذلك أنها أنظمة شائخة في داخلها، بما أوجد بيئة أمنية مغـايرة اتسـمت بحالـة مـن عـدم الاستقرار والسيولة والتفكك، على نحو كان من أبرز نتائجه إعادة صوغ أنمـاط التحالفـات الإقليمية، وبروز ظواهر أمنية وتهديدات بدت وفق الإدراك التركي مرتفعة الحدة.

فقد راهنـت تركيـا عـلى الثـورات العربيـة بعـدما تيقنـت مـن أنـه مـن الصعوبة بمكان مواجهتها، ارتبط هذا الموقف بطبيعة السياق المحلي المصـاحب لهذه الثورات وأنماط المواقف الإقليمية والدولية منها، ورغـم أن تركيـا أدركـت أن ثمة فرصاً إذا ما أحسن استغلالها يمكن أن تعظم مصـالحها الاقتصـادية مـن

جانب، وتعظم من النفوذ والدور الإقليمي لتركيا من جانب آخر، غير أن ذلك كان مصحوباً بتنامي حدة التهديدات التي واجهتها تركيا على الصعيد الأمني.

وفي هذا السياق، اضطلعت الاعتبارات الأمنية بدور أساسي في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، إذ برز المحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين ، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية ، سيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج وإيران.

وقد سيطرت الاعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(877 كم)، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق، كما تخوفت تركيا من تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة ، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا وفقاً لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد تواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هي القوة الإقليمية الرئيسة المساندة لعمليات التغير في المنطقة، فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ معادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية، خصوصاً أن الانتخابات التي أجريت في دول الربيع

العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحـزاب إسـلامية تتبنـى مقاربـات أكـثر عدائيـة حيـال إسرائيل.

ارتبط بذلك أيضاً أن النموذج التعاوني الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشـكلات الأمنية والتهديدات التي تواجهها المنطقة، لم يعد يجدي نفعاً في ظل تضرر علاقـات تركيـا مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقـات مـع إسرائيـل مـن توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلًا عن تضرر العلاقة مع طهران بفعـل إقـدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي على أراضيها، بخلاف الصراع بين طهـران وأنقـرة للتأثير في مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية.

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مـع دول الجـوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا الربيع العـربي، وذلـك مـن خلال تأكيد عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضـد أي مـن هـذه الـدول إلا في إطـار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التـوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط طائرة استطلاع تركيـة(F4) تحـدّياً كبـيراً بالنسـبة لتركيـا، ودفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحـدي سـوريا للقـوات العسـكرية التركيـة سـتكون عواقبـه وخيمة، هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة إلى موازين القوى التـي تصـب لصـالحها مقارنـة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق، باعتبارهما داعمتين للموقف السوري، وإنمـا أيضـاً لاعتبارات عديدة منها أن تركيا تعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، بل وتمثل ثـاني أكـبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للتهديدات الأمنية فيمكن القول بأنها قد ارتبطت في مرحلة ما بعد الثورات العربية بملفين أساسيين: [312]

1- تمثل الملف الأول في الطبيعة المتغيرة لأنماط التحالفات الإقليمية، إذ أصبحت تركيا محاطة بدول جوار تتخذ مقاربات تثير تهديدات أمنية بالنسبة لتركيا، وهذه الدول تتمثل في كل من إيران والعراق وسوريا، وقد تمثل المحدد الأساسي في ذلك طبيعة الموقف التركي من الثورة السورية، ومساندتها المادية والعسكرية والاستخباراتية لكل من المجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر.

أوجد هذا الوضع صراعاً ثانوياً بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر، هذا الصراع لم يكن المكون الطائفي غائباً عنه، فتركيا تنظر إلى ذاتها باعتبارها القوة السنية الأكبر، وذلك في مواجهة إيران التي تسعى للتمدد أينما وجد الشيعة في المنطقة، وكذلك الحال بالنسبة للعراق الذي سبق لرئيس الوزراء التركي الاسبق (رجب طيب اردوغان) أن وجه لرئيس الحكومة العراقي السابق (نوري المالكي) اتهامات بأنه يحمل رؤى طائفية، فيما اتهمه الأخير بتبني سياسات عدائية حيال العراق، هذا الاصطفاف الحاد أفضى إلى تقارب تركي خليجي، في مواجهة محور سوريا-العراق-إيران.

2- وفيما يتعلق بالملف الثاني، فقد ارتبط بتغير قواعد الاشتباك في العلاقات السورية التركية وتأثيراتها في طبيعة المتغيرات الأمنية التي أفضت إليها الثورة السورية، وما خلقته من تحديات أمنية ترتبت على اتجاه تركيا للتخلي عن نظام (بشار الأسد) والاصطفاف في الجانب الإقليمي والدولي الداعي إلى تنحي (الأسد)، وتلبية مطالب المتظاهرين بتحول ديمقراطي وإصلاح سياسي حقيقي في سوريا.

ترتب على ذلك أن انتقلت العلاقات من الدفء إلى الجفاء، إذ باتت أنقرة تحتضن قوى المعارضة السورية، وتقدم كافة أشكال الدعم إلى الجيش السوري الحر، وذلك بعد أن أسقطت تحفظاتها حيال المطالب السعودية والقطرية بتقديم تسهيلات بشأن عمليات تسليح فصائل المعارضة السورية، هذا بينما اتجهت سوريا إلى إسقاط جميع التحفظات إزاء إعادة ممارسة حزب العمال الكردستاني لأنشطته عبر الأراضي السورية، بما تسبب في إفشال الحوارات السرية التي أجريت في أوسلو بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واشتداد المواجهة بين الطرفين وتزايد أعداد الضحايا المدنيين والعسكريين، مما أفضى إلى إثارة البيئة القومية المتشددة في تركيا، وارتفاع حدة التوتر على صعيد علاقات تركيا مع كل من إيران وسوريا، سيما بعد أن أوقف فرع الحزب في طهران والمعروف باسم بجاك عملياته ضد القوات الإيرانية.

إن هذه التطورات في مجملها أوجدت تحديات عديدة بالنسبة للأمن القومي التركي، لا ترتبط بالتهديدات التي باتت تثيرها حال السيولة والاضطراب التي يتسم بها المشهد الإقليمي، وتأثيرات ذلك على المصالح التركية، وإنما ترتبط كذلك بالتداعيات المباشرة على الاستقرار الأمني والوحدة الجغرافية لتركيا، وذلك في ضوء تطورين أساسين: أولهما تعلق بتنامي طموحات الأكراد بتأسيس دولتهم المستقلة في شمال سوريا وذلك فيما يطلق عليه الأكراد كردستان الغربية، وثانيهما تمثل في الدعم السوري الإيراني لحزب العمال الكردستاني، على نحو دفع إلى استخدام أسلحة ثقيلة ونوعية لاستهداف المصالح والأراضي التركية، مما أفضى إلى خسائر تركية ضخمة سواء على الصعيد المادي أو البشري.

ثالثاً: ثـورات الربيـع العـربي والتقيـيم الاسـتراتيجي للسياسـة الخارجيـة التركيـة في الشرق الأوسط

على الرغم من تصاعد الدور الإقليمي لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنميـة إلى سدة الحكم، إلا أن الدور التركي في أعقاب ثـورات الربيـع العـربي وردت عليـه الملاحظـات التالية:

1. فرضت المواقف التركية ومحدّدات سياسـتها الداخليـة التـي تخضـع لتجاذبـات حزبية وانتخابية عديدة تراجعاً في حضورها بعد الثورات العربية، خاصةً في حالتي الثـورة الليبية والثورة السورية، وبالطبع سيسهم التموضع الجيوسياسي المتوقع في العالم العربي في ملء الفراغ الذي استغلّته تركيا سابقاً كفاعل جيوستراتيجي يحظى بقبول شـعبي لإنضـاج دور فاعل في المنطقة، ولا يعني هذا أننا سنكون أمام واقعٍ جديـد يتـدهور فيـه الحضـور التركي عربيّاً فنجاح الثورات العربية قلّص أدوار الدول التي تعتاش على سياستها الخارجية مثل إيران، وهذا يعني رجحان كفّـة التنـافس الـتركي الإيـراني في المنطقـة العربيـة لصـالح أنقرة، مع احتفاظ تركيا بقوة اقتصادية تجعلها قادرة على بلورة تقاطعـات لبنـاء علاقـات إستراتيجية مع الدّول العربية. [313]

2. لقد شهدت فترة الربيع العربي توتراً بين تركيـا وبـاقي دول المنطقـة وتحديـداً سورية والعراق وإيران وبـدأ يأخـذ مسـارات خطـرة، ولعـل مردهـا جملـة مـن الأسـباب المتعلقة بالسياسة التركية نفسها والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- موافقة أردوغان على نشر الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي على الأراضي التركيـة حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وهو قرار إستراتيجي خطير، نظراً لأنـه موجـه ضـد دول المنطقة سيما إيران التي وصفته بالتهديد الخطير للتوازنات العسـكرية والأمنيـة في المنطقة.

ب- إظهار تركيا البعد الطائفي في سياستها تجاه المنطقة العربية، وهي هنا عملت على أكثر من مستوى وصعيد، فمن جهة دعمت حركات الإسلام السياسي سيما حركات الإخوان المسلمين في البلدان التي شهدت ثورات واحتجاجات مثل مصر وتونس وليبيا وسوريا، ومن جهة ثانية نسقت مع السعودية وقطر والجامعة العربية تجاه الملف السوري، والعمل معاً من أجل إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن ووضعه تحت الفصل السابع الذي يعني خيار التدخل العسكري في الأزمة السورية، ولا يخفى على المراقب أن هذا التوجه يحمل معه الخلفيات السياسية لفرض ترتيب سياسي جديد في المشهد الإقليمي للمنطقة، فالتخلص من النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله، وفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبراً لإقامة تحالف مختلف بين تركيا ودول الخليج ومصر في عهد الإخوان المسلمين، ويكون مرتبطاً بالسياسة الأمريكية والغربية بشكل عام، ولعل هذا ما يفسر سر الحديث عن ضرورة الاقتداء بالنموذج التركي في المنطقة، بوصفه حقق تجربة ناجحة بين الإسلام والعلمانية والاقتصاد، في حين لا يخفى على المراقب أن كل ما سبق هو نوع من الحرب الذكية لمواجهة النموذج الإيراني والذي يوصف غربياً بالمتشدد، في حين أنه يشكل عقبة في وجه السياسات الأمريكية في المنطقة. [314]

ج- التورط التركي في الأزمة السورية، فعلى وقع الدعم التركي للمعارضة السورية السياسية والعسكرية لتغيير النظام في سوريا، أعلنت تركيا أن علاقاتها مع النظام السوري وصلت إلى مرحلة القطيعة واللاعودة، ولم تكتف بإقامة مخيمات للاجئين وانتهاج أسلوب التهديد، بل أمنت المأوى للجيش السوري الحر وباقي المجموعات المسلحة، ودعمتها بالسلاح وتحولت

المناطق الحدودية إلى ممرات للمسلحين والجيش الحر وإدخال الأسلحة إلى الداخل السوري.

وعلى المستوى السياسي احتضنت تركيا حركة الإخوان المسلمين السورية، وفي إسطنبول أُسّس المجلس الوطني السوري الذي اتخذ من تركيا مقراً له، وبات يطالب بإسقاط النظام، واللافت في كل هذا أن حكومة (رجب طيب أردوغان) التي كانت على صداقة متينة مع النظام السوري لم تقم بأي وساطة بين المعارضة السورية والنظام للتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية، وهي نفسها التي قامت بوساطة بين النظام السوري وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام، وكل ما سبق كان كافياً لانتهاج سورية سياسة مضادة للسياسة التركية. [315]

ولم تقتصر تداعيات الانقلاب التركي على الملف السوري فقط، بل طال مجمل ملفات المنطقة، سيما الملف النووي الإيراني، إذ انتقلت تركيا من دور الوساطة إلى دور الضغط ونقل الرسائل الأمريكية فقط، كما كان الاستهداف التركي لروسيا وإيران من خلال نشر الدروع الصاروخية الأمريكية على أراضيها حتى من دون موافقة البرلمان التركي، وفي الحالة العراقية مارست تركيا سياسة تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية العراقية من خلال تبني لون سياسي محدد وإظهار خطاب معادي لمكون آخر.

3. مثلت أحداث الربيع العربي تحدياً حقيقياً أمام السياسة الخارجية التركية حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها فيه المواءمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها وتقضي على سنوات القمع والاستبداد التي

عاشت أسيرة تحت أقدامه لسنوات كُثُر، وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات، إلا أن الأزمة السورية تحديداً جسدت انتهاءً للمبدأ الإستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنه لابد من التكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً[316].

ويرجع بعض المحللين تراجع مبدأ تصفير المشكلات إلى أن دوائر صنع القرار التركي تنوعت أنماط مواقفها تجاه الأنظمة القائمة والتي دعمتها سابقاً وتجاه حركات المعارضة التي تحدت هذه الأنظمة، وكانت النتيجة غياب الاتساق والتأقلم الذي قاد إلى حدوث انعطاف في السياسة الخارجية التركية، والتي وقعت في مأزق الأخلاق والمصلحة الذاتية، إذ تطلب المدخل الأخلاقي للسياسة الخارجية التركية في التعامل مع الحالة الراهنة في الشرق الأوسط "التزام بدعم الديمقراطية"، وهذا بدوره قاد للتناقض مع المصالح الاقتصادية والرغبة في الاستقرار، على الأقل في المنظورين القريب والمتوسط.

ويرى بعض المحللين أنه بمقدور تركيا القيام بتأثير بناءٍ أكثر في منطقة الشرق الأوسط من خلال محاولتها اتخاذ موقف أكثر حيادية، والتحكم في نشاطها الإقليمي، والشروع في تشكيل ائتلافات وتحالفات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، فالانتقاد العلني لإسرائيل أكثر مما ينبغي قد تكون له انعكاسات إيجابية على السياسة التركية الداخلية وكذلك الشارع العربي، إلا أنه من غير المُرجح حتى الآن أن تكون هذه الإستراتيجية هي الأفضل للمصالح التركية على المدى البعيد.[317]

الفصل الرابع

العثمانية الجديدة والأدوار الإقليمية التركية الممكنة بدلالة التحرك السياسي الخارجي (على مستوى التطبيق)

إن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبقى حبيسة أطرها النظرية، وإنما وجدت طريقها إلى التطبيق، وأحرزت نجاحات بارزة سيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة (رجب طيب اردوغان) وهو ما عكسته التحركات التركية الجديدة في إطار الشرق الأوسط.

إذ وجدت القيادة السياسية التركية نفسها ملزمة بضرورة الاضطلاع بادوار خارجية تتناسب وطموحها السياسي، إذ تبنت مقاربات إستراتيجية متعددة الأبعاد، حيوية ومستديمة حيال كل الأقاليم الجيوسياسية التي ترتبط بها، وذلك من اجل أن تتبوأ تركيا مكانة إستراتيجية وموقعا مركزيا على الساحة الإقليمية والدولية، وفي سبيل ذلك سخرت أدوات سياستها الخارجية الجديدة القائمة على مجموعة من المبادئ والوسائل الدبلوماسية التي مثلت التوجه العام لها، وهو ما دفع دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق من اجل حل المشاكل الإقليمية، فضلا عن إيجاد ترتيبات ومقاربات إقليمية جديدة، والذي بدوره ساهم في بلورة دور إقليمي فاعل ومؤثر في المجال الحيوي التركي.

وباعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تتسم بخاصية عدم الاستقرار والتغيير، فان هذه الخاصية وضعت السياسة الخارجية التركية موضوع تسال مهم، وهو (هل أن السياسة الخارجية التركية بمبادئها وتوجهاتها الجديدة سوف تستمر بنفس الفاعلية والتأثير، أم أن المستقبل سيشهد أدواراً أخرى تمارسها السياسة الخارجية التركية؟).

وفي هذا الإطار سنحاول وضع ثلاثة مشاهد مستقبلية لـلأدوار التركيـة المتوقعـة في إقليم الشرق الأوسط، من خلال مجموعة من الافتراضات الإستراتيجية المستقبلية.

أولاً: استمرارية الفاعلية السياسية الخارجية التركية بدلالة الدولة المحورية.

يفترض هذا المشهد إن السياسة الخارجية التركيـة في الشرق الأوسـط، سـوف تقـوم على أساس (طرح تركيا لنفسها كدولة محورية)، ولعل هذا الاحتمال يجد ما يدعمه مـن المعطيات الجيوستراتيجية.

بداية لابد من الإشـارة إلى أن مفهـوم الدولـة المحوريـة يعنـي أنهـا تتمتـع بـالقوة النسبية مقارنة بجيرانها، ولعل هذه القوة هي التي تسمح لها بممارسة النفوذ على الـدول الأخرى، بل والتأثير في مجريات الأحداث في المنطقة، إلا إنها بهذا المعنى قـد تتنـاقض مـع مفهوم الدولة المهيمنة التي ترى نفسها دولة قوية وقادرة علي إرسـاء القـانون في الإقلـيم من خلال تفـاعلات الهيمنـة، أمـا الدولـة المحوريـة فهـي تعمـل في إطـار صـالح الإقلـيم، وبالتعاون مع الآخرين من خلال إقامة شراكات مع جيرانهـا، فضـلا عـن أنهـا تلعـب دورا مهما في بناء التكوينات والتجمعات الإقليمية، كما إنها تؤثر في جيرانهـا مـن خـلال شـبكة واسعة من الروابط السياسية والاقتصادية.

فضلا عن أن هناك العديد من المفاهيم التي ارتبطت بمفهوم الدولة المحورية كمفهوم قائد التكامل الإقليمي أو المبادر الإقليمي، إلا إن لكل منها أساسيات واشتراطات تختلـف عـن غيرها نسبيا، فالدولة المحورية تستند بالأساس إلى مجموعة من المقومات الرئيسة التي يجـب أن تتمتع بها أي دولة تسعى إلى لعب هذا الدور منها المبادرة والقدرة عـلى طـرح المبـادرات السياسـية والإمكانـات الاقتصـادية المـؤثرة باعتبارهـا الأسـاس الـذي يسـتند عليـه أي دور

محوري مؤثر بالإضافة إلى التمتع بشبكة من العلاقات الإقليمية الدولية الجيدة، وان تكون الأساس والمحرك لأي ترتيبات سياسية وعسكرية في الإقليم.

وبقدر تعلق الأمر بإقليم الشرق الأوسط يمكن القول إن تركيا وبحكم الإمكانيات والقدرات التي تملكها ونظراً لعلاقاتها الجيدة مع دول المنظومة الإقليمية، وبحكم ارتباطها بالإستراتيجية الأمريكية، دائما ما ترى نفسها بهذا الدور والمفهوم، كما أن مفهوم الدولة المحورية أو القطب المحوري أصبح مرادفا للدور والسياسة الخارجية التركية في أدبياتها السياسية الجديدة، ولعل هذا المفهوم يجد تفسيره في الكثير من العوامل أو المعطيات الداعمة له، ويمكن بيانها بالأتي[318]:

1- في الماضي القريب أصاب العلاقات الأمريكية التركية نوعاً من التدهور بسبب التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة، فضلاً عن الغزو الأمريكي للعراق، وعلى الرغم من التلكؤ الأوربي في قبول تركيا عضواً بالاتحاد الأوربي، فإن تركيا تتحرك بعيداً عن الولايات المتحدة، وفي تجاه أوربا سعياً وراء انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وهي بذلك تحقق تقارباً أوربيا مع الاتحاد والدول الأوربية كلها، إلى جانب إبعاد أي تأثير أمريكي عليها كونها دولة فاعلة في المنطقة.

2- قيام تركيا بتحسين روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم الجديد للولايات المتحدة الأمريكية والتي ربما يؤدي دوراً حيوياً في المنطقة الإقليمية لتعزز مكانتها وتعيد شبح الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية، وهذا ما ترك قلقاً عميقاً لدى الإدارة الأمريكية من عودة النفوذ الروسي إلى المنطقة، سيما بعد أن كانت ملامح الحرب الباردة تلوح في الأفق، وحاجة الولايات المتحدة إلى تركيا بسبب التوجهات الروسية في المنطقة سيما منطقة القوقاز، مما دفع

الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أوراقها الدولية لإقامة شراكة مع تركيا في مواجهة النفوذ الروسي.

3- بدأت تركيا في التحرك بعيداً عن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وهو ما عزز التقارب العربي التركي.

4- التقارب العربي التركي عموماً والتقارب التركي الخليجي على وجه الخصوص وإقامة شراكات إقليمية، سيؤدي بالنتيجة إلى تقوية الدور المحوري لتركيا في المنطقة العربية والإقليمية، ويعزز مكانة تركيا أمام التطورات الدولية الراهنة والمقيدة بالتفاعل الإقليمي أكثر من الاعتماد على الدور الدولي.

5- الدور الذي لعبته تركيا في معالجة بعض الأزمات الإقليمية، سيما (الملف النووي الإيراني)، بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكية الاسبق (هيلاري كلينتون) إلى المنطقة، وتوجيهها رسالة إلى إيران تحمل في مضمونها الرؤية الأمريكية الجديدة في عهد (باراك اوباما) تجاه إيران وملفها النووي، ويؤكد هذه الحقيقة، إن الولايات المتحدة رفضت دور الوساطة الذي عرضته تركيا للتوسط بينها وبين إيران، بعيداً عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصادياً، بل العمل على إدخالها شريكاً في الحوار معها بشأن الاستقرار في المنطقة، وأكثر من ذلك تفاقم الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة بشأن إيران، عندما رفضت تركيا العمل بنظام العقوبات الذي فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إيران، بل ذهبت تركيا ابعد من ذلك، بتعزيزها العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع إيران سيما في مجال الطاقة، إذ أدت الدبلوماسية التركية دوراً مهماً في الملف النووي الإيراني، إذ اجتمع كبير مفوضي شؤون السياسة الخارجية والأمنية السابق في الاتحاد الأوربي (خافيير سولانا) مع كبير المفاوضين الإيرانيين السابق (علي لاريجاني) رئيس مجلس

الشورى الإيراني حالياً، في أنقرة عدة مرات حرصاً منها على عدم أحداث اضطرابات داخل النطاق الإقليمي بعد تهديد الولايات المتحدة لإيران بالعمل العسكري.

6- أهمية تركيا في العالم الإسلامي، وهذا ما أشارت إليه الكثير من التقارير التي وقع عليها كبار المسؤولين الأمريكيين ومنهم (مادلين أولبرايت وريتشارد ارمتياج) وصفو تركيا بأنها الأهم في العالم الإسلامي وأكدوا دورها المحوري في المنطقة[319].

7- حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات جيدة مع تركيا، إذ إن العلاقات التركية الأمريكية، تراجعت بسبب عدم قبول تركيا وهي العضو في حلف الشمال الأطلسي من دخول القوات الأمريكية إلى العراق عبر أراضيها، مما جعل الولايات المتحدة تحسب لموقف تركيا الجارة للعراق حساباً اخر، لذلك هي سعت إلى التقارب لتؤمن دورا مؤثر في العراق عبر تركيا، مما جعل دور تركيا أكثر فاعلية.

8- وفيما يتعلق بالعلاقات العراقية – التركية، التي تنامت في الوقت الحاضر بسبب من التقارب في السياسة الخاصة بالبلدين كليهما وبغية تعزيزها، كان لابد لتركيا أن تشرح مشاكلها الخاصة والمرتبطة بمشاكلها مع العراق عن طريق وجود قواسم مشتركة وملفات عالقة بانتظار الحل الجذري لتتهيأ الفرصة لعودة العلاقات بين البلدين الجارين، ويمكن القول إن أي تدعيم للعلاقات المشتركة بين البلدين لابد أن يعود بالفائدة إلى البيئة الإقليمية مما يعزز فرص تحقيق السلام داخل المنطقة التي تشهد توترات وتبادل اتهامات وضغوط خارجية [320].

9- ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية وضعت تركيا في واجهت الأحداث، وشكلت اختبارا صعبا وتحديا كبيرا للسياسة الخارجية التركية، نظرا لكثافة الاستثمار التركي في المنطقة الشرق الأوسط، وذلك على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، إذ تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيس وفاعل مركزي على المسرح الإقليمي الذي حظي بوضع هامشي نسبيا ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية في فترات سابقة.

10- الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط، انعكس في المواقف الايجابية التي تبنتها تركيا إزاء قضايا العرب المركزية، وانفتاح تركيا على كافة الأطراف العربية سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي (الدول) أو على مستوى الفاعلين من غير الدول (كحركة حماس والإخوان المسلمين)، هذا فضلا عن محاولتها كسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة في مناسبات كثيرة، كل هذه الأمور أدت إلى ارتفاع غير مسبوق لشعبية تركيا في الأوساط العربية.

11- فرضت ثورات الربيع العربي على تركيا تحديات كبيرة، وجدت نفسها مطالبة بإجراء مقاربات سياسية سريعة لمواكبة التطورات السريعة، ونتيجة لذلك تبنت تركيا مواقف متغيرة من ثورات الربيع العربي تبعا للتقديرات الخاصة التي ترتبط بمصالح تركيا الوطنية، دون النظر لأية اعتبارات أخرى، فقد اتسم الموقف التركي حيال الأحداث في البحرين بالحذر الشديد نتيجة للعلاقات الإستراتيجية المميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما التزمت به ودعت إلى ضبط النفس، فيما تغيرات مواقفها حيال الأوضاع في سوريا وليبيا تبعا لمجريات الأحداث على الأرض، فيما أيدت الثورة المصرية ابتدأ إلا أنها سرعان ما صفت نفسها في الجانب المعارض بعد الإطاحة بنظام الإخوان

المسلمين، ويبدوا أن البراغماتية السياسية هي التي حكمت الموقف التركي في هذه الحالة.

12- ترى تركيا أن هناك فراغا إقليميا على ضوء التراجع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة اوباما، مما يجعلها أن تملا هذا الفراغ بمزيج من السياسة والدبلوماسية والتجارة والقوة الناعمة، ولعل هذا ما يفسر الانخراط الفاعل في مجمل تفاعلات المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

13- أفضت ثورات الربيع العربي إلى إتباع تركيا أسلوب غير مباشر للترويج لنظامها السياسي باعتباره يمكن أن يغدو نموذج للنظم السياسية العربية الجديدة، ويتضح ذلك من خلال عدد كبير من المؤتمرات واتساع نطاق الكتابات التركية التي تشير إلى كيفية التأثير في المنطقة العربية عبر الترويج لمفهوم العلمانية التركية التي لا تتعارض مع الإسلام.

ومن منظور نظرية دور القوة والمكانة وهي إحدى أهم النظريات في تفسير دور الدول ومكانتها في سلم القوة الإقليمي والدولي، يمكن التأكيد أن تركيا تمتلك مؤهلات ومقومات القيام بهذا الدور، ومن ناحية ثانية نجد أن النخبة الحاكمة في تركيا ترى نفسها في هذا الدور، وان تركيا ليست مجرد دولة مؤثرة أو مجرد دولة تابعة للولايات المتحدة والغرب، على الرغم من تطلعاتها الأوربية وعلاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة، ومن ناحية ثالثة هناك إقرار واعتراف دولي بهذا الدور، فتركيا لديها موقع جغرافي متميز إذ تنفرد بكونها ملتقى قارتي أسيا وأوربا، وتطل على ثلاثة بحار تربطها بخمسة وعشرين دولة، وقد انعكس هذا الموقع الجغرافي على سياسة تركيا الخارجية ودورها وحرصها على القيام بدور متوازن في كل التحالفات الدولية، وإعطاء أولوية للمصلحة التركية على أي اعتبار أخر، وهذا الموقع هو الذي يفرض عليها التطلع نحو

الارتباط حضارياً بالغرب، والتطلع ايضاً إلى دخـول الاتحـاد الأوربي، وتتـوفر لتركيـا قاعـدة سكانية فوق المتوسطة بعدد سكان يزيد عـن (70) مليـون، وهـذا العـدد يشـكل قاعـدة مهمة لبناء قوة عسكرية وقوة عاملة مكتفية داخلية، وغالبية هؤلاء السكان بنسبة 98% يدينون بالإسلام، وهذا ما قد يسـاعدها عـلى قبـول دورهـا في الـدول العربيـة والإسـلامية الأخرى، وتتفوق قدراتها العسكرية على القدرات العسكرية لجيرانها وخصومها المحتملين، وتملك قدرات عسكرية مقبولة وان كانت تحتاج إلى المسـاعدات والـدعم الاقتصـادي مـن البنك والصندوق الدولي، وهو ما يشكل احد المحددات للسـلوك السـياسي الـتركي، ويـفسر العلاقات التحالفية مع الولايات المتحدة وحتى مع إسرائيل[321].

والى جانب ذلك تستورد تركيا أكـثر مـن خمسـين في المائـة مـن احتياجاتهـا البترولـية، وعموماً لا تحول القدرات الاقتصادية لتركيا من أن تـؤدي دوراً مسـتقلاً وغـير تـابع[322]. ومـن العوامل الهامة في تفسير دور تركيا الإقليمي إلى جانب الحتمية الجغرافية الحتمية التاريخيـة، والتطلع إلى إحياء الدور الذي أدته تركيا في عهد الدولة العثمانية، واليوم يقـف وراء السياسـة التركية ما يسمى بـ (العثمانية الجديدة) وان تركيا لها دورها الإقليمـي المسـتقل، وإنهـا دولـة محورية وليست تابعة، وهذا السلوك هو الذي يفسر محاولة تركيـا اتخـاذ سياسـات متميـزة ومستقلة عن الدولتين الحليفتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، ويتجسد هذا في الموقف الأخير والقوي من إسرائيل في أعقاب الاعتداء على السفينة التركية (مرمرة) إذ قضى عدد من الأتراك نحبهم على متنها، الأمر الذي عدته تركيا مساساً بدورها الإقليمي، ومساساً بمصداقية سياستها تجاه القضية الفلسطينية، وهـو الأمـر الـذي أصـاب العلاقـات التركيـة الإسرائيليـة بنـوع مـن الفتور، ويتحدد البعـد السـلوكي السـياسي الـتركي عـلى أسـاس التحالفـات الإسـتراتيجية التـي

ترتبط بها تركيا، وبمستوى التسليح والتغير في موازين القوى التي تشهدها المنطقة، وهما أمران يحددان توجهات السلوك السياسي التركي، وعلى الرغم من التباينات والاختلافات التركية والأمريكية و الإسرائيلية بشأن بعض القضايا في المنطقة، إلا أنها ما زالت ترى في تحالفها مع الولايات المتحدة احد الركائز الأمنية لها، وسيما أن هناك جملة من التهديدات التي تواجه السياسة الخارجية التركية أو دورها الإقليمي، ولا يمكنها التعامل معها بالتضحية بتحالفاتها الإقليمية والدولية، ولعل من العوامل المحددة للدور التركي، طبيعة النظام السياسي، ودور المؤسسة العسكرية في إدارة السياسة الخارجية وخصوصاً في المسائل الأمنية والإستراتيجية، ومن المسائل المهمة في فهم السلوك السياسي لدولة مثل تركيا أن عامل المصلحة التركية العليا يؤدي دوراً كبيراً في تحديد معالم الدور التركي، والدول الإقليمية المؤثرة كتركيا ليس من السهل عليها التخلي عن تحالفاتها إزاء أي حدث أو قضية ما، وقد تحدث عملية مراجعة وتقويم لكن من دون التضحية الجذرية بعلاقاتها الخارجية وهذا قد ينطبق على علاقاتها مع إسرائيل[323].

ولاشك أن وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في تشرين الثاني عام 2002 شكل مرحلة تحول مهمة جداً في توجهات الدور التركي إقليمياً ودولياً، وقد ارتبطت السياسة الخارجية التركية بالتحولات الداخلية، والملاحظ أخيرا زيادة قوة وسلطة حزب العدالة والتنمية، وتنامي القاعدة الإسلامية التي تشكل مصدر قوة له، والتراجع في دور المؤسسة العسكرية لحساب السلطة المدنية التي يمثلها الحزب وحزمة الإصلاحات الدستورية الأخيرة التي جرت في العام 2010 والتي تزيد من قوة الحزب في الحياة السياسية، وتقوم الرؤية السياسية التركية على كتاب (العمق الاستراتيجي)

الذي وضعه رئيس الوزراء التركي الحالي (احمد داؤد اوغلو)، والذي يرى أن تركيا لا يجب أن تقف خلف الولايات المتحدة والغرب، بل هي دولة محورية، وإن الحتمية الجغرافية والتاريخية تمنحها هذا الدور، والى جانب ذلك يرى أن الثقافة واللغة التركية باتت منتشرتان من جنوب شرق أوربا إلى الصين، والحتمية التاريخية تحتم استعادة دور دولة الخلافة العثمانية، واليوم الدور التركي يعكس خصوصية الحالة التركية، ويعكس القدرة على التوازن في المصالح والعلاقات، فهي تقوم بدور الوساطة بين سوريا و إسرائيل، وأدت دوراً هاماً في الاتفاق الأخير مع إيران إلى جانب البرازيل الخاص بتبادل اليورانيوم الإيراني على أراضيها، وموقفها الحاد من القضية الفلسطينية وحصار غزة، ولكن يبقى تطلع تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي هو المحرك الرئيس لسياستها الخارجية، ولاشك إن استعادة تركيا لتراثها التاريخي وحتميتها الجغرافية وعمقها الاستراتيجي تقف وراء الدور التركي في محيطها العربي والإسلامي، والتوازن في ذلك مع تحالفاتها الأخرى، والانفتاح في علاقاتها مع الكثير من الدول سيما إيران، هذا ولقد حققت السياسة التركية نجاحات ملحوظة في علاقاتها مع بعض الدول العربية والخليجية، وزيادة حجم الاستثمارات في تركيا، وما يميز هذه العلاقات التوازن الذي تفردت به تركيا في الحفاظ على علاقاتها الولايات المتحدة و إسرائيل على الرغم من الفتور والتراجع في أعقاب الاعتداء على سفينة مرمرة التركية[324].

ولكل هذه الأسباب يمكن القول، إن تركيا ونظراً لما تملكه من إمكانيات وقدرات هي دولة محورية ومؤثرة في محيطها الإقليمي، إذ كسبت تركيا عمقاً استراتيجياً في المنطقة العربية والإقليمية، وأصبحت قادرة على التحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسات وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالدول

الكبرى لتجعل منها شريكاً أساسياً في عملية التحول الايجابي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية عن طريق تركيا، ومن ثم يمكن أن تؤدي دوراً محورياً في المحافظة على الاستقرار الإقليمي في المنطقة مستقبلاً.

ثانياً: محدودية الأداء السياسي الخارجي التركي بدلالة الشراكة الإقليمية

يفترض هذا المشهد إن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، سوف تعمد إلى تبني مبدأ الشراكة والتعاون الإقليميين، ولعل هناك العديد من المؤشرات الداعمة لهذا الاحتمال:

1- وجود عدد من القوى (المؤثرة والرئيسة) في الإقليم، فضلاً عن تركيا ورغبتها في أداء دور إقليمي مميز مثل (دول مجلس التعاون الخليجي ، مصر، إيران، وإسرائيل) والتي يمكن أن تسهم بدور هام في شؤون تفاعلات الإقليم.

2- إن جميع هذه القوى (المؤثرة والرئيسة) ، هم الأكثر تأثيراً في الإقليم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

3- إن جميع هذه القوى كانت قد مارست أدواراً سياسية خارجية في المنطقة في الحرب الباردة وما بعدها ، ومن ثم فان جميعها تسعى إلى الإفادة من خبرة الماضي وتوظيفها في إيجاد تفاعلات إقليمية جديدة.

4- عدم إمكانية تجاهل تركيا لكل طرف من هذه الأطراف في طبيعة التفاعلات والترتيبات القائمة والمحتملة في الإقليم.

5- الفوائد المترتبة لتركيا في تعزيز تعاونها مع مجمل الأطراف الفاعلة، وبما ينسجم مع محصلة باقي الأطراف، على الرغم مما قد يعتري ذلك من مشاكل على مستوى العلاقات والرؤى.

6- الدور الأمريكي في المنطقة والمتمثل في عدم السماح لأية قوة في أن تطور قدراتها العسكرية وبالنتيجة تصبح مصدراً لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة وخير مثال على ذلك الخلافات الدائرة حول الملف النووي الإيراني ، والخوف من أن تصبح إيران قوة نووية ، قد تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن تهديدها لأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وهو ما يستوجب تعاوناً إقليمياً لمنع ذلك.

7- عدم قدرة تركيا في تحقيق الموازنة بين علاقاتها مع إسرائيل وتعاطفها مع الحركات الإسلامية في المنطقة العربية سيما حركة حماس.

8- النخبة السياسية التركية الجديدة التي سوف تخلف اردوغان، واحتمالية عدم قدرتها بالحصول على نفس القاعدة الجماهيرية المؤيدة للسياسة الخارجية التركية الحالية.

9- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية في إجراء إصلاحات سياسية تمنح الإسلام السياسي حيزا اكبر في الحياة السياسية التركية.

10- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي وإمكانية أن يقف عائقا أمام فاعلية الدور التركي في الشرق الأوسط.

11- المتغيرات الجيو امنية الجديدة واقتراب دوائر الصراع العسكري المسلح للحدود التركية من جهة العراق وسوريا، قد تفرض مراجعة السياسة الخارجية التركية لحساباتها الإقليمية والدولية.

12- عدم قدرة تركيا على الإمساك بالورقة العراقية والسورية والتي تعد من أهم أوراق اللعبة الإقليمية التي تحتفظ بها إيران حالياً، وتسعى إلى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي وانتزاع اعتراف أمريكي بهذا النفوذ،

الأمر الذي يؤثر على توجهات تركيا الإقليمية وحساباتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

13- ويمكن القول إن هذا الاحتمال له (أرضية متينة)، في الظهور سيما وان كل الأطراف الفاعلة فيه تشترك في ترتيبات وعلاقات سواء أكانت إقليمية أم دولية، والذي يتيح لها التشاور والتفاعل بصورة ايجابية في إيجاد الصيغة المتعددة الأطراف، في إطار التفاعل الإقليمي بصورة عامة.

14- ثورات الربيع العربي وما أفرزته من تداعيات إقليمية ودولية كان لها اثر كبير في إعادة النظر في مستقبل المنطقة السياسي والاستراتيجي.

15- التعاطي الأمريكي و الدولي مع ثورات الربيع العربي، إذ أن الموقف الأمريكي اخذ يتلون من أزمة إلى أخرى حسب طبيعة المصلحة الأمريكية الأمر الذي اجبر اللاعبين الإقليميين والدوليين ومنهم تركيا إلى إيجاد قواعد لعبة جديدة تتوائم وطبيعة مستجدات الموقف، مما أدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فإن هذا الاحتمال يمكن بلورته عن طريق نمط طبيعة التفاعلات بين الأطراف الفاعلين، إذ إن كل طرف له قدرات معينة تؤهله لتبؤ مكانة إقليمية مؤثرة، إذ انه وبحكم طبيعة التفاعلات والعلاقات السائدة في المنطقة، توجد الكثير من القضايا الخلافية التي لابد من تسويتها للحفاظ على حالة التوازن في العلاقات الإقليمية، ولتحقيق ذلك يمكن أن تعمل الولايات المتحدة على إيكال هذه المسألة إلى قوى الإقليمية ذات تأثير ونفوذ في المنطقة، وهنا يبرز الدور التركي في تعزيز الاستقرار والشراكة الإقليمية، والمستند إلى مركزيته في الإدراك الأمريكي لأمن المنطقة وإستراتيجيته، وهو ما سيتفاعل مع

الرغبة الأمريكية في توسيع هذا الدور بموجب التحالفات الإستراتيجية الموجود بينهما، والتي سمحت لتركيا بأداء دور أكثر تأثيراً في عمليات الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: الانكفاء السياسي الخارجي التركي بدلالة إعادة التموضع الاستراتيجي

يفترض هذا المشهد أن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، سوف تعمد إلى الانكفاء وإعادة التموضع الاستراتيجي، ومن المؤشرات الداعمة لهذا الاحتمال:

1- المتغيرات الإقليمية الجديدة وما رافقتها من تداعيات جيوبوليتكية وجيوسياسية، فرضت على كل القوى الإقليمية ومنها تركيا إلى إجراء مراجعة حقيقية لطبيعة أدوارها المستقبلية، وهو ما يعني الانكفاء ومراقبة المستجدات الإقليمية والتحرك بضوئها.

2- طبيعة الأنظمة السياسية الجديدة التي جاءت بعد ثورات الربيع العربي، ونزوع اغلبها إلى إعادة البناء الداخلي وعدم الانفتاح السياسي الخارجي.

3- الصراع السياسي بين الأوساط الإسلامية والعلمانية في تركيا، وعدم اتفاقهم على الأولويات السياسية الخارجية.

4- التحديات الجيوبوليتكية الجديدة التي فرضتها ثورات الربيع العربي، واتجاه منطقة الشرق الأوسط نحو إعادة التشكيل من جديد.

5- التطورات العسكرية المتسارعة على الساحة السورية وإمكانية امتدادها إلى الداخل التركي، مما يعني اتجاه تركيا إلى إعادة حساباتها الإقليمية.

6- حزب العمال الكردستاني والتطورات العسكرية في جنوب وجنوب شرق تركيا، واتجاه تركيا إلى تقديم الأهداف الجيو أمنية على الأهداف السياسية الخارجية.

7- إخفاق الحكومة التركية في حسم الكثير من الملفات الداخلية سيما العلاقات مع الأكراد، وعدم إمكانية تحقيق سلام دائم، فضلاً عن عدم إمكانية التفاهم مع أحزاب المعارضة الداخلية، وهذا ما يعني استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في تركيا، وانعكاسها سلباً على توجهاتها الخارجية.

8- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على تحقيق الأغلبية السياسية في الانتخابات النيابية الماضية، وهو ما يعني فرض قيود جديدة على حرية حركتها السياسية الخارجية.

9- تحديد الدور الإقليمي التركي الجديد من قبل الإدارة الأمريكية، فهي قد تعتمد على تركيا بشكل كبير في أسيا الوسطى، إذ أخذت الإدارة الأمريكية تتحدث عن (أسيا الوسطى الكبرى) دون (الشرق الأوسط الكبير أو الجديد) وبالتالي إمكانية أن تشكل تركيا منصة الانطلاق إلى تحقيق ذلك، وستكون بمثابة الركيزة الإستراتيجية الأمريكية تجاه أسيا الوسطى.

10- المحاولات المستمرة من قبل المؤسسة العسكرية التركية لإعادة إثبات حضورها وتأثيرها في الساحة السياسية التركية، ومن هذه المحاولات توجيه أصابع الاتهام إلى عدد من الضباط بالتآمر لاغتيال نائب رئيس الوزراء التركي (بولنت أرينك) في 29 كانون الثاني2009، وهو ما استدعى مجلس الأمن القومي التركي ببحث تورط الجيش بالتآمر ضد الحكومة، وهذا يعني إمكانية العودة إلى الوراء، وذلك من خلال تنامي دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية من جديد.

11- اتجاه الإستراتيجية الامريكية الجديدة في الشرق الأوسط إلى تعظيم ادوار قوى إقليمية أخرى في الشرق الأوسط على حساب قوى أخرى ومنها تركيا، في إطار إستراتيجية أمريكية قوامها الإحلال والإبدال الإقليمي، وظهور الفاعلون الجدد على الساحة الإقليمية سيما قطر والإمارات العربية المتحدة.

يركز هذا الافتراض على رؤية مفادها أن تركيا ونتيجة للطبيعة المعقدة للمتغيرات الجديدة (داخلياً وإقليمياً ودولياً) وتشعب نتائجها وتسارع أحداثها، سوف تكون أمام مراجعة حقيقية لحساباتها الإقليمية وإستراتيجيتها السياسية الخارجية، وهو ما يفرض عليها الانعزال أو الانكفاء من اجل وضع رؤية سياسية جديدة تتوائم وطبيعة الظروف الجديدة، ولعل هذا ما دفع الكثيرين إلى الحديث عن إمكانية انتهاء نظرية العمق الاستراتيجي ودبلوماسيتها الناعمة مع ظهور عدم حياديتها في التعامل مع بعض القضايا الخلافية في المنطقة، بما يؤثر سلبا في سياستها الخارجية بشكل عام، ويعرض علاقاتها الإقليمية وكل إستراتيجيتها العميقة للتراجع الاستراتيجي.

الفصل الخامس

مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية (على مستوى النظرية)

يعد الأمل بالمستقبل واستشراف آفاقه وفهم تحدياته وفرصه، من المقومات الرئيسة في صناعة النجاح، سواء على الصعيد الشخصي أم على الصعيد الاجتماعي أم على الصعيد الحضاري، فلا يمكن أن يستمر النجاح لأحد إذا لم يكن يمتلك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، فالنجاح الدائم إنما يرتكز على الوعي بالمستقبل أما وعي الحاضر فهو وإن كان ممهداً وضرورياً إلا أنه لا يكفي وحده لصناعة النجاح الدائم، لكنه قد يكفي لنجاح مؤقت ولكنه نجاح يعقبه أحياناً الفشل الذريع بأنه لم يكن مصحوباً بفهم الحاضر ووعي المستقبل، وان الاهتمام بالمستقبل ليس أمراً طارئاً أو غريباً، وإنما مغروس في طبيعة الإنسان منذ نشأته وطوال تاريخه، لا بل لابد من القول انه إحدى الميزات الأساسية التي يتصف بها الإنسان، والاهتمام بما سيكون عليه الغد نابع من قلق الإنسان على حياته ومصيره، لذا أخذ الإنسان منذ البداية يفكر في المستقبل وإن اختلفت أشكال تفكيره وأنماطه ومجالاته وأساليبه.

إن الحديث أو البحث عن استشراف مستقبل السياسة الخارجية لدولة كتركيا، وهي من القوى الكبرى في إقليم الشرق الأوسط، سيما عندما تقوم بتحليل هذه السياسة وفقاً لطروحات المدرسة العثمانية الجديدة، كأقوى نظرية فرضت نفسها على الطابع العام للسياسة الخارجية التركية من حيث المبادئ والفرضيات، فإن المهمة ليست سهلة، كما يبدو للوهلة الأولى، وصعوبة الأمر لا تنفي مع ذلك إمكانية استشراف هذه السياسة من خلال قراءة ماضيها، وتحليل حاضرها واستشراف مستقبلها بطريقة علمية وواضحة، وذلك يوضح

مشاهد تأثيره المستقبلية، واختار الباحث المدى الزمني (المستقبل المتوسط) [325]. في هـذه الكتاب، لأن المستقبل المباشر أو القريب قد يكون امتداداً للواقع الحاضر وذلك لأن التغيرات الأساسية على الصعيد الإقليمي لكي تتبلور مخرجاتها وتستقر بتأثيراتها في اتجاه وسلوك السياسة الخارجية التركية على نحو واضح، فإنها تحتاج لمدة زمنية أطول من تلك التي يقترن بها المستقبل المباشر والقريب، وأيضاً أقل من المدى الزمني الذي يرتبط بالمستقبل البعيد أو غير المنظور، لأن استشراف هذا المستقبل يكون أقرب إلى الخيال العلمي.

وانطلاقاً من ذلك، سنحاول وضع ثلاثة مشاهد لاستشراف مستقبل تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

أولاً: مشهد الاستمرارية

يفترض هذا المشهد باستمرارية تأثير المدرسة العثمانية الجديدة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية، وإنها سوف تستمر بتوجيه صانع القرار التركي نحو توسيع مصالح تركيا الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بهدف الحفاظ على الهيبة والمكانة والتأثير في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

وفقا لهذا المشهد فان تركيا سوف تستمر في بسط نفوذها الإقليمي وفرض رؤيتها السياسية الجديدة على القوى الفاعلة في إقليم الشرق الأوسط، من اجل أن تصبح في نهاية المطاف مركز النظام الإقليمي الجديد، وضابط الإيقاع الاستراتيجي في أية ترتيبات ومشاريع مستقبلية.

ويرى البعض من الباحثين والمفكرين، إن تركيا تمتلك من المقومات الذاتية والمعنوية والخبرة السياسية والعمق التاريخي ما يؤهلها لفرض نفسها كقوى محورية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، إذ أشار (غراهام فولر) في

كتابه (الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي) إلى أن تركيا تمتلك من الإمكانيات التي تساعدها على اخذ مركز الريادة في العالم الإسلامي. [(326)]

إن احتمالية استمرار تركيا بالسعي إلى المكانة والنفوذ في إقليم الشرق الأوسط، إنما يستقي دوافعه من مناهل الفلسفة السياسية التركية الجديدة التي يمثلها حزب العدالة والتنمية التركي برئاسة (احمد داؤود اوغلو) وبتأثير الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردوغان) الذي يرى بان تركيا لابد لها وان تكون في مركز القيادة والتأثير في إقليم الشرق الأوسط.

فضلا عن ذلك فان المدرسة العثمانية الجديدة طرحت السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط برؤية ومبادئ جديدة مثلت نقلة نوعية في طريقة التعامل التركي مع المشاكل والقضايا الإقليمية، مما وفر بيئة إقليمية مؤاتية لتقبل الدور التركي في الكثير من المشاكل، بالإضافة إلى دخول تركيا في الكثير من الترتيبات الإقليمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والى جانب الدوافع الفكرية التي مثلتها المدرسة العثمانية الجديدة تأتي مصادر القوة التركية بأبعادها الجيوبوليتيكية والديموغرافية والاقتصادية والعسكرية، لتضيف مصدراً أخر من مصادر الهيبة والمكانة الإقليمية التي تؤهلها بالتالي للهيمنة على إقليم الشرق الأوسط، وان يكون إقليم الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين إقليماً تركياً بامتياز.

بناء على ما تقدم ونظرا للتأثير الايجابي للمدرسة العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية التركية، من حيث النجاحات التي حققتها تركيا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، فان هذا يعني باستمرارية تأثير هذا المدرسة على التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية، فضلا عن ذلك

انه وباستمرارية الآثار الايجابية التي حققتها تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، بما يحمله من أفكار ورؤى تمثلت في العثمانية الجديدة، فهذا يعني بإمكانية أن تصبح هذه المدرسة عقيدة سياسية تحكم توجهات تركيا الخارجية في القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: مشهد التغيير (التراجع)

يفترض هذا المشهد بتراجع تأثير المدرسة العثمانية الجديدة في التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، بهدف الحفاظ على المكانة والمكتسبات الإستراتيجية التي حققتها.

وترجع أهم أسباب هذا التراجع إلى:

1- الانغماس المفرط للسياسة الخارجية التركية في شؤون الشرق الأوسط، ولعل فائض القوة التي شعرت بها تركيا خلال الفترة الماضية جعلها تدخل في العديد من الأزمات الإقليمية في آن واحد مما حملها أعباء إستراتيجية فاقت قدرتها الذاتية، وجاء هذا الانغماس المفرط نتيجة التوجه الانفتاحي للمدرسة العثمانية الجديدة التي اعتبرت أن الشرق الأوسط ينبغي أن يكون مجالاً حيوياً خالصاً للإستراتيجية التركية.

2- الأدوات السياسية الخارجية الجديدة التي اعتمدتها المدرسة العثمانية الجديدة، والتي تأتي في مقدمتها سياسة تصفير المشكلات مع الجوار الإقليمي، إذ أن ثورات الربيع العربي جعلت هذا التوجه في موضع الشك، إذ راحت السياسة الخارجية التركية تتبنى مواقف حدية حيال الكثير من الأزمات الإقليمية ولعل الأزمة السورية تأتي في مقدمتها.

3- الرؤية السياسية الجديدة التي جاءت بها المدرسة العثمانية الجديد القائمة على أساس التعددية الثقافية، والتي اعتبرت أن التعددية الثقافية في تركيا هي

مصدر قوة أكثر من كونها مدخلاً للازمات الداخلية، إلا أن المتغيرات الأمنية الأخيرة التي شهدها جنوب وجنوب شرق تركيا بين حزب العمال الكردستاني وأنقرة، كشفت مدى عمق الأزمة الاجتماعية والثقافية بين الأكراد والأتراك، وصعوبة التوصل إلى صيغة عقد اجتماعي جامع للثقافات المتعددة في تركيا.

4- على الرغم من النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي انطلاقا من العثمانية الجديدة، إلا أن حالة الصراع السياسي والفكري مازالت مستمرة في الساحة السياسية التركية خصوصا من التيار العلماني الكمالي الذي يرى بضرورة أن تعيد تركيا حساباتها السياسية إقليمياً ودولياً.

5- إن المدرسة العثمانية الجديدة أعطت منطقة الشرق الأوسط أولوية إستراتيجية على باقي المناطق والأقاليم، مما أعطى فرصة للقوى الإقليمية المنافسة لإثبات نفسها، خصوصاً في أسيا الوسطى والحديث هنا عن إيران وروسيا.

6- تركيز العثمانية الجديدة على الدبلوماسية الناعمة واستبعادها القوة الصلبة، جعلها تدرك الفارق الكبير الذي تحدثه القوة العسكرية خصوصا إن تركيا تعيش في منطقة الشرق الأوسط التي تعد من أكثر المناطق استيرادا للأسلحة في العالم، فضلا عن سباق التسلح النووي، فهناك إسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية، بالإضافة إلى إيران التي تمتلك برنامجاً نووياً قادرة على إنتاج أسلحة نووية على المدى المتوسط، وهذا ما جعل القيادة السياسية التركية تفكر جلياً بضرورة أن تسعى تركيا لامتلاك التكنولوجيا النووية كمرحلة أولى على الأقل، ولعل هذا ما يفسر محاولات اردوغان الرامية إلى إنشاء مفاعيل نووية في جنوب غرب تركيا، من اجل اكتمال أضلاع القوة التركية.

7- حددت القيادة السياسية التركيـة هـدفاً اسـتراتيجياً بضرورة أن تصبح تركيـا في عـام 2023 ضمن القوى العشر الأولى عالمياً، انطلاقا من مفاهيم العثمانية الجديدة التـي تـرى بضرورة أن تكـون تركيـا ضـمن القـوى الكـبرى بالاسـتناد إلى العمـق التـاريخي والعمـق الجغرافي الذي تمتلكه تركيا، إلا أن متغيرات الربيع العربي والتحديات الجيو امنية الجديدة مثلت عنصر المفاجأة الذي وضع هذه المفاهيم موضـع ارتبـاك، وظهـرت أحاديـث كثـيرة بضرورة أن تحدث تركيا مواءمة إستراتيجية سريعة تستجيب فيها للمتغيرات الجديدة من اجل تحقيق الأهداف المنشودة.

8- المتغيرات السياسية الداخلية التركية الجديـدة والمتمثلـة بنتـائج الانتخابـات النيابيـة الأخيرة، وعدم حصـول حـزب العدالـة والتنميـة للأغلبيـة المطلقـة التـي تؤهلـه لتشـكيل الحكومة بمفرده من اجل الاستمرار بتحقيـق الأهـداف التـي رسـمت خطوطهـا العريضـة المدرسة العثمانية الجديدة، وهذا ما يعني بضرورة الاتجـاه إلى الحكومـة الائتلافيـة التـي تقوم على تقاسم الرؤى والسياسات، وتقييد عمل الحكومة التركيـة المقبلـة، والـذي يعنـي التنازل النسبي عن الأهداف العريضة التي حددتها هذه المدرسة.

9- أما على الصعيد الإقليمي الشرق أوسطي، فان المدرسة العثمانية الجديدة بدبلوماسيتها الناعمة التي تستند على البعد الاقتصادي لتحقيق أهداف تركيا الجيو سـترايتجية، اصـطدمت بالعديد من المدارس الفكريـة التـي تمثلهـا القـوى الإقليميـة والدوليـة، فـإيران التـي تنطلـق في توجهها الإقليمـي عـلى أسـاس القـوة الصـلبة مثلـت خصـماً قويـاً بالضـد مـن التوجـه التركية الناعم، وإسرائيل التي تستند في تحركاتها الإقليمية على مبـدأي شـد الأطـراف وحلـف الضواحي القائمين عـلى التوسـع والاسـتيطان داخليـاً وتـدمير المجتمعـات العربيـة وتفكيكهـا

خارجياً، مثلت هي الأخرى منافساً حقيقياً للتحركات التركية المستمرة، مما اشر إلى ضرورة إعادة تقويم الرؤية الإستراتيجية التي تستند عليها العثمانية الجديدة حيال الشرق الأوسط.

10- أما على الصعيد الدولي، فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة المتغيرات المؤثرة في التوجهات السياسية الإقليمية للعثمانية الجديدة، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تركيا حليفاً استراتيجياً في الشرق الأوسط، إلا أن تركيا وانطلاقا من مفاهيم العثمانية الجديدة القائمة على ضرورة أن تكون تركيا متغيراً مستقل وليس تابع، وان تكون الطرف المبادر لا المكتفي بالمشاركة، مثلت إرباكاً للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا ما يفسر العديد من الاختلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً فيما يتعلق بالأزمات الإقليمية الشرق أوسطية مثل العراق وسوريا والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما اشر إلى أن هناك إرباكاً في الإستراتيجية التركية من حيث عدم الموازنة بين مصالحها الإقليمية وعلاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

11- أما البعد الدولي الأخر فيتمثل بالاتحاد الأوربي، والرغبة التركية المتواصلة بالحصول على العضوية فيه، والتي مثلت تحدياً حقيقياً واختباراً صعباً أمام المدرسة العثمانية الجديدة في قدرتها على كسر الجمود السياسي لمفاوضات الانضمام إليه، وعلى الرغم من الالتزام التركي والمماطلة الأوربية، إلا أن العثمانية الجديدة فشلت في كسب ثقة الأوربيين وقناعهم بضرورة الموافقة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، الأمر الذي نبه إلى ضرورة اعتماد طرق ودبلوماسيات جديدة للتعامل الدولي من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

ومن خلال ما تقدم حول مستقبل تـأثير المدرسـة العثمانيـة الجديـدة في السياسـة الخارجية التركية، فـان الكثـير مـن الدراسـات والبحـوث أشرت إلى أن هـذا التـأثير سـوف يتراجع أو يتغير سواء أكان هذا التغيير بتراجـع تركيـا أم بصـعود قـوى إقليميـة أخـرى أم الحالتين معا، ويمكننا القول إن تركيا حاولت أن تستثمر حالة الفـراغ الأمنـي والسـياسي في منطقة الشرق الأوسط لفرض هيمنتها على الإقلـيم وفـرض أجنـدتها في القضـايا الإقليميـة كافة، وحاولت منع القوى الإقليمية الكبرى الأخرى (إيران وإسرائيل) من ازدياد قوتها على الساحة الإقليمية، بل عمـدت إلى تحجـيم دورهـا وقوتهـا في التفـاعلات الإقليميـة، ولكـن تداعيات التدخل الأمريكي في المنطقة وخاصـة احـتلال العـراق فضـلا عـن ثـورات الربيـع العربي وما رافقها من تحديات أمنية، قلصت نسبياً مـن إمكانيـة تحقيـق هـذه الأهـداف التركية في المستقبل.

ثالثاً: مشهد الاستمرارية والتغيير

يفـترض هـذا المشـهد إن تـأثير المدرسـة العثمانيـة الجديـدة في التوجهـات العامـة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، سوف يسـتمر بـنفس الفاعليـة والتـأثير مـع الاستمرار بتوسيع دائرة المصالح والنفوذ في الإقليم، مع إجراء مراجعـة حقيقيـة للخطـوط العريضة للمفاهيم التـي نـادت بهـا هـذه المدرسـة مـن اجـل موائمتهـا مـع المسـتجدات الإقليمية والدولية بهدف المحافظة على المكانة والهيبة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

على الرغم من الإشكاليات الكبيرة التي وقعـت بهـا القيـادة السياسـية في تركيــا في انتهــاج سياســة خارجيــة انفتاحيــة في شــؤون الشرق الأوســط، إلا أن هناك دوافع ومؤشرات أدركها صانعوا القرار بجدوى تصحيح هـذه الإشـكاليات وتفادي الآثار السلبية على المكانة السياسية الإقليمية لتركيا، وسوف تجعل هـذه

الدوافع القيادة السياسية التركية الجديدة بضرورة تبني أطروحات هذا المشهد (الاستمرار والتغيير).

ومن أهم الدوافع والمبررات التي تستند إليها فرضية هذا المشهد هي:

1- إن الرؤية السياسية التركية الجديدة في التعامل مع المستجدات الإقليمية أثبتت فاعلية محدودة، وان استخدام القوة الناعمة بشكل مفرط، وانتهاج إستراتيجية تصفير المشكلات مع الجيران، لم تنفع بشكل حاسم في زيادة فاعلية الدور التركي في المنطقة، بل على العكس فقد أثبتت المتغيرات الإقليمية الجديدة مدى عجز الدبلوماسية التركية الناعمة على التعامل مع الملفات الإقليمية الساخنة، كالملفين العراقي والسوري، أو النفوذ الإيراني في المنطقة، أو حتى خلق خالة من الموائمة مع الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

2- تزايد نمو بعض القوى الإقليمية سيما إيران والسعودية، فضلاً عن الفاعلون الجدد كـ قطر والإمارات، وتداعيات إعادة توزيع الأدوار وانتشار مفردات القوة إقليمياً، جعل فرص تركيا في تحقيق غاياتها الإستراتيجية ضعيفة نسبياً، ومن ثم لا يصار أمامها إلا فرصة الخيار بين إعادة التكيف مع الوضع الإقليمي، أو اعتماد خيار الصراع مع القوى الأخرى بغية ضبط إيقاع التفاعلات الإقليمية، وضبط تحولات القوة لصالحها، أو بالأقل ليس بالضد منها.

ومن جهته، فان خيار الصراع مع القوى الإقليمية الأخرى مكلف في المدى البعيد، إذ يتضمن:

أ- بقاء الاستغلال المتواتر للموارد والإمكانات التركية لصالح القطاعات العسكرية إلى أقصى مدى ممكن.

ب- وكذلك ضمان وجود التزامات خارجية كثيرة قد تجهد البيئة التركية الداخلية في فترة تعيش مكونات القوة التركية مرحلة عدم انسجام المكانة إقليمياً.

ج- والاحتمال الأكثر رجحاناً أن دخول تركيا في علاقات صراع مع قوى أخرى فانه قد يعمد إلى إظهار عداوة أكثر من قوة لها، الأمر الذي يجعل كلف المجابهة والمقاومة التي قد تبديها تركيا للحفاظ بالمركز الإقليمي الجيد عالية، وربما يصعب تحملها سياسياً.

3- التحديات الجديدة للأمن الإقليمي، وظهور وتصاعد أزمات وتهديدات جديدة ومتعددة، وانتشارها بسرعة وبشكل دراماتيكي، ولعل التطورات الأمنية في جنوب وجنوب شرق تركيا خير دليل على ذلك، والى جانب هذه التهديدات الإقليمية هناك تهديدات دولية مثل الفقر والأمراض والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وتلوث البيئية، فضلاً عن بقاء التهديدات التقليدية مثل الصراعات والحروب والأمراض المعدية وأسلحة الدمار الشامل، التي تواجه حياة الدول والمجتمعات، مما سيحتم على تركيا التعاون والمشاركة مع القوى الإقليمية والدولية لتحقيق الأمن الشامل.

4- حاجة تركيا لتفعيل وتنشيط وسائل أخرى لتسوية النزاعات والصراعات الإقليمية، سيما القوة العسكرية، ويأتي إعلان تركيا عن استعدادها للمشاركة في الحملة العسكرية التي تقودها السعودية والإمارات للقضاء على الحوثيين في اليمن، فضلاً عن العرق وسوريا، مقدمة لتدخلات أخرى في المنطقة، ولعل هذه التدخلات جاءت بعد إدراك القيادة السياسية في تركيا، إن اعتماد الدبلوماسية الناعمة غير كافية لتحقيق المكانة المطلوبة إقليمياً، دون أن تكون هناك قوة عسكرية تسندها.

من هنا، فان تركيا لأجل تخطي التحديات و الأوضاع الصعبة التي تمر بها السياسة والإستراتيجية الإقليمية التركية، تحاول الخروج من الركود النسبي السياسي والاقتصادي بأقل كلف وأوفر أرباح، ولأجل تحقيق هدف الإستراتيجية العليا في البقاء على المكانة الإقليمية، تعمد لتغيير الوسائل لتحقيق نفس الأهداف المرجوة، وذلك من خلال المشاركة والتعاون مع القوى الإقليمية الكبرى المنافسة لها والمؤسسات الإقليمية، ومن اجل أن تحدث هذا التعاون والمشاركة، هناك خيارين، فهي أما أن تقبل القوى الإقليمية الأخرى باستمرار تركيا كقوة مؤثرة في الإقليم أو أن تقبل تركيا بشروط ومتطلبات القوى الأخرى من اجل التعاون أو المشاركة معهم.

ولتحقيق التعاون والمشاركة مع القوى الإقليمية الأخرى، فان تركيا تذهب بإمكانية اعتماد عدة أساليب هي:

1- إعادة رسم التحالفات الإستراتيجية.

وذلك من خلال تبني إستراتيجية إقليمية مرنة تتيح لها بناء ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فهي إلى جانب علاقاتها التحالفية مع إسرائيل، فإنها تتمتع بعلاقات اقتصادية وسياسية مميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية، فضلاً عن إيران والتي تعد الشريك الاقتصادي والسياسي لتركيا في المنطقة، ومن خلال هذه الشبكة الجيدة من العلاقات الإقليمية تستطيع تركيا إنشاء نظام إقليمي تكون هي المركز والمحرك لأي مسعى إقليمي مستقبلاً.

2- الاضطلاع بادوار جيو أمنية جديدة.

ولعل هذا ما يفسر الحملة العسكرية التي تقودها تركيا ضد عناصر حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية، فضلاً عن إعلانها سابقاً عن

استعدادها المشاركة في العمليات العسكرية الجارية في اليمن، ويـأتي هـذا التوجـه الـتركي الجديد مترافقا مع تحركات قوى إقليمية أخرى في نفس المسعى مـن اجـل الحفـاظ عـلى النظام الإقليمي من الانـدثار، كـون أن منطقـة الشرق الأوسـط أصـبحت معرضـة لإعـادة التشكيل من جديد، وقد تكون تركيا نفسها معرضة لذلك.

3- تعزيز الشراكة الإقليمية.

هذه الآلية تعني أن تركيا بحاجة إلى استخدام ادوار لشركاء مختارين من قبلها أو مشاركين لها سبيلاً لتحقيق نفس الغايات السياسية، وهـذه الحاجـة فرضـتها مسـألتان في غاية الأهمية الأولى كون قوة تركيا تنطوي على كثيرا من القيود التي قد تحد مـن أدائهـا لأدوارها الإقليمية المتشعبة والمسالة الثانية تتعلق بتلك الارتباطات الإقليمية التي تربطهـا بالقوى الإقليمية والدولية والتي تحتم عليها قبول مشاركتهم لها، ولكن هـذا الوضـع ربمـا سيفرض على تركيا العمل باتجاه التوازن بين ما تطلبه من الشركاء الإقليميين وما يطلبونه هم من تركيا الالتزام به، ولكن لا تنسى تركيا تحقيق أهدافها الرئيسة وهي الحفاظ عـلى المكانة الإقليمية المؤثرة في إطار التعددية الإقليمية.

4- الوسيط الإقليمي الفاعل.

وذلك من خلال العمل على إجـراء تسـويات حـول المواضـيع المختلـف عليهـا مـع القوى الإقليمية الكبرى كـ(إيران وإسرائيل).

5- المقبولية الإقليمية.

وذلك بالسعي للحصول على شرعيـة إقليميـة مـن قبـل القـوى الإقليميـة الأخـرى، وتعني الشرعية هنا توافـق إرادات القـوى الإقليميـة حـول الأهـداف والسـبل الجـائزة أو المسموح بها، التي تقدمها تركيا في السياسة الإقليمية.

6- ممارسة دور الموازن الإقليمي.

وذلك من خلال العمل على عدم خروج التوازنات الإقليمية عن نطاق السيطرة، طالما أن القوى الإقليمية لا تملك القدرة على الحفاظ على التوازنات الإقليمية أو إعادة صياغتها على نحو آخر مختلف.

انطلاقا مما ذكرنا من المشاهد الثلاثة السابقة، يفضل الباحث المشهد الثالث " مشهد الاستمرار والتغيير "، إذ أن هذا المشهد يفترض الوسطية بين المشهدين السابقين، فإذا أصرت السياسة الخارجية التركية انطلاقا من العثمانية الجديدة على الاستمرار في النمط الانفتاحي المشهد الأول (الاستمرارية)، وفي توسع مصالحها من أجل الحفاظ على المكانة ربما يترتب عليها مزيد من التراجع في المصداقية السياسية والتراجع في قيادتها الإقليمية، وبالتالي ستزيد في تآكل قدراتها المادية والاقتصادية نتيجة تزايد التزاماتها الإقليمية، أما إذا انتهجت تركيا فرضية المشهد الثاني (التغيير أو التراجع) بمعنى التخلي عن النمط الانفتاحي لتوسيع مصالحها في السياسة الخارجية، وإتباع نهج " العزلة " ستترتب عليه نتائج سلبية ومأساوية بالنسبة لسياسة وقوة ومكانة تركيا وإستراتيجيتها الإقليمية، وستتراجع تركيا إلى مصاف القوى الهامشية والطرفية، لذلك فمن غير المرغوب فيه بالنسبة لقوة إقليمية مهمة ومؤثرة مثل تركيا إتباع سياسة تؤدي إلى العزلة والتراجع إلى مصاف القوى الأخرى.

ومن هنا يرجح الباحث المشهد الثالث والأخير (الاستمرار والتغيير)، أي مشهد ستكون فيها مشاركة تركيا كقطب إقليمي مؤثر مع القوى الإقليمية الأخرى الأقل قوة منها في إدارة النظام الإقليمي والتفاعلات القائمة، بشكل يتحرك ويعمل بالمشاركة والتعاون مع القوى الأخرى، ومع ذلك يضمن الحفاظ على بقاء مكانتها وقيادتها الإقليمية.

الملخص:

يجمع اغلب الباحثين والمفكرين على أن السياسة الخارجية التركية الشرق الأوسط دخلت مرحلة جديدة من النشاط السياسي الخارجي في القرن الحادي والعشرين، إذ زادت من دورها كفاعل مؤثر في الشؤون الإقليمية والدولية.

وفي إطار هذه العملية، فان السياسة الخارجية التركية وانطلاقا من العثمانية الجديدة تحولت ليس فقط في المضمون، ولكن في الأدوات والآليات لإدارة ملفات خارجية نشيطة، وقد تركز الاهتمام السياسي الخارجي على مختلف القضايا التي تقع ضمن المجال الحيوي التركي.

إن تغيير ممارسات السياسة الخارجية التركية الجديدة يعكس فهماً أكثر انفتاحا للعلاقات الدولية، ويعكس ايضاً مختلف المصطلحات المستخدمة والتي تلخص مبادئ السياسة الخارجية التركية برؤيتها السياسية القائمة على (نظرية العثمانية الجديدة)، والتي تتمثل في الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي وتصفير المشكلات مع الجيران والمطالبة بنظام دولي جديدة.

فضلا عن أن المبادئ الجديدة التي استندت عليها السياسة الخارجية التركية في تعاملاتها الإقليمية والدولية، مكنتها من أداء أدوارا إقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة، وكانت ارتداداتها ايجابية على الداخل التركي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ونتيجة لذلك أصبحت تركيا تمارس أدوارا خارجيا تتجاوز الحدود التقليدية وإمكاناتها الذاتية، فأصبح الحديث اليوم عن تركيا كقوى إقليمية مؤثرة ومحورية بنفس الوقت، ولا يمكن تجاهلها أو حتى تجاهل مصالحها السياسية في أي ترتيبات إقليمية شرق أوسطية، وعلى الرغم من ان المتغيرات الاقليمية الجديدة مثلت تحديا كبيرا امام التوجهات التركية برؤيتها العثمانية، الا انه من المتوقع ان تستمر بنفس الفاعلية والتاثير.

ويمكـن القـول إن النظـرة الواقعيـة الكلاسـيكية الجديـدة والمتمثلـة بنمـوذج الديمقراطية المحافظة التي تبنتها تركيا، مكنتها من تجاوز الكثير من القيود والعقبات التي كانت تقف أمام أي تحرك سياسي خارجي تركي كونها كانت محكومة بنزعة قومية كماليـة ضيقة، سيما حيال المحيط العربي، أما اليوم فان تركيا تمتلك حضورا إقليميا مؤثر في مجمل تفاعلات الشرق الأوسط السياسية و الاقتصادية والعسكرية.

الخاتمة

شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 محطة فاصلة في تـاريخ السياسة الخارجية التركية، إذ انـه بعـدما كانـت لاعبـاً إقليميـاً مـن داخـل محـور الغـرب والأطلسي، حاولت تركيا مع حزب العدالة والتنمية أن تؤسـس لنفسـها حيثيـة لا تتعـارض مع انتمائها الأطلسي لكنها تتيح لها أن تُعبر أكثر عن البُعد الأيديولوجي المتمثل بالعثمانية الجديدة، وهذا ما جعل تركيا تضع أمامها هـدف أن تكـون لاعبـاً أساسـياً مؤسسـاً لنظـام إقليمي جديد، ولم يكـن هـذا متاحـاً مـن دون أدوات تجعـل منهـا قـوة اقتصـادية كبـيرة ونموذج يحتذى به، وكان على رأس هذه الأدوات إتباع سياسة الانفتـاح عـلى دول الجـوار القريبة والبعيدة وهما ما عرف بسياسية تصفير المشكلات، وهذا سيخرج تركيا مـن كونهـا بلداً طرفاً لمشكلات متواصلة مع جيرانها، إلى بلـد مبـادر لحـل المشـكلات الإقليميـة، ومـع وضع سياسة تصفير المشكلات موضع التنفيذ، حصل انقلاب في السياسة الخارجية التركيـة، إذ شهدت التفاعلات التركية- العربية انفراجاً ملموساً، وتمثلت أبرز ملامح هـذا الانفـراج بمد جسور تعاون سياسي واقتصادي وعسكري في العديد من القضايا الإقليمية.

أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسـألة تركيـا، بـل امتـد بفعـل تـأثيره العميـق عـلى مجمل التوازنات في المنطقة، وقد بات ذلـك يحمـل مـؤشرات ودلالات تـوحي بتشـكل نـواة مشروع لشرق أوسط جديد ، سيما أن تركيا تمثل بعمقها الاستراتيجي والجغرافي احد المفاتيح السياسية المهمة في الشرق الأوسط ليس فقط بسـبب البعـد الجيواسـتراتيجي لتركيـا، و إنمـا أيضاً بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للشرق الأوسط باعتبارهـا الشريـك الأمثـل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقـد دخلـت تركيـا في شراكـة إسـتراتيجية طويلـة المـدى مـع

بعض بلـدان الشرق الأوسـط، ومـن ثـم فـأن تركيـا تلعـب دوراً مـؤثراً ومتزايـداً في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت من خلال سياستها الخارجية التي اتبعتها في الشرق الأوسط ، إذ أن هناك مجموعة من عوامل القوة الصـلبة التـي تؤهـل تركيـا لممارسـة سياسـة إقليميـة فاعلة ومؤثرة ومنها:

1- اقتصاد قوي متجانس يمثل المركز السـادس عشر عالميـاً مـن حيـث حجـم النـاتج المحلي.

2- قدرات عسكرية وبشرية ضخمة.

3- فضلاً عن أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه.

وجدت تركيا في ثورات الربيع العربي فرصـة للانتقـال مـن أن تكـون مجـرد شريـك للاعبين إقليميين آخرين مثـل إيـران في تـزعم المنطقـة وتنتقـل لتكـون اللاعـب الإقليمـي الأوحد، وهذا كان يتطلب إضعاف اللاعب الإيراني تحديداً ومـن معـه، وقـد مثـل وصـول رياح التغيير العربية إلى سوريا فرصة تاريخية لتركيا وفقاً لحساباتها لكي تنتقل إلى مرحلـة العمل على تعزيز نفوذها وكسر التوازن الإقليمي مـع إيـران وحلفائهـا، مـن خـلال ضرب الشريك الإقليمي الأقوى وهو إيران، عـبر ضرب إحـدى الركـائز الأساسـية للنفـوذ الإيـراني، وإضعاف الخيارات السياسية المعادية للغرب، والتطلع إلى أن يكون وصـول الإسـلاميين إلى السلطة في سوريا كما في سائر البلدان العربية ركيـزة جديـدة لمضـاعفة هـدفها في تسـيّد المنطقة.

وفي رؤية عامة للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، يمكن القـول إن تركيـا أعادة رسم سياستها الخارجية وفق مسارات جديدة أهمها:

1. إعطاء قوة دفع جديدة للسياسة الخارجية التركية وإعادة تعريف الـدور الـتركي في المنطقـة مـن خـلال المشـاركة الفاعلـة في مجمـل التفـاعلات والترتيبـات الأمنيـة والسياسية والاقتصادية والعسكرية.
2. التحول من صفة الدولة المشاركة إلى صفة الدولة المبـادرة أو المحوريـة في منطقـة الشرق الأوسط.
3. إيجاد مشروع إقليمي جديد تكون هي صاحبة القيادة فيه.
4. الدخول في تحالفات جديـدة تعكـس رؤيـة تركيـة جديـدة مفادهـا المزاوجـة بـين المصلحة الوطنية والإرث التاريخي.
5. تنظر تركيا إلى نفسها أنها قوة دولية تتجاوز الحدود الإقليميـة الضـيقة، وهـذا مـا يلاحظ من خلال الممارسات السياسية التركية.
6. التحرر نسبيا مـن الضـغوط الأمريكيـة والتضـييق عـلى دورهـا في الشرق الأوسـط، والتحـول مـن أداة في السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة إلى شريـك سـياسي لـه نفـس المصالح والأهداف.
7. تبني سياسة خارجية فاعلة ومستقلة.
8. السعي لجعـل تركيـا قـوة مركزيـة ومحوريـة إقليميـا في الشرق الأوسـط واوراسـيا والعالم.

ومن وجهة نظر الباحث فان أهم الأمور والنتائج التـي تحققـت مـن خـلال تبنـي هذه المسارات في السياسة الخارجية التركية الجديدة هي:

1- تغيير الصورة والتصور للدور التركي إقليمياً ودوليـاً، وقـدرتها عـلى التوفيـق بـين المتناقضـات مثـل قـدرتها عـلى السـعي بجديـة للانـدماج بالاتحـاد الأوربي والتوجه غرباً ونشاط سياستها الخارجية الفاعلة في الشرق الأوسـط، ومحاولتهـا

الحثيثة لفرض القبول بالدور التركي من خلال نجاحها في إدارة بعض الأزمات والمفاوضات بين أطراف عربية – عربية أو عربية – إسرائيلية.

2- اندفاع السياسة الخارجية التركية ومرونتها في استيعاب بعض الأطراف الغير مرغوبة دوليا، مثل السودان وحركة حماس، إذ استقبلت تركيا الرئيس السوداني (عمر حسن البشير) في إطار القمة الأفريقية التركية، وكانت تلك أول زيارة رسمية دولية له بعد صدور مذكرة توقيف بحقه من قبل المحكمة الجنائية الدولية على خلفية اتهامه بارتكاب جرائم إبادة في إقليم دارفور غرب السودان، فضلاً عن ذلك أضحى مسؤولي حركة حماس محل ترحيب في تركيا، وكذلك شهدت العلاقات التركية الإيرانية رغم تنافسهما – تقارب وتعاون في مجال الأمن والطاقة والتجارة ودعم حق إيران في الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية.

3- التوفيق بين التحالفات الإستراتيجية و المصالح الوطنية أو المواقف السياسية المستقلة، إذ انه هناك علاقات إستراتيجية بين تركيا وإسرائيل وصلت إلى حد التحالف، ولكن تدهورت هذه العلاقات بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008 وانتهاء بمذبحة أسطول الحرية، وعلى الرغم من وجود تحالف استراتيجي بين الطرفين، إلا أن ذلك لم يمنع القيادة السياسية التركية من اتخاذ مواقف حاسمة تجاه العدوان الإسرائيلي ورافضة له، ومطالبة (اردوغان) بضرورة اعتذار إسرائيل عن عدوانها ودفع تعويضات لعائلات الشهداء الأتراك كشرط لعودة العلاقات لطبيعتها مع إسرائيل.

4- التفرقة بين التوجهات الأيديولوجية وجوهر المصالح الوطنية، فلا شك أن التعامل الثقافي يؤثر على العلاقات العربية – التركية، ولكن الأتراك ينظرون إلى المسالة من منطلق وعي عميق بالمصلحة الوطنية التركية وليس انطلاقا من

القيم الحضارية والدينية المشتركة، إذ تستفيد تركيا من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق التعاون الاقتصادي التركي – العربي، وكذلك يعمل حزب العدالة والتنمية على تبني سياسة خارجية ترتكز بالأساس على المصلحة الوطنية وليس مبادئ الحزب وأيديولوجيته فقط.

5- استقلالية السياسة الخارجية، إذ تمارس تركيا سياسة خارجية مستقلة تخلصت من التبعية، بل وأخذت مواقف مستقلة عن حلفائها الاستراتيجيين أو مناوئة لهم، والمثال البارز على ذلك رفض تركيا عام 2003 السماح للقوات الأمريكية بالدخول للأراضي العراقية عبر الأراضي التركية، فضلاً عن سعيها المستمر للانضمام للاتحاد الأوربي وفي الوقت نفسه تصاعدت علاقاتها مع إيران إلى مستويات جيدة.

6- الاستفادة من دوائر الانتماء المختلفة لتتبوأ دور دولي مؤثر ومتعدد الأبعاد، إذ تعمل تركيا على الاستفادة من انتماءاتها المتعددة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا من اجل دعم دورها الدولي المؤثر في كل دائرة انتماء لها، فجغرافياً تربط بين قارات العالم الثلاث (أسيا وأفريقيا وأوربا)، وحضارياً بالانتماء إلى الحضارة الإسلامية والأوربية أيضاً، واقتصادياً وعسكرياً بانتمائها للدول الصاعدة اقتصادياً وعسكرياً، وسياسياً بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية، كل ذلك يعطي أدواراً متعددة وبرامج متكاملة لممارسة سياسة خارجية فاعلة في دوائرها المختلفة.

7- المزج بين أشكال التغير في السياسة الخارجية مع استمرار جوهرها، وتتمثل أشكال التغير في السياسة الخارجية في التغير التكيفي: أي في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، والتغير البرنامجي: أي في أدوات السياسة

الخارجية، والتغير في الأهداف، والتغير في توجهات السياسة الخارجية : أي تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك الأدوات والاستراتيجيات والأهداف، وتتميز السياسة الخارجية التركية بالجمع بين هذه الأشكال، إذ تغيرت الأدوات والبرامج من الحوار إلى التفاوض مع المتمردين الأكراد في جنوب تركيا أو الاعتماد على القوة الناعمة والضغط المرن، وتغير تكيفي يتمثل بتغير مستوى الاهتمام ببعض القضايا من وقت لأخر مثل القضية الفلسطينية وقضية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وهكذا، ورغم ذلك يظل جوهر السياسة الخارجية التركية هو المصلحة الوطنية وتدعيم الدور التركي المؤثر والفاعل إقليميا ودوليا.

وفي الجانب المقابل فان النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط انطلاقا من العثمانية الجديدة، لم تكن على مستوى واحد، إذ أن السياسة الخارجية التركية والمدرسة التي تمثلها واجهت مستجدات إقليمية متغيرة فرضت عليها إعادة النظر في العديد من الاستراتيجيات وهو ما تمثل بالارتدادات السلبية لثورات الربيع العربي سياسياً وامنياً على الداخل التركي وهددت قيم صانع القرار فيها، إذ أصبحت تركيا اليوم في صدارة الأحداث، ولعل التحديات الامنية في جنوب البلاد، جعلت تركيا تعيد النظر في سياستها الداخلية و الإقليمية، وانه لابد من التغيير والتجديد من اجل إعطاء قوة دفع جديدة لسياسة خارجية فاعلة ومؤثرة في إقليم الشرق الأوسط المتغير.

ومن خلال ما تقدم يتضح بجلاء إن الحضور التركي الفاعل في الشرق الأوسط وتعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط وما واجهته من تحديات وصعوبات وبخاصة في ظل ثورات الربيع العربي، إذ أن استمرارية الدور التركي الفاعل وتطوره في المستقبل مرهون بالعوامل الحاكمة له

والضغوط التي تواجهه وكيفية معالجتها له، سيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة والتنمية بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى إلى تحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع تأكيد عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

وبالتالي لابد من التقييم الموضوعي للدور الإقليمي التركي، بعيداً عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده، فتركيا بحكم الجوار الجغرافي على الأقل تمثل طرفاً أصيلاً في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية والسورية وامتدادها بالعمق التركي، فضلاً عن الملف النووي الإيراني واحتمالية امتلاكها للأسلحة النووية، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة كالتطورات الأمنية في الخليج العربي (اليمن والبحرين)، لكن الطبيعة المعقدة والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي على نشاطه مقيداً بعوامل داخلية ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف القوى الأخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها.

وختاماً يمكن القول إن مسالة (الفاعلية – التراجع) في السياسة الخارجية التركية، تعتمد وبشكل مباشر على السلوكيات والمواقف التي تعتمدها تركيا في تحركها الخارجي، وعليه فان تركيا وانطلاقا من العثمانية الجديدة مطالبة بإجراء مراجعة حقيقية للمبادئ التي نادت بها هذه المدرسة، ووضع سياسة خارجية

جديدة للتعامل مع الأوضاع الراهنة التي تتطلب استجابة سريعة وفق منظور وتصور واضح وليس وفق سياسة تقوم على ردود الأفعال بدلا من المبادرة، وهذا ما بدا واضحا من خلال إعادة تركيا صياغة علاقاتها مع إيران، بعد توصل الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاق بشان برنامجها النووي، الأمر الذي يدل بدء تركيا العمل والاستجابة لخطوات ملموسة لمراجعة سياستها الخارجية في المنطقة، هذا بالإضافة إلى نزوع تركيا لاستخدام القوة الصلبة في تعاملها مع حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية، مما يعني أن القوة الصلبة التي كانت قد استبعدتها العثمانية الجديدة كأداة من أدوات السياسة الخارجية التركية الجديدة، أصبحت إحدى أدوات التعامل الخارجي التركي مع البيئة الإقليمية، ولعل هذه التغيرات التي طرأت على الإطار العام للسياسة الخارجية التركية بدلالة العثمانية الجديدة، إنما جاءت استجابة للتحديات الجيو امنية والجيو سياسية الجديدة في الشرق الأوسط.

قائمة الهوامش

(1) موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض : أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ط (1)، (الكويت، مؤسسة صقر الخليج للنشر، 1984)، ص ص 126_128.

(2) محمود ثابت الشاذلي، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923، ط (1)، (القاهرة، مكتبة وهبة، 1989)، ص ص 54-56.

(3) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة : محمد الارناؤوط، ط (1)، (بيروت، دار المد الإسلامي،2002)، ص67.

(4) هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (29)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000) ص 8-9.

(5) عمر تشيبار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد (10)، (بيروت، مركز الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008)، ص5.

(6) Danforth Nicholas , Ideology and pragmatism in Foreign Policy: From Ataturk to the AKP ,(Ankara, Turkish Policy Quarterly, Vol,7,No.3,2008), P84.

(7) هانز كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد : التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة : فاضل جكتر، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان،2001)، ص 149.

(8) مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (27)، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1999)، ص 24

(9) هانز كرامر، مصدر سبق ذكره، ص 11

(10) Danforth Nicholas ،op.cit. p p 88-89.

(11) Ibid. p 89.

(12) Ibid. p. 89.

(13) مالك مفتي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(14) المصدر نفسه، ص 25.

(15) Ozturk Asiye , The domestic Context of Turkey Changing Foreign Policy Towards the Middle East and the Caspian Region ,(Bonn,German , Development Institute, 2009),P22.

(16) هاكان يافوز، مصدر سبق ذكره، ص 15-16.

(17) Zeyenb Gağliyan , The changing Nature of Islamism in Turkey ; A comparison of Erbakan and Erdoğan ,(Ankara , The Institute of Economics and Social Sciences of Bilkent University , 2002) , PP. 20-22

(18) Danforth Nicholas , op.cit. p p 90- 91.

(19) محمد نور الدين، تركيا: من "الجسر" إلى "المركز"، بيروت، في 2004/8/3.

website//www.alkhaleej.ae/.../f109ab0a-6134-4373-acbc-098b3e78eae3.aspx

(20) توفيق المديني، السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها اوغلو: الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، مجلة المستقبل الالكترونية، العدد (3808)، 2010، ص 20.

(21) المصدر نفسه، ص 21.

(22) اعتمدت تركيا عدداً من الدساتير من العام 1876، إذ وضع أول دستور في عهد الدولة العثمانية مروراً بدستور 1921 ودستور 1924 دستور 1961 ودستور 1982 الذي خضع لعدة تعديلات في الأعوام 1995، 2001، 2004، 2007، 2010.

(23) Meliha Benli Altunisik , The Turkish model and democratization in the middle east, Arab studies quarterly (ASQ) , 2005 , P. 37.

(24) غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط(1)، دراسات مترجمة (36)، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009)، ص71.

(25) ولد في محلة قاسم باشا في اسطنبول في 26 شباط العام 1954، في العام 1965 دخل معهد الإمام والخطيب وتخرج فيه العام 1973 ليلتحق بعدها الى الدراسة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمره، بدأ حياته السياسية العام 1976 إذ ترأس فرع (بي اوغلو) للشباب التابع لحزب السلامة الوطني، عام 1983 أصبح رئيساً لفرع (بي أوغلو) التابع لحزب الرفاه، العام 1991 أنتخب نائباً عن حزب الرفاه في المجلس الوطني إلا إن

الهيئة العليا للانتخابات أصدرت قراراً بأبطال عضويته في المجلس، في العام 1994 أصبح رئيساً لبلدية اسطنبول، وفي العام 2001 أسس حزب العدالة والتنمية الذي فاز في انتخابات في العام 2002 والعام 2007 وهو رئيس وزراء تركيا منذ 14 مارس العام 2003 حتى 28 اغسطس 2014 ومن ثم انتخب رئيسا لتركيا في28 اغسطس 2014 وحتى الآن.

(26) توماس باتريك كارول، حزب العدالة والتنمية التركي، (سوريا ، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية ، 2003)، ص10.

(27) كمال السعيد حبيب، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010)، ص116.

(28) إبراهيم الداقوقي، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق ، صحيفة النهار، في 2002/11/29.

Website//.WWW. alnahar. n. com

(29) كمال السعيد حبيب ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا ، دراسة لحالة حزب الرفاه (1983 – 1997) أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006) ، ص ص 353 – 361.

(30) جمال كمال كركولي ، أزمة الرئاسة التركية 2007 ، دراسات إقليمية ، العدد (10)، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2008) ، ص 210.

(31) التعديلات الدستورية في عهد حزب " العدالة والتنمية "

– 7 أيار العام 2004 : تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة. كما غدا حكما" قانونيا" عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها ، وضمان حرية الصحافة ، وأيضاً أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول عند تنازعها مع التشريعات الوطنية ، وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية وفي ظل حماية المواطن التركي ، فأنه لا تجوز تسليمه لأية دولة أجنبية ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولية تفضي أليه ، وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي ، ألغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس.

– 29 تشرين الأول العام 2005 : تمت زيادة تأثير المجلس الوطني التركي الكبير ، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه على الميزانية.

– 13 تشرين الأول العام 2006 : تم أجراء تعديل في الدستور بشأن تخصيص السن الذي يؤهل الترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً.

– 10 أيار العام 2007 : تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامه.

– 31 أيار العام 2007 : تم الموافقة على:

أ – أجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربعة سنوات.

ب– نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث أجمالي الأعضاء في كافة الأعمال بما في ذلك الانتخابات.

جـ- تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا أو من المواطنين الأتراك الذين يحملون الصفات نفسها والمؤهلين للانتخاب نواباً ، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات ، فضلاً عن أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر ، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات : وللمزيد والاطلاع ينظر : موقع البرلمان التركي، في 2008/5/17.

Website//.\\ www. tbmm.gov. tv \ English \ about – tgna – htm.

(32) جمال كمال كركوكلي ، مصدر سبق ذكره ، ص 210.

(33) تشاغلار كيدير، من قيود العسكر إلى قيود بروكسل : صعود تركيا الجديدة، مجلة معلومات، العدد (73)، (بيروت، المركز العربي للمعلومات ، 2009)، ص173.

(34) محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا : طرق جديدة للمعالجة، من كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010)، ص102.

(35) المصدر نفسه ، ص 103.

(36) المصدر نفسه ، ص72.

(37) ولد في مدينة (قيساري) في 29 تشرين الأول من العام 1950 والده (احمد حمدي غول) كان عضواً في حزب السلامة الوطني الذي أسسه (أربكان) في مطلع سبعينيات القرن العشرين أنهى غول تعليمه الابتدائي في مدرسة غازي باشا والثانوي في مدرسة (Nazmi Tükar) وحصل على البكالوريوس من جامعة اسطنبول في العام 1972 أكمل الدكتوراه عام 1978 من بريطانيا ثم أصبح مدرساً لمادة الاقتصاد في كلية الهندسة بجامعة سقاريه، عام 1991 أنتخب نائباً لحزب الرفاه في مدينة قيساري، عام 1993 أصبح مسؤولاً للعلاقات الخارجية في الحزب المذكور انفاً وأصبح وزيراً للدولة للشؤون الخارجية في حكومة (اربكان) (1996 – 1997)، ساهم في تأسيس حزب الفضيلة بعد غلق الرفاه عام 1999 وأصبح نائباً عن هذا الحزب بعد انتخابات 18 / 4 / 1999، العام 2001 أسس مع (اردوغان) حزب العدالة والتنمية وأصبح وزيراً للخارجية بعد انتخابات العام 2002، ثم انتخب في 28 أغسطس العام 2007 رئيساً لتركيا.

(38) محمد ثلجي، مصدر سبق ذكره، ص120، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: أديب عساف بكر أوغلو ، المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا، من كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 128 – 129.

(39) لقمان عمر محمود، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية في كتاب النظام السياسي العربي والإقليمي: التغيير والاستمرارية، سلسلة شئون إقليمية، العدد (26)، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، 2009)، ص 71.

(40) ولد عام 1959 في مدينة قونيا الواقعة في قلب الأناضول، تخرج في العام 1984 من جامعة البوسفور في العلوم السياسية وحصل لاحقاً على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية، العام 1999 حصل على لقب بروفيسور في العلاقات الدولية وقد اختاره اردوغان لشغل منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء، وقد أتاح له هذا المنصب فرصة التأثير المباشر على السياسة الخارجية التركية وفي أعلى مستوياتها وهو صاحب نظرية العمق الاستراتيجي الذي تجسد في كتاب (العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودرها في الساحة الدولية) في العام 2001 ثم عينه اردوغان وزير خارجية تركيا في الأول من مايو

العام 2009 حتى 28 اغسطس 2014، ومن ثم أصبح رئيسا للوزراء 29 اغسطس 2014.

(41) محمد نور الدين، السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات : في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص137.

(42) محمد السعيد أدريس ، تركيا وتحديات العمق الاستراتيجي : عودة تركيا، العدد(72)، (بيروت ، المركز العربي للمعلومات ، 2009) ، ص49.

(43) محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس ومرتكزات.... ، مصدر سبق ذكره ، ص138

(44) Joshua w. walker , Reexamining the u. s. Turkish Alliance, The Washington Quarterly. winter 2007 , P. 101.

(45) لقمان عمر محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص 73.

(46) محمد نور الدين. السياسة الخارجية.... أسس ومرتكزات ، مصدر سبق ذكره ، ص138

(47) محمد نور الدين، إستراتيجية تركية جديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (116)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2004)، ص2.

(48) Barak Salmoni, Strategic Partners of Estranged Allies : Turkey , the united States and operation Iraqi freedom , Strategic insight 2 , no 7 , July 2003. P. 102.

(49) محمد نور الدين، السياسة الخارجية.... أسس ومرتكزات ، مصدر سبق ذكره، ص140

(50) ماهيتاب مكاوي، انفراجة جديدة بين أرمينيا وتركيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (177)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص 284 – 285.

(51) جميل مطر، في لبنان حكومة وفاق بدور تركي، صحيفة الخليج ، في 9/7/ 2009.

Website//. \\ www. alkaleejnew. com.

(52) Altay Atli , Turkey and Georgia : opening the roads for trade , Eurasia net Commentary , February 8 , 2006 , P. 78.

(53) شاركت تركيا في قوات حفظ السلام سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو الناتو في عدة مهام قتالية أو أمنية منها : 1) الصومال 1993 – 1994، 2) البوسنة من العام 1993 – 1994 ومنذ العام 1996 والى اليوم، 3) ألبانيا 1997، 4) كوسوفو العام 1999 وحتى اليوم، 5) ألبانيا 2001. 6) أفغانستان 2002 – 2003 و2005 وحتى اليوم، 7) المشاركة في المناطق المنكوبة جراء كوارث طبيعية فقد شاركت في كارثة كاترينا في الولايات المتحدة عام 2005 وكذلك زلزال باكستان العام 2005 وفي العام نفسه شاركت بقواتها في السودان في دارفور، 8) إرسال قوات حفظ السلام إلى لبنان نهاية العام 2006.

(54) محمد نور الدين، تركيا و المسألة اللبنانية، مجلة شؤون الأوسط ، العدد (123)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق ، 2006) ، ص9.

(55) محمد نور الدين. السياسة الخارجية.... أسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره ، ص141.

(56) united states, Department of commerce , international trade report, Website//.\\ www. usatr. gov \ assets \ Document _ library \ reports – publications \ 2009.

(57) غراهام فولر ، مصدر سبق ذكره ، ص 100.

(58) مصطفى اللباد ، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر ، من كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009) ، ص 217 – 218.

(59) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مجلة المستقبل العربي، العدد (227)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص9-10.

(60) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دراسة نظرية، (بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991)، ص125.

(61) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975)، ص49.

(62) وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي التركي وصنع القرارات في تركيا، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص4.

(63) المصدر نفسه، ص6.

(64) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص16.

(65) المصدر نفسه، ص16.

(66) المصدر نفسه، ص17.

(67) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص52.

(68) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص5-6.

(69) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص17-19.

(70) احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص52.

(71) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص20.

(72) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص8.

(73) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص20.

(74) المصدر نفسه، ص21.

(75) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص6.

(76) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص21.

(77) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص10-11.

(78) جلال عبد اللـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص281-282.

(79) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص11.

(80) المصدر نفسه، ص11-12.

(81) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط (2)، (القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1998).، ص459.

(82)عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1980)، ص50.

(83) داؤود احمد الحسن، الأوضاع العسكرية في تركيا في السبعينيات، (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1981)، ص84.

(84) جلال عبد الـلـه معوض، مصدر سبق ذكره، ص117-118.

(85) احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية في تركيا، سلسـلة دراسـات إستراتيجية، العدد (60)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2004)، ص13.

(86) المصدر نفسه، ص ص 118-121.

(87) جلال عبد الـلـه معوض، التصور الـتركي لأمـن الخلـيج بعـد الحـرب، مركـز البحـوث والدراسـات السياسية، (جامعة القاهرة،، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص200-201.

(88) جلال عبد الـلـه معوض، الإسلام والتعددية في تركيا 1983-1991، سلسلة بحـوث سياسـية، مركـز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1994)، ص14.

(89) وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص15.

(90) أميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا، رسالة ماجستير(غـير منشورة)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1972)، ص95.

(91) كريم محمد حمزة و دهام محمود علي، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص59.

(92) المصدر نفسه، ص60.

(93) وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية : دراسة في الدور السياسي 1960-1982، رسـالة ماجستير(غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، 1988)، ص196.

(94) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص196.

(95) وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص8-9.

(96) جلال عبد الـلـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربيـة- التركيـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص50-51.

(97) المصدر نفسه، ص23-24.

(98) شمران حمادي، الأحزاب السياسية"النظم الحزبية"، (بغداد، مطبعة دار السلام، 1972)، ص3-4.

(99) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، (جامعة بغداد،1990)، ص37.

(100) اوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة : علي حسون الذنون، (بغداد، المكتبة الأهلية، 1996)، ص3.

(101) لاري الوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1996)، ص75.

(102) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (جامعة بغداد، 2001)، ص376-377.

(103) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص ص247-249.

(104) وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص12-13.

(105) المصدر نفسه، ص14.

(106) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص29-30.

(107) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (جامعة بغداد، 1986)، ص261.

(108) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ص372 -376.

(109) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 206-207.

(110) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص111-112.

(111) وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص17.

(112) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص113.

(113) المصدر نفسه، ص117.

(114) جلال عبد اللـه معوض، الفساد السياسي في النظام السياسي التركي 1983-1991، سلسلة بحوث سياسية، العدد (62)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص ص19 -39.

(115) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مصدر سبق ذكره، ص114.

(116) جلال عبداللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص115-116.

(117) المصدر نفسه، ص18.

(118) احمد نوري النعيمي، يهود الدونمة، دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1995)، ص103-104.

(119) جلال عبد اللـه معوض، الإسلام والتعددية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص6.

(120) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص ص123-126.

(121) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص251-253.

(122) صادق جعفر الأسود، الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1993)، ص ص 71-74.

(123) المصدر نفسه، ص78-79.

(124) المصدر نفسه، ص339.

(125) لاري الوتيز، مصدر سبق ذكره، ص45.

(126) هارولد نيكولسن، الدبلوماسية، ترجمة: محمد مختار الزقزوقي، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1957)، ص85.

(127) محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 246-248.

(128) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص96.

(129) المصدر نفسه، ص97.

(130) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركيـة، مصـدر سـبق ذكـره، ص130

(131) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيـير، (بـيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص 122-125.

(132) جلال عبد اللـه معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مصدر سـبق ذكـره، ص127.

(133) المصدر نفسه، ص129.

(134) احمد حسـون السـامرائي، جغرافيـة اوراسـيا، ط (1)، (الموصـل، دار الحكمـة للطباعـة والـنشر، 1991)، ص 327.

(135) عبد الوهاب القصاب، تهديدات دول الجوار الإقليمـي للأمـن القـومي العـربي – تركيـا (دراسـة حالة)، بحث من ندوة (العلاقات العربية – التركيـة في مواجهـة القـرن الحـادي والعشريـن)، (جامعـة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2002)، ص 153.

(136) نصـيف جاسـم المطلبـي، موقـع تركيـا الجيوسـتراتيجي وأهميـة العـراق : دراسـة في الجغرافيـة السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية الآداب، 1986).، ص 40.

(137) عـلي حسـين بـاكير، تركيـا والشرق الأوسـط، صـحيفة السياسـة الكويتيـة، العـدد (71165)، في 2006/11/12، ص 38.

(138) عـدنان عبـد الجبـار، التعـاون الـتركي – الصـهيوني وأثـره عـلى الأمـن الـوطني العراقـي، مجلـة الدفاع، العدد (8)، (بغداد، جامعة البكر، 2000)، ص 2.

(139) تركيا، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/17.

Website//.www.wikipedia.org/wiki.

(140) حول التكوينات الاثنية واللغوية والدينية في تركيا : انظر :

Ngar Karimova, Minorities in Turkey, (Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, 2001), p p. 22 – 24.

(141) محمـد نـور الـدين، تركيـا : الجمهوريـة الحـائرة (مقاربـات في الـدين والسياسـة والعلاقـات الخارجية)، ط (1)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص 51.

(142) Ismail Gem، Turkey and The World in 2010 – 2020، pp. 48 – 57. Website//. www. Gov.Tr.com.

(143) أسامة جبار، معادلة المياه - البترول في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (4)، (بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، 1997)، ص 180.

(144) سيما كلايجوغلو، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي: من كتاب (العرب والأتراك – الاقتصاد والأمن الإقليمي)، تحرير وتقديم:عبد علي، ترجمة: فاتن البستاني، ط (1)، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1999)، ص 29.

(145) عبد الجليل زيد مرهون،، متغيرات الأمن في الخليج، أراء سياسية، العربية2007/5/10، ص 3.

(146) صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، (بيروت، 1996)، ص 20.

(147) هانز كرامر، مصدر سبق ذكره، ص 314.

(148) تعقيب جهاد الزين على بحث احمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، ورقة قدمت إلى: (العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 361.

(149) لبنى خميس مهدي، مستقبل مكانة تركيا في التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات عراقية، العدد (9)، (بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص109.

(150) Burak sansal، Turkish Armed Forces, NATO and military reviews, website. www. allabout turkey. Com/army.htm. & www.kkk, Tsk.Military /Gene/konular/ RutbeIsaret/ er/ sinifyaka.

(151) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل: ملفات تركية، ط (1)، (دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 75- 76.

(152) إبراهيم خليل العلاف، تنامي التسلح التركي وأثره في الأمن القومي العربي، ملخصات بحوث تحت عنوان : (العلاقات العربية- التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2000)، ص 41.

(153) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 91.

(154) علي حسين باكير، تركيا... الدولة والمجتمع، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 6.

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

(155) المصدر نفسه، ص 7.

(156) علي حسين باكير، تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(157) المصدر نفسه، ص 39.

(158) مصطفى اللباد ، أوربا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010) ، ص98.

(159) المصدر فسه ، ص99.

(160) محمد نور الدين ، الدور التركي تجاه المحيط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012) ، ص16.

(161) مصطفى عبد العزيز، الثورات العربية والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011)، ص23.

(162) صدام مرَيّر، الموقف التركي من الثورات العربية ، مجلة تكريت للعلوم القانونية، العدد (12)، (جامعة تكريت، 2011)، ص228.

(163) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (عمان، 1980)، ص253.

(164) ريتشارد.ف، غريمت، تركيا صعوبات وآفاق، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص23.

(165) محمد أزهر السماك، الوزن الجيوبولتيكي للتجارة الخارجية في تركيا وإيران، مجلة دراسات تركية، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1992)، ص105.

(166) مركز البحوث والمعلومات، ميزان المدفوعات التركي، رؤية اقتصادية، (بغداد، مركز البحوث والمعلومات، 1987)، ص6-9.

(167) ثناء فؤاد عبد الله، تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،1981)،ص186.

(168) زياد عزيز حميد الجلبي، السياسة الخارجية لتركيا 1973-1983، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1989)، ص50.

(169) المصدر نفسه، ص15-16.

(170) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، مصدر سبق ذكره، ص125.

(171) خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة 1945-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1995)، ص53.

(172) المصدر نفسه، ص54.

(173) نصيف جاسم المطلبي، مصدر سبق ذكره، ص 376

(174) حميد الجميلي، اقتصاد الوحدة الأوربية والدول النامية، مجلة آفاق عربية، العدد (12)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992)،، ص45.

(175) محمد نور الدين، خيارات تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد(99)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000)، ص4.

(176) عبد النور بن عنتر، مغازي وأهداف توسيع الاتحاد الأوربي، مقالة منشورة في موقع الجزيرة نت، في 2014/10/3، ص 2

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

(177) المصدر نفسه، ص3

(178) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص150.

(179) المصدر نفسه، ص ص154-158.

(180) ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (36)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982)، ص5-11.

(181) أماني محمود فهمي، الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1994)، ص116.

(182) احمد صدقي الدجاني، رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات، (عمان، دار الجليل للنشر، 1983)، ص66.

(183) بطرس غالي، مستقبل الحوار : رؤية للعقبات والحلول، مجلة السياسة الدولية، العدد (37)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 1974)، ص94-96.

(184) عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، (الموصل، مطابع دار الحكمة، 1996)، ص92.

(185)Ziya Meral and Jonathan S. Paris, Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity, Washington Quarterly,NO1,2010,PP.2-3.

(186) نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، منبر الحرية، في 2010/9/6.

(187)Website//www.minbaralhurriyy.org. إسلام

شوقي السيد، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق 2003، ملفات خاصة، في 2011/11/13.

://www.aljazeera.net/NR/exeres/.htm website

(188) علي حسن باكير، مستقبل الدور التركي في الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد(8)، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008)

Website//www.grc.ae.org

(189) مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة الشرق، العدد(7)، (تركيا، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2011)، ص3.

(190) المصدر نفسه، ص5.

(191) المصدر نفسه ، ص6.

(192) المصدر نفسه ، ص7.

(193) محمد صوان، تركيا...دور إقليمي محوري، صحيفة النور، العدد(469)، دمشق، في2011/2/2.

website://an-nour.com/index.php?option=com_co

(194) محمد نور الدين، السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات، مصدر سبق ذكره ، ص ص 139-140

(195) المصدر نفسه ، ص 142.

(196) المصدر نفسه، ص 143.

(197) المصدر نفسه، ص144.

(198)Ziya Meral and Jonathan S. Paris،op.cit،pp.7-11

(199) احمد داؤد أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير فرحان وبرهان كور أوغلو، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص 426

(200) يقصد بالنظام الإقليمي الشرق أوسطي مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية ويرتكز على امتيازات التقارب الجغرافي ولا يتطلب هوية ثقافية وانتمائية متماثلة أي انه يشمل عدد من القوميات ويؤسس على اطر التعاون المشترك في مختلف الأصعدة، ويضم النظام الشرق أوسطي دولاً تمتد من تركيا إلى مصر مروراً بإسرائيل وصولاً إلى إيران وباكستان مع إضافة إثيوبيا وقبرص واليونان وكثيراً ما تضاف ليبيا إلى المنطقة.

(201) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط (مفاهيم عصر قادم)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2001)، ص 124.

(202) خليل ابراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص233.

(203) نبيل محمد سليم، دور تركيا في الترتيبات الأمنية للشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية،2000)، ص52.

(204) جلال عبد اللـه معوض، تركيا والنظـام الإقليمـي في الشرق الأوسـط بعـد أزمـة الخلـيج، مجلـة شؤون عربية، العدد (67)، (القاهرة،معهد البحوث والدراسات العربية، 1991)،ص62، وكذلك ينظر : جلال عبد اللـه معوض، عوامل تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في التسعينات، مجلة شؤون عربيـة، العدد (89)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1997)،ص120.

(205) عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركيـة : مسـتقبل الجـوار المـائي العـربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (10)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية، 1997)، ص20.

(206) محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، (القـاهرة، مكتبـة مدبولي، 2002)،ص 207

(207) نبيل محمد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 61.

(208) طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقـف العـرب الأتـراك منـه ومـوقعهم فيـه، في ندوة العلاقات العربية -التركية حوار مستقبلي، (بيروت، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، 1995)، ص 404.

(209) المصدر نفسه، ص 404.

(210) طلعت مسلم، مصدر سبق ذكره، ص 413.

(211) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب- دراسة في العلاقات العربية - التركية، مجلـة دراسـات إسـتراتيجية، العدد (6)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص 92.

(212) المصدر نفسه، ص62.

(213) المصدر فسه، ص63.

(214) المصدر نفسه، ص94.

(215) ينظر : نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي" 1948-1996"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (11)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص79.

(216) خليل إبراهيم الناصري، مصدر سبق ذكره، ص239.

(217) وصال نجيب العـزاوي، القضـية الكرديـة في تركيـا، أطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، (جامعـة بغداد، كلية العلوم السياسية)، 1994، ص7.

(218) جلال عبد اللـه معوض، السياسـة التركيـة والـوطن العـربي، (جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية، 1992)، ص13.

(219) عمرو عبد الكريم سعداوي، الصراعات الكردية-التركية، ملـف السياسـة لدوليـة، العـدد (135)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999)، ص ص111-114.

(220) صلاح سالم زرنوقة، القومية الكردية : المنشأ والعلاقـة مـع القوميـات المجـاورة، ملـف السياسـة الدولية، العدد (135)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإسـتراتيجية، 1999)، ص ص88-93.

(221) ثناء فؤاد عبد اللـه، أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، ملف السياسـة الدوليـة، العـدد (135)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية و الإسـتراتيجية، 1999)، ص ص104-109.

(222) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص9.

(223) محمد حرب، الأكراد في تركيا، ملف السياسة الدوليـة، العـدد (135)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999)، ص124-125.

(224) هنري باركي و غراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا : انعطافـة حاسـمة وفـرص ضـائعة، مجلـة شؤون الأوسط، العدد (65)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1997)، ص104.

(225) احمد فؤاد ارسلان، التقارب التركي- الإسرائيلي مـن الشرق الأوسـط إلى القوقـاز، مجلـة السياسـة الدولية، العدد (130)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،1997)، ص118.

(226) محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول : قلق الهويات وصراع الخيارات، (لبنان، الريس للكتب والنشر،1997)، ص109.

(227) عماد قدورة، تجدد الأزمة القبرصية، قضايا دولية، العدد (369)، (إسلام أباد، 1997)، ص111.

(228) المصدر نفسه، ص112-114.

(229) سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص303-304.

(230) مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2002)، ص26-28.

(231) ارنون سوفير، انهار من النار : الصراع على المياه في الشرق الأوسط، ترجمة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، (القاهرة، 1993)، ص100.

(232) المصدر نفسه، ص102-104.

(233) المصدر نفسه، ص110.

(234) المصدر نفسه، ص89-91.

(235) في القانون الدولي مبدءان يتعلقان بالمياه : يقوم الأول منهما على أساس التوزيع حسب الحصص، وقد اعتمدت هذا المبدأ جمعية القانون الدولي في هلسنكي عام 1996، وينص على أن الحصص للمستفيدين تكون بضوء الاحتياجات الجديدة للمياه ويناسب هذا تركيا التي تسيطر على منابع الفرات ودجلة، أما المبدأ الثاني فقد انبثق عن مؤتمر للأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، وعقد هذا المؤتمر عام 1972، ولم يقر هذا المؤتمر مبدأ الحصص المتساوية، لكنه حافظ على حقوق المستفيدين الحاليين، ويلاءم هذا المبدأ الدول الواقعة أسفل الأنهار (سوريا والعراق)، وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاقاً حول الموضوع عام 1997 وقد اعتمد كل من العراق وسوريا على فقرات معينة منه لدعم مطالبهما في مياه الفرات ودجلة، إلا أن تركيا ترفض تلك المطالب بالاستناد إلى الفقرة السابعة من هذا الميثاق التي تنص على ضرورة التزام الدول المتشاطئة بعدم إلحاق الضرر بحقوق الآخرين، ويبقى الأمر في النهاية معلقاً باتفاق وتفاهم الأطراف المعنية لعدم وجود محكمة دولية مختصة يمكن اللجوء إليها في مثل هذه المسائل، وتنظر محكمة العدل الدولية في الأمر إذا ما اتفقت الأطراف المعنية على ذلك.

(236) مارك آدمز، المياه والسياسة الأمنيـة : قضـية تركيـا المعـاصرة، ترجمـة : محمـود احمـد عـزت، (واشنطن، مركز الدراسات الإستراتيجية لمنطقتي الشرق الأدنى وجنوب آسيا، 2002)، ص4.

(237) أعلنت تركيا عن المشروع عام 1987، وتتلخص فكرتـه في نقـل 6مليـون مـتر مكعـب مـن الميـاه يومياً أي حوالي 2.2 مليار متر مكعب في العام من تركيا إلى الأردن والسعودية ودول الخلـيج، والكلفـة الأولية المقدرة للمشروع 21مليار دولار، واعد دراسة المشروع مركز الدراسات الدولية والإسـتراتيجية في واشنطن، وقد أشار إلى مواجهة المنطقة لمشكلة نقص المياه التي ستثير النزاعات، وان نقل المياه العذبة عبر الأنابيب اقل كلفة من تحليه المياه المالحة في السـعودية ودول الخلـيج(كلفـة تحليـه مـتر مكعـب واحد من مياه البحر 5دولار، وكلفة نقله عبر أنابيب السلام 1.07دولار). وتنتقل أنابيب السـلام فـائض مياه نهري سيحان وجيهان اللذان تبلغ كمية مياهها اليوميـة 39.17مليـون مـتر مكعـب تسـتغل منهـا تركيا 23مليون متر مكعب يومياً وتذهب باقي المياه إلى البحر المتوسط، والأنابيب المقترحة تنقل المياه عبر الحدود التركية إلى حلب ومن ثم إلى حماه وتتفرع من هناك إلى فرعين، فرع إلى دمشق وآخـر إلى عمان، ويتجه خط عمان إلى المدينة المنورة ومكة وجدة وينبع، وطول هذا الخط 2650كلم، أما الفـرع الثاني فيمتد من حماه إلى الأردن ثم يتجه إلى السعودية ماراً بمحاذاة أنبوب النفط السعودي(التابلاين) ثم إلى أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة وينتهـي بمسـقط، ويتفـرع مـن- هـذا الأنبـوب أنابيـب فرعيـة إلى الدمام والخبر والهفوف، وفرع آخر إلى المنامة في البحرين، وفرع إلى الدوحة في قطـر، وطـول الأنبـوب 3900كلم، ويستغرق انجاز المشروع عشر سنوات، وتبلغ إرباح تركيا في حال انجازه ملياري دولار سنوياً من بيع المياه إذا ما تم تحديد سعر المتر المكعب الواحد بدولار واحد.

(238) مارك ادمز، مصدر سبق ذكره، ص33-34.

(239) ارنون سوفير، مصدر سبق ذكره، ص199.

(240) مارك ادمز، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

(241) صلاح سالم، حروب المنطقة العربية : الموقف السـياسي المصري، (القـاهرة، دار الشروق، 2001)، ص239.

(242) بول سيمون، أزمة المياه : أزمة المياه القادمة في العالم وما يمكن أن نفعله بشأنها، ترجمة: امجد عبد الرزاق وطارق خوري، (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 2001)، ص11-14.

(243) براين نيشيبورك، الأبعاد الأمنية للعوامل الديموغرافية، ترجمة : إبراهيم عبد الرزاق، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص8.

(244) محمد نور الدين، تركيا والحرب العراقية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (109)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2003)، ص186.

(245) علي حسين احمد، أطماع تركيا في شمال العراق، (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1998)، ص36-38.

(246) طارق اوغلو، تركمان العراق بوصفهم عاملاً في السياسة الخارجية التركية،، ترجمة: إسماعيل نوري العزي، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص22-26.

(247) المصدر نفسه، ص28-33.

(248) موسى جيلان، تركيا والأطلسي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد (103)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق،2001)، ص202-203.

(249) المصدر نفسه، ص205.

(250) غسان العزي، الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد (54)، (بيروت،،مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1996)، ص48-49.

(251) تقديرات إستراتيجية، العدد (16)، (القاهرة، الدار العربية للنشر والترجمة، 1995)، ص35.

(252) خافيير سولانا، مستقبل حلف شمالي الأطلسي وأهدافه، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، 1996)، ص2.

(253) موسى جيلان، مصدر سبق ذكره، ص200-207.

(254) غسان العزي، مصدر سبق ذكره، ص52-54.

(255) دهام محمود علي، تركيا ما بعد العثمانية : الجيش ومراكز القوى، مجلة شؤون الأوسط، العدد (99)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000)، ص18-19.

(256) مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالث، (جامعة الموصل، مركز دراسات العالم الثالث، 1989)، ص10.

(257) خافيير سولانا، مصدر سبق ذكره، ص40.

(258) أ. لونيستين، حلف شمال الأطلسي والدفاع عن الغرب، ترجمة : محمد طلعت حسن، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1978)، ص112.

(259) خافيير سولانا، الناتو في مرحلة تحول، مجلة بيرسبشن التركية، ترجمة : محمد درويش، 1996، ص27.

(260) فراس الياس، طموحات اردوغان النووية ... حقيقة أم خيال ؟نحو تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية في القرن الحادي والعشرين، مقالة نشرت في صحيفة ساسة بوست الالكترونية، في 2015/3/8، ص2.

website//www.sasapost.com.opinion.nuclear.ambitions.of.ardogan.

(261) محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الأوسط: تأثيرات التحدي الشمالي، ترجمات إستراتيجية ، العدد (6)، (لندن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص 15.

(262) فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي :دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وأفاق المستقبل، (بغداد، مطبعة العزة، 2001). ، ص 92.

(263) الآن غريش و دومنيك فيدال ، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريش، ط (1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991)، ص 235.

(264) أحمد نوري النعيمي، تركيا والقوة المسماة المطرقة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000)، ص 48.

(265) عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (10)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص 20.

(266) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمد جمال باروت، ندوة حول (احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً و دولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 43-44.

(267) مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 172.

(268) محمد سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية و الحسابات الداخلية، مجلة العصر، في 10/6/ 2003

Website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm

(269) عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في العراق :المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمخدرات الخارجية، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص 296.

(270) مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(271) Noor Bige, Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey, Inter media Winterers Ankara, vol.1, No.4, December- February,1996-1997, p.78.

(272) ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص 1.

(273) رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- الوطنية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتاب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص64.

(274) محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً....، مصدر سبق ذكره، ص 409.

(275) فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 89.

(276) فوزية صابر، مصدر سبق ذكره ، ص 89.

(277) ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 13 /7/ 2002.

Website//.www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=453278.

(278) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 302.

(279) شهد شهر شباط 2003 مفاوضات شاملة ومعقدة بين الأتراك والأمريكان حول شروط المشاركة التركية في الحرب على العراق وتوزعت على ثلاثة محاور اقتصادية وسياسية وعسكرية وتم الاتفاق في المحور الأول على منح تركيا قرضاً بقيمة 24 مليار دولار وهبة بقيمة 6 مليار دولار مع شطب ديونها العسكرية التي تقارب 4 مليار دولار، لتغطية خسارتها الاقتصادية المحتملة في حالة اندلاع الحرب، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: هاني عادل ديمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 146.

(280) التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 44-45.

(281) إن سماح واشنطن للأكراد بدخول مدينتي الموصل وكركوك (الخطوط الحمراء التركية) هو أبعد من معاقبة تركيا، والجميع يعرف أن كركوك هي الحد الفاصل بين وحدات العراق وتقسيمه، وبالسيطرة الكردية عليها وعلى الموصل، فإن الفرز العرقي والجغرافي وحتى الاقتصادي يكون قد اكتمل، وفي ذروة الخطر لا نقره لأنه يضاعف من احتمالات نشوء (كيان) كردي بشكل أو بأخر، للمزيد حول هذا الموضوع انظر: محمد نور الدين، "كركوك (بغداد وتركيا) إذ سقطت أنقرة بالضربة القاضية"، صحيفة الشرق القطرية، العدد(1594)، في 14 /9/ 2003.

(282) فوزية صابر، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(283) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص 303.

(284) حازم حمد موسى، العلاقات العربية – الأمريكية – دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص ص179-180

(285) أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الأبعاد السياسية والإستراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 58.

(286) حسين مصطفى أحمد، قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير، المجلة السياسية والدولية، العدد (9)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 79.

(287) فتحـي رشـيد، الديمقراطيـة والإصـلاحات المطلوبـة لبنـاء مشروع الشرق الأوسـط الكبـير، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004)، ص 21.

(288) عبـد العظـيم حـافظ، الديمقراطيـة والمجتمـع المـدني - جدليـة العلاقـة، مجلـة المواطنـة والتعايش، العدد (5)، (بغداد، مركز الوطن للدراسات، 2007)، ص 36.

(289) عبد اللـه الأشعل، مشروع الشرق الأوسـط الكبـير - مشروع قـديم في ردائـه الجديـد، صـحيفة المنار للإعلام، القاهرة، في 2/23/ 2004.

websit// www. al manar. Org

(290) محمد السيد أحمد، الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام الأسبوعية، العـدد (679)، القـاهرة، 2004/2/26.

website//www.al-Ahram. Org

(291) حازم حمد موسى، مصدر سبق ذكره، ص169.

(292) المصدر نفسه، ص ص 238- 242.

(293) المصدر نفسه، ص ص 242- 247.

(294) خليـل العنـاني، دلالات التحـول في خريطـة الشرق الأوسـط، دراسـات إسـتراتيجية، العـدد (17)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص 5.

(295) محمد نور الدين، تركيا والمنطقة العربية ، مصدر سبق ذكره، ص26.

(296) احمد يوسف ونيفـين مسـعد (محـرران)، حالـة الأمـة العربيـة (2011-2012) ، (بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2012) ، ص66.

(297) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص25.

(298) محمد زاهر، تركيا والربيـع العـربي، مجلـة الديمقراطيـة، العـدد (46)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012)، ص114.

(299) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص28.

(300) فاتن نصار، مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية، مجلة القدس، العـدد(161)، (القـاهرة، مركـز الرسالة للصحافة، 2012)، ص93.

(301) إبراهيم البيومي، الثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسـية و الإسـتراتيجية، 2011)، ص57.

(302) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(303) علي جلال معوض ، الدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العـدد (185)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011) ، ص60.

(304) احمد يوسف ونيفين سعد محرران ، مصدر سبق ذكره، ص61.

(305) محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية، في العرب وتركيا، سمير العبطة و آخرين، ط (1)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص608.

(306) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مصدر سبق ذكره ، ص27.

(307) محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص56.

(308) صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، مجلة شـؤون عربيـة، العـدد (145)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011)، ص ص 69-72.

(309) علي جلال معوض، الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثـورات العربيـة، مجلـة السياسـة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص63.

(310) Foreign Trade Statistics April 2011″, Prime Ministry Republic of Turkey-TurkishStatisticalInstituteWebsite://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id =8516;'Turkish exports hit new peak in first quarter', Hurriyet Daily News,4 /1/2011.

(311) عبر التدخل في الأراضي السورية : تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سـوريا، صحيفة الأهرام، في 31 شباط 2011.

(312) محمد عبد القادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، صحيفة الأهرام، 24 أب 2012.

(313) وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفـاعلات الجيوإسـتراتيجية والثـورات العربيـة، (الدوحـة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص20.

(314) خورشـــيد دلي، التصـــعيد الـــتركي ضـــد ســـورية إلى أيـــن؟، في 2012/7/1 website://
www.wahdaislamyia.org/issues/128/korshiddalli.htm

(315) محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الإستراتيجي، صحيفة السفير، في 17 /6/ 2011.

(316) ضياء أونيس، تركيا والربيع العـربي : معضـلة الأخـلاق والمصـالح في السياسـة الخارجيـة التركيـة، ترجمـــة : هـــاجر أبـــو زيـــد، مجلـــة رؤيـــة تركيـــة، المجلـــد 1، العـــدد (3)، 2012، ص3. website://rouyaturkiyyah.com

(317) ضياء أونيس، تركيا والربيع العـربي....، مصـدر سـبق ذكـره، ص 4.

(318) زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤيـة الأمريكيـة في دور تركيـا الإقليمـي، الحـوار المتمـدن، العـدد (2660)، مواضيع وابحاث سياسية، في 2009/5/28، ص 3.

Website//www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=173222

(319) غراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(320) سلامة العكور، العلاقات العراقية - التركية – الأمريكيـة حـبلى بالمفاجـآت....، الحقيقـة الدوليـة للدراسات والأبحاث، العدد (228)، في 2010/10/15.

Website//www.factjo.com/Articleviwepage.aspx?aid=1424.

(321) عبد الـلـه تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب: (تركيا والعـرب والرهانـات الإسـتراتيجية)، ط (1)، (تركيا، مركز العادل للدراسات الإستراتيجية والتخطيط، 2006)، ص ص 3 – 6.

(322) نبيل علي صالح، الـدور الإقليمـي الجديـد لتركيـا في منطقـة الخلـيج والشرق الأوسـط، صـحيفة العرب القطرية، العدد (8.37)، في 2010/7/14.

Website//www.alarab.com.qq.php=136144&issuNo=910&secld=15

(323) برهان كور اوغلو، السياسة الخارجية التركية الجديدة بين الشرق والغرب، ط (1)، (قطـر، مركـز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 3.

Website//www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

(324) احمد داؤد أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-58.

(325) لقد حددت جمعية المستقبلات الدولية الأمريكية ضمن تصنيفات المستقبل ضمن المجموعات الرئيسة وهي: المستقبل المباشر (عامان)، المستقبل القريب (خمسة أعوام)، المستقبل المتوسط (5-25 عاماً)، المستقبل البعيد (20-50 عاماً)، والمستقبل غير المنظور (أكثر من 50 عاماً).

(326) غراهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص 45-46.

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. أ. لونيستين، حلف شمال الأطلسي والدفاع عن الغرب، ترجمة : محمد طلعت حسن، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1978).
2. إبراهيم البيومي، الثورات العربية، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2011).
3. احمد حسون السامرائي، جغرافية اوراسيا، ط (1)، (الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991).
4. احمد داؤد أوغلو، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير فرحان وبرهان كور أوغلو، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).
5. احمد صدقي الدجاني، رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات، (عمان، دار الجليل للنشر، 1983).
6. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، (عمان، 1980).
7. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (جامعة بغداد، 2001).
8. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1975).
9. احمد نوري النعيمي، يهود الدونمة، دراسة في الأصول والعقائد والمواقف، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1995).
10. احمد يوسف ونيفين مسعد (محرران)، حالة الأمة العربية (2011-2012) ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

11. ارنون سوفير، انهار من النـار : الصراع عـلى الميـاه في الشرق الأوسـط، ترجمـة: الـدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، (القاهرة، 1993).

12. الآن غريش و دومنيك فيدال ، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنـة، ترجمـة: إبـراهيم العريش، ط (1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991).

13. اوستن رني، سياسة الحكم، ترجمة : علي حسون الـذنون، (بغـداد، المكتبـة الأهليـة، 1996).

14. براين نيشيبورك، الأبعاد الأمنية للعوامل الديموغرافية، ترجمة : إبراهيم عبد الرزاق، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).

15. برهان كور اوغلو، السياسة الخارجية التركيـة الجديـدة بـين الشرق والغـرب، ط (1)، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

Website//www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

16. بول سيمون، أزمة المياه : أزمة المياه القادمة في العالم ومـا يمكـن أن نفعلـه بشـأنها، ترجمة : امجد عبد الرزاق وطارق خـوري، (عـمان، الـدار الأهليـة للـنشر والتوزيـع، 2001).

17. توماس باتريك كارول ، حـزب العدالـة والتنميـة الـتركي ، (سـوريا ، مركـز المعطيـات والدراسات الإستراتيجية ، 2003).

18. جلال عبد الـلـه معوض، السياسة التركية والـوطن العـربي، (جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992).

19. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (جامعـة بغـداد، 1986).

20. خافيير سـولانا، مسـتقبل حلـف شـمالي الأطـلسي وأهدافـه، ترجمـة: مركـز البحـوث والمعلومات، (بغداد، 1996).

21. خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانيـة مـن النشـوء إلى الانحـدار، ترجمـة : محمـد الارناؤوط، ط (1)، (بيروت، دار المد الإسلامي،2002).

22. داؤود احمد الحسن، الأوضاع العسكرية في تركيا في السبعينيات، (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1981).
23. رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- الوطنية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتاب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
24. ريتشارد.ف، غريمت، تركيا صعوبات وآفاق، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).
25. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).
26. سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط (مفاهيم عصر قادم)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2001).
27. سيما كلايجوغلو، علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي: من كتاب (العرب والأتراك – الاقتصاد والأمن الإقليمي)، تحرير وتقديم:عبد علي، ترجمة: فاتن البستاني، ط (1)، (عمان، منتدى الفكر العربي، 1999).
28. شمران حمادي، الأحزاب السياسية"النظم الحزبية"، (بغداد، مطبعة دار السلام، 1972).
29. صادق جعفر الأسود، الرأي العام: ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1993).
30. صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوربي، (بيروت، 1996).
31. صلاح سالم، حروب المنطقة العربية : الموقف السياسي المصري، (القاهرة، دار الشروق، 2001).

32. طارق اوغلو، تركمان العراق بوصفهم عاملاً في السياسة الخارجية التركية،، ترجمة : إسماعيل نوري العزي، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).
33. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، (جامعة بغداد،1990).
34. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1980).
35. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، (الموصل، مطابع دار الحكمة، 1996).
36. عبد الله تركماني، تركيا ومحيطها الإقليمي، في كتاب: (تركيا والعرب والرهانات الإستراتيجية)، ط (1)، (تركيا، مركز العادل للدراسات الإستراتيجية والتخطيط، 2006).
37. عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في العراق :المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمخدرات الخارجية، ط(1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
38. علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
39. علي حسين احمد، أطماع تركيا في شمال العراق، (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1998).
40. غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة : تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط(1)، دراسات مترجمة (36)، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009).
41. فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي :دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وأفاق المستقبل، (بغداد، مطبعة العزة، 2001).

42. كريم محمد حمزة و دهام محمود علي، القوى الفاعلة في المجتمع الـتركي، (بغـداد، بيت الحكمة، 2002).

43. كمال السعيد حبيب ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخـارج ، (بـيروت ، الـدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010).

44. لاري الوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1996).

45. مارك آدمز، المياه والسياسة الأمنية : قضية تركيا المعـاصرة، ترجمـة : محمـود احمـد عزت، (واشنطن، مركز الدراسات الإستراتيجية لمنطقتي الشرق الأدنى وجنـوب آسـيا، 2002).

46. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية : دراسة نظرية، (بغـداد، وزارة التعلـيم العالي والبحث العلمي، 1991).

47. مايكل كلير، الحروب على الموارد : الجغرافيا الجديـدة للنزاعـات العالميـة، (بـيروت، دار الكتاب العربي، 2002).

48. مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالـث، (جامعـة الموصـل، مركـز دراسـات العـالم الثالث، 1989).

49. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط (2)، (القاهرة، دار الأمين للطباعـة والنشر والتوزيع، 1998).

50. محمد ثلجي، أزمة الهوية في تركيا : طرق جديـدة للمعالجـة، مـن كتـاب تركيـا بـين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، (بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010).

51. محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية، في العرب وتركيا، سمير العبطة و آخرين، ط (1)، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

52. محمد عـلي حـوات، مفهـوم الشرق أوسـطية وتأثيرهـا عـلى الأمـن القـومي العـربي، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002).

53. محمد نور الدين ، الدور التركي تجاه المحيط العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2012).

54. محمد نور الدين ، السياسة الخارجية...أسس ومرتكزات : في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

55. محمد نور الدين، تركيا في زمن المتحول : قلق الهويات وصراع الخيارات، (لبنان، الريس للكتب والنشر،1997).

56. محمد نور الدين، تركيا : الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، ط (1)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).

57. محمود ثابت الشاذلي، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923، ط (1)، (القاهرة، مكتبة وهبة، 1989).

58. مصطفى اللباد ، تركيا والعرب شروط التعاون المثمر ، من كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط (1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).

59. موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض : أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، ط (1)، (الكويت، مؤسسة صقر الخليج للنشر، 1984).

60. هارولد نيكولسن، الدبلوماسية، ترجمة: محمد مختار الزقزوقي، (القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1957).

61. هانز كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد : التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة : فاضل جكتر، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان،2001).

62. وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

63. وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي التركي وصنع القرارات في تركيا، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2002).

64. يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل: ملفات تركية، ط (1)، (دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).

ثالثاً: البحوث والدراسات

1. إبراهيم خليل العلاف، تنامي التسلح التركي وأثره في الأمن القومي العربي، ملخصات بحوث تحت عنوان : (العلاقات العربية- التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2000).

2. أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير (الأبعاد السياسية والإستراتيجية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).

3. احمد فؤاد ارسلان، التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد (130)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،1997).

4. أحمد نوري النعيمي، تركيا والقوة المسماة المطرقة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000).

5. احمد نوري النعيمي، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية في تركيا، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (60)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2004).

6. ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

7. أسامة جبار، معادلة المياه - البترول في العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد (4)، (بغداد، مركز أبحاث أم المعارك، 1997).
8. أماني محمود فهمي، الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (115)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1994).
9. بطرس غالي، مستقبل الحوار : رؤية للعقبات والحلول، مجلة السياسة الدولية، العدد (37)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 1974).
10. تشاغلار كيدير، من قيود العسكر إلى قيود بروكسل : صعود تركيا الجديدة، مجلة معلومات، العدد (73)، (بيروت، المركز العربي للمعلومات، 2009).
11. توفيق المديني، السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها اوغلو : الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية، مجلة المستقبل الالكترونية، العدد (3808)، 2010.
12. ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية، ملف السياسة الدولية، العدد (135)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999).
13. ثناء فؤاد عبد الله، تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي، مجلة السياسة الدولية، العدد (63)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية،1981).
14. جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج، مجلة شؤون عربية، العدد (67)، (القاهرة،معهد البحوث والدراسات العربية، 1991).

15. جلال عبد الـلـه معوض، عوامل تطور العلاقات التركيـة- الإسرائيليـة في التسـعينات، مجلة شـؤون عربيـة، العـدد (89)، (القـاهرة، معهـد البحـوث والدراسـات العربيـة، 1997).

16. جلال عبد الـلـه معوض، الإسـلام والتعدديـة في تركيـا 1983-1991، سلسـلة بحـوث سياسـية، مركـز البحـوث والدراسـات السياسـية، (جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلوم السياسية،1994).

17. جلال عبد الـلـه معوض، التصور الـتركي لأمـن الخلـيج بعـد الحـرب، مركـز البحـوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهرة،، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994).

18. جلال عبد الـلـه معوض، الفسـاد السـياسي في النظـام السـياسي الـتركي 1983-1991، سلسـلة بحـوث سياسـية، العـدد (62)، (جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، 1993).

19. جلال عبد الـلـه معوض، صناعة القرار في تركيـا والعلاقـات العربيـة-التركيـة، مجلـة المستقبل العربي، العدد (227)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

20. جمال كمال كركولي ، أزمة الرئاسـة التركيـة 2007 ، دراسـات إقليميـة ، العـدد (10)، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، 2008).

21. حسين مصـطفى أحمـد، قـراءة في مشروع الشرق الأوسـط الكبـير، المجلـة السياسـية والدولية، العدد (9)، (الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2008).

22. حميد الجميلي، اقتصاد الوحدة الأوربية والدول النامية، مجلـة آفـاق عربيـة، العـدد (12)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992).

23. خافيير سولانا، الناتو في مرحلـة تحـول، مجلـة بيرسبشـن التركيـة، ترجمـة : محمـد درويش، 1996.

24. خليـل العنـاني، دلالات التحـول في خريطـة الشرق الأوسـط، مجلـة دراسـات إسـتراتيجية، العـدد (17)، (أبـو ظبـي، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، 2006).

25. دهام محمود علي، تركيا ما بعد العثمانية : الجيش ومراكـز القـوى، مجلـة شـؤون الأوسط، العدد (99)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000).

26. صدام مرَيّر، الموقف التركي من الثورات العربية ، مجلة تكريـت للعلـوم القانونيـة، العدد (12)، (جامعة تكريت، 2011).

27. صلاح سالم، أثر الثورة المصرية في المحيط العـربي والبيئـة الإقليميـة، مجلـة شـؤون عربية، العدد (145)، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2011).

28. صلاح سالم زرنوقة، القومية الكردية : المنشأ والعلاقة مع القوميات المجاورة، ملـف السياسة الدولية، العـدد (135)، (القـاهرة، مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية و الإستراتيجية، 1999).

29. ضياء أونيس، تركيا والربيع العربي : معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركيـة، ترجمـة : هـاجر أبـو زيـد، مجلـة رؤيـة تركيـة، المجلـد 1، العـدد (3)، 2012. website://rouyaturkiyyah.com

30. عبد العظيم حافظ، الديمقراطية والمجتمع المدني – جدلية العلاقة، مجلـة المواطنـة والتعايش، العدد (5)، (بغداد، مركز الوطن للدراسات، 2007).

31. عبد الكريم سعداوي، الصراعات الكردية-التركيـة، ملـف السياسـة لدوليـة، العـدد (135)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999).

32. عبد الوهاب القصـاب، تهديـدات دول الجـوار الإقليمـي للأمـن القـومي العـربي – تركيا (دراسة حالـة)، بحـث مـن نـدوة (العلاقـات العربيـة – التركيـة في مواجهـة

القرن الحادي والعشرين)، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 2002).

33. عدنان عبد الجبار، التعاون التركي – الصهيوني وأثره على الأمن الوطني العراقي، مجلة الدفاع، العدد (8)، (بغداد، جامعة البكر، 2000).

34. علي جلال معوض ، الدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

35. علي جلال معوض، الارتباك : تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011).

36. علي حسن باكير، مستقبل الدور التركي في الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد(8)، (أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008).

Website//www.grc.ae.org.

37. عماد قدورة، تجدد الأزمة القبرصية، مجلة قضايا دولية، العدد (369)، (إسلام أباد، 1997).

38. عمر تشيبار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد (10)، (بيروت، مركز الشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2008).

39. عوني عبد الرحمن السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية : مستقبل الجوار المائي العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (10)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997).

40. غسان العزي، الأطلسية الجديدة والدفاع الأوربي، مجلة شؤون الأوسط، العدد (54)، (بيروت،،مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1996).

41. فاتن نصار، مستقبل العلاقات التركيـة- الإسرائيليـة، مجلـة القـدس، العـدد(161)، (القاهرة، مركز الرسالة للصحافة، 2012).
42. فتحي رشيد، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004).
43. فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكـردي في العلاقـات بـين العـراق وتركيـا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).
44. لبنى خميس مهدي، مستقبل مكانة تركيا في التوازن الاستراتيجي في منطقـة الشرق الأوسـط، مجلـة دراسـات عراقيـة، العـدد (9)، (بغـداد، مركـز العـراق للبحـوث والدراسات الإستراتيجية، 2009).
45. لقمان عمر محمود ، البنية السياسية للنظام التركي والمتغـيرات الخارجيـة في كتـاب النظام السياسي العربي والإقليمي : التغيير والاستمرارية ، سلسـلة شـئون إقليميـة ، العدد (26)، (جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية، 2009).
46. مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسـة تركيـا الخارجيـة، سلسـلة دراسـات عالميـة، العدد (27)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999).
47. ماهيتاب مكاوي ، انفراجة جديدة بين أرمينيـا وتركيـا ، مجلـة السياسـة الدوليـة ، العدد (177) ، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).
48. مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006).

49. محمد أزهر السماك، الوزن الجيوبولتيكي للتجارة الخارجية في تركيا وإيـران، مجلـة دراسات تركية، (جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، 1992).

50. محمــد الســعيد أدريــس ، تركيــا وتحــديات العمــق الاســتراتيجي: عــودة تركيــا، العدد(72)، (بيروت ، المركز العربي للمعلومات، 2009).

51. محمد حرب، الأكراد في تركيا، ملف السياسة الدولية، العدد (135)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1999).

52. محمد سـليمان، الموقـف الـتركي مـن العـراق بـين المصـلحة القوميـة و الحسـابات الداخلية، مجلة العصر، في 10/6/ 2003.

website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm

53. محمد زاهر، تركيا والربيع العربي، مجلة الديمقراطية، العدد (46)، (القاهرة، مركـز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2012).

54. محمد نور الدين، إستراتيجية تركية جديدة، مجلة شـؤون الأوسـط، العـدد (116)، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2004).

55. محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمـد جـمال بـاروت، نـدوة حـول (احـتلال العـراق وتداعياتـه: عربيـاً وإقليميـاً و دوليـاً)، مجلـة المسـتقبل العـربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

56. محمد نور الدين، تركيا و المسألة اللبنانية، مجلة شـؤون الأوسـط ، العـدد (123)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق ، 2006).

57. محمد نور الدين، تركيا والحرب العراقية، مجلة شـؤون الأوسـط، العـدد (109)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2003).

58. محمد نور الدين، خيارات تركيا، مجلة شؤون الأوسط، العدد(99)، (بيروت، مركـز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000).

59. محمود سريع القلم، مستقبل الشرق الأوسط: تأثيرات التحدي الشمالي، ترجمات إستراتيجية ، العدد (6)، (لندن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999).

60. مركز البحوث والمعلومات، ميزان المدفوعات التركي، رؤية اقتصادية، (بغداد، مركز البحوث والمعلومات، 1987).

61. مصطفى اللباد ، أوربا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2010).

62. مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة الشرق، العدد(7)، (تركيا، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، 2011).

63. مصطفى عبد العزيز، الثورات العربية والنظام العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2011).

64. موسى جيلان، تركيا والأطلسي الجديد، مجلة شؤون الأوسط، العدد (103)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق،2001).

65. ناصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (36)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

66. نبيل السهلي، تطور الاقتصاد الإسرائيلي" 1948-1996"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (11)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998).

67. نبيل محمد سليم، دور تركيا في الترتيبات الأمنية للشرق الأوسط، مجلة قضايا سياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية،2000).

68. هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (29)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000).
69. هاني عادل دمتري، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).
70. هنري باركي و غراهام فولر، المسألة الكردية في تركيا : انعطافة حاسمة وفرص ضائعة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (65)، (بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1997).
71. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب- دراسة في العلاقات العربية - التركية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (6)، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996).
72. وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

أ: الرسائل

1. أميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،1972).
2. حازم حمد موسى، العلاقات العربية – الأمريكية – دراسة في الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006).

3. زياد عزيز حميد الجلبي، السياسة الخارجية لتركيا 1973-1983، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (بغداد، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية، 1989).
4. وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية : دراسة في الدور السياسي 1960-1982، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، 1988).

ب: الاطاريح

1. خليل إبراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة 1945-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1995).
2. كمال السعيد حبيب ، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا ، دراسة لحالة حزب الرفاه (1983 – 1997) أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2006).
3. كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام 1982 وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006).
4. نصيف جاسم المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي وأهمية العراق : دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية الآداب، 1986).
5. وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1994).

سابعاً: التقارير

1. تقديرات إستراتيجية، العدد (16)، (القاهرة، الدار العربية للنشر والترجمة، 1995).

2. التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

ثامناً: المؤتمرات والندوات

1. طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب الأتراك منه وموقعهم فيه، في ندوة العلاقات العربية -التركية حوار مستقبلي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 404.
2. تعقيب جهاد الزين على بحث احمد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، ورقة قدمت إلى: (العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي)، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

تاسعاً: الصحف

1. إبراهيم الداقوقي ، الإسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق ، صحيفة النهار ، في 2002/11/29.

Website//.WWW. alnahar. n. com

2. جميل مطر، في لبنان حكومة وفاق بدور تركي ، صحيفة الخليج ، في 9/7 /2009.

Website//. \\ www. alkaleejnew. com .

3. عبد الجليل زيد مرهون،، متغيرات الأمن في الخليج، أراء سياسية، العربية 2007/5/10.
4. عبد الله الأشعل، مشروع الشرق الأوسط الكبير – مشروع قديم في ردائه الجديد، صحيفة المنار للإعلام، القاهرة، في 2/23 /2004.

websit// www. al manar. org.

5. عبد النور بن عنتر، مغازي وأهداف توسيع الاتحاد الأوربي، مقالة منشورة في موقع الجزيرة نت، في 2014/10/3.

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

6. عبر التدخل في الأراضي السورية : تركيا تنفي التخطيط لإقامة مناطق آمنة للنازحين من سوريا، صحيفة الأهرام، في 31 شباط 2011.
7. علي حسين باكير، تركيا والشرق الأوسط، صحيفة السياسة الكويتية، العدد (71165)، في 2006/11/12.
8. فراس الياس، طموحات اردوغان النووية ... حقيقة أم خيال ؟نحو تعزيز مكانة تركيا الإقليمية والدولية في القرن الحادي والعشرين، مقالة نشرت في صحيفة ساسة بوست الالكترونية، في 2015/3/8.

website// www.sasapost.com.opinion.nuclear.ambitions.of.ardogan

9. ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 13 /7/ 2002.

Website//.www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=453278.

10. محمد السيد أحمد، الشرق الأوسط الكبير، صحيفة الأهرام الأسبوعية، العدد (679)، القاهرة، 2004/2/26.

website//www.al-Ahram. Org

11. محمد صوان، تركيا...دور إقليمي محوري، صحيفة النور، العدد(469)، دمشق، في2011/2/2.

website://an-nour.com/index.php?option=com_co

12. محمد عبد القادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، صحيفة الأهرام، 24 أب 2012.
13. محمد نور الدين، "كركوك (بغداد وتركيا) إذ سقطت أنقرة بالضربة القاضية"، صحيفة الشرق القطرية، العدد(1594)، في 14 /9/ 2003.
14. محمد نور الدين، تركيا وسوريا نهاية العمق الإستراتيجي، صحيفة السفير، في 17 /6/ 2011.

15. نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، صحيفة العرب القطرية، العدد (8.37)، في 2010/7/14.

Website//www.alarab.com.qq.php=136144&issuNo=910&secld=15

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. إسلام شوقي السيد، السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق 2003، ملفات خاصة، في 2011/11/13.

website ://www.aljazeera.net/NR/exeres/.htm

2. تركيا، ويكيبديا، الموسوعة الحرة، في 2009/9/17.

Website//.www.wikipedia.org/wiki.

3. خورشيد دلي، التصعيد التركي ضد سورية إلى أين؟، في 2012/7/1.

website://www.wahdaislamyia.org/issues/128/korshiddalli.htm

4. زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي، الحوار المتمدن، العدد (2660)، مواضيع وابحاث سياسية، في 2009/5/28.

Website//www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=173222

5. سلامة العكور، العلاقات العراقية - التركية – الأمريكية حبلى بالمفاجآت....، الحقيقة الدولية للدراسات والأبحاث، العدد (228)، في 2010/10/15.

Website//www.factjo.com/Articleviwepage.aspx?aid=1424.

6. علي حسين باكير، تركيا... الدولة والمجتمع، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010).

Website//.www.aljazeera.net/news/archive? Archiveld=1085239.

7. محمد نور الدين، تركيا: من "الجسر" إلى "المركز"، بيروت، في 2004/8/3.

website//www.alkhaleej.ae/.../f109ab0a-6134-4373-acbc-098b3e78eae3.aspx

8. نبيل علي صالح، الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الخليج والشرق الأوسط، منبر الحرية، في 2010/9/6.

Website//www.minbaralhurriyy.org.

ENGLHSH SOURCES

First: Books:

1. Altay Atli , Turkey and Georgia : opening the roads for trade , Eurasia net Commentary , February 8 , 2006.
2. Danforth Nicholas , Ideology and pragmatism in Foreign Policy : From Ataturk to the AKP ,(Ankara, Turkish Policy Quarterly, Vol,7,No.3,2008),
3. Joshua w. walker , Reexamining the u. s. Turkish Alliance, The Washington Quarterly. winter 2007.
4. Meliha Benli Altunisik , The Turkish model and democratization in the middle east, Arab studies quarterly (ASQ) , 2005 .
5. Ngar Karimova, Minorities in Turkey, (Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, 2001).
6. Ozturk Asiye , The domestic Context of Turkey Changing Foreign Policy Towards the Middle East and the Caspian Region ,(Bonn,German , Development Institute, 2009).
7. Zeyenb Gağliyan , The changing Nature of Islamism in Turkey ; A comparison of Erbakan and Erdoğan ,(Ankara , The Institute of Economics and Social Sciences of Bilkent University , 2002).

Second: Research and Studies

1. Barak Salmoni, Strategic Partners of Estranged Allies : Turkey , the united States and operation Iraqi freedom , Strategic insight 2 , no 7 , July 2003.

2. Noor Bige, Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey, Inter media Winterers Ankara, vol.1, No.4, December-February,1996-1997.

3. Ziya Meral and Jonathan S. Paris, Decoding Turkish Foreign Policy Hyperactivity, Washington Quarterly,NO1,2010.

Third: Reports

1. united states, Department of commerce , international trade report, at Website : \\ www. usatr. gov \ assets \ Document _ library \ reports – publications \ 2009.

Forth: Others

1. Burak sansal, Turkish Armed Forces, NATO and military reviews, website. www. allabout turkey. Com/army.htm. & www.kkk,Tsk.Military/Gene/konular/RutbeIsaret/ er/ sinifyaka.

2. Foreign Trade Statistics April 2011, Prime Ministry Republic of Turkey-TurkishStatisticalInstituteWebsite://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=8516; 'Turkish exports hit new peak in first quarter', Hurriyet Daily News,4/1/2011.

3. Ismail Gem, Turkey and The World in 2010 – 2020. Website//. www. Gov.Tr.com.

السيرة الذاتية



المعلومات الشخصية

الاسم: فراس الياس

المواليد: ١٩٨٥/١٠/٢٨

التحصيل العلمي: مدرس مساعد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الوظيفة: أستاذ جامعي

الشهادات العلمية

- حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الموصل.
- حاصل على شهادة الماجستير في السياسة الدولية من جامعة النهرين.
- حاصل على شهادة الدبلوم في اللغة التركية من جامعة غازي / تركيا .
- طالب دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة غازي/ تركيا.

الشهادات التقديرية

- حاصل على العديد من الشهادات التقديرية من جامعات عراقية وعربية.
- حاصل على شهادة تقديرية من رئاسة الوزراء ونائب رئيس الجمهورية.
- حاصل على شهادات تقديرية من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.

المهارات اللغوية

- العربية – التركية – الانكليزية

المنجزات العلمية

- تأليف كتاب بعنوان (التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية اقليمية جديدة).
- كتابة العديد من البحوث والدراسات المنشورة في مجلات عراقية وعربية.
- كتابة العديد من المقالات السياسية والإستراتيجية في صحف عراقية وعربية وعالمية.
- تدريس مادة الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تدريس مادة السياسة الخارجية.

الأنشطة العلمية

- المشاركة في العديد من الدورات العلمية العراقية والعربية.
- المشاركة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية العراقية والعربية والعالمية.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: 5330508 6 962+

E-mail:academpub@yahoo.com



الرّمال للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس: 08 05 533 6 962+

E.mail:alremalpub@live.com



9789957590673